عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

محمد عمر محمد القهوجي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ/2021م

واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

إعداد:

محمد عمر محمد القهوجي

بكالوريوس هندسة مدنية – الجامعة الإسلامية/ فلسطين

إشراف: الدكتور/ حسن خميس السعدوني

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ/2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء مؤسسات وتنمية بشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

اسم الطالب: محمد عمر محمد القهوجي
الرقم الجامعي: 21912290

إشراف: الدكتور حسن خميس السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:2021/12/27 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور حسن السعدوني التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور إياد لافي التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور أحمد الوادية التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1443هـ/2021م

إهداء

أهدي دراستي هذه:

- لمن تضيء ببسمتها دربي، ورضاها غايتي، يامن تحت أقدامها الجنة... **أمي الغالية**
- سندي في هذه الحياة ومنبع قوتي... **أبي العزيز**
- رفقاء الدرب وشدد عضدي... **إخواني وأخواتي**
- صديقة العمر وذاتي الأخرى... **زوجتي الحبيبة**
- نور حياتي ومهجة قلبي... **أبنائي عمر وأمل وإبراهيم**
- عائلتي الحب الذي لايفنى، دمتم لي شمعة مضيئة وأدامكم الله وحفظكم.

الباحث/ محمد عمر محمد القهوجي

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمد عمر محمد القهوجي

التاريخ: .../.../2021

شكرٌ وعرفانٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، سيجنا محمد – صلى الله عليه وعلى أله وصحبه والتابعين بإحسان الى يوم الدين، أما بعد.....

امتثالا لقوله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾ [النمل:40]، فإنني أشكر الله تعالى على توفيقه وإعانته لي لإتمام هذه الدراسة، والسير على درب العلم، واقتداء بقول رسولنا الكريم: من لايشكر الناس لايشكر الله فإنني من هذا المقام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى جامعة القدس، متمثلة في الدكتورة "تهاني جفال" مسؤولة البرنامج في قطاع غزة، وذلك لما تبذله من جهد وعطاء مستمر ودائم للارتقاء بالمستوى التعليمي لأبناء وطننا الحبيب.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان الى الدكتور "حسن السعدوني" لتفضله بالأشراف على هذا البحث ولما اولاني إياه من اهتمام وارشادات، على جهوده الجبارة التي جعلت هذا العمل المتواضع يخرج الى النور.

ولايسعني الا ان اعبر عن تقديري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما يسعدني أيضا، ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى محكمي أداة الدراسة ولأرائهم ومقترحاتهم البناءة والنزيهة.

واتوجه بالشكر الجزيل الى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات المندرجة تحت إطار هذه الشبكة للمساعدة في تعبئة الاستبان.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ محمد عمر محمد القهوجي

مصطلحات الدراسة:

1. منظمات المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني هي منظمات غيرربحية، لاتتبع الى الحكومات، مستقلة بذاتها لها أهداف إجتماعية وإقتصادية وسياسية وحقوقية، ويتميز عملها بالمفهوم الشمولي التنموي لجميع شرائح المجتمع (الحوسني، 2017).

2. منصات المجتمع المدني:

هي احد أطر التشبيك لمنظمات المجتمع المدني الأهلية المتعارف عليها مثل (الاتحادات، المظلة، والشبكات، والمنتدى، اللقاء) ويمكن القول احد الأطر التنسيقية التي اخذت بالانتشار مؤخراً، وخاصة في البلدان الأوروبية، والتي تضم معظم المنظمات الأهلية على المستوى الوطني. هذا بالأضافة تعتبر المنصات صيغة تنظيمية شديدة المرونة. فمنصة المنظمات غير الحكومية في كل بلد اوروبي هو بمثابة فرع لمظلة اوروبية للمنظمات غير الحكومية تأسست مؤخراً لتنظيم العلاقة بينها وبين الاتحاد الاوروبي (شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، 2017).

3. التنمية الإنسانية:

يعتمد مفهوم التنمية الإنسانية الذى يتبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هى "عملية توسيع خيارات البشر". و"الخيارات" تعبير عن مفهوم أرقى، هو "الاستحقاقات". ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه "الخيارات". ومن حيث المبدأ، فإن استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة، وتتغير مع الزمن. ولكن عند أيٍ من مستويات التنمية، فإن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان" (قادر، 2018).

4. شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية:

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) هي منظمة جامعة للمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية، وكانت قد شُكلت لتعزيز التنسيق والتشاور والتعاون بين المنظمات غير الحكومية الأعضاء وتقوية المجتمع المدني الفلسطيني والمساهمة في إقامة دولة فلسطين. تأسست في سبتمبر 1993، واعتبارًا من يناير 2020، كان لديها 135 منظمة غير حكومية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. تعمل الشبكة عبر لجانٍ أعضاء يعملون في خمسة قطاعات: الصحة والديمقراطية وحقوق الإنسان والنساء والأطفال وإعادة التأهيل والزراعة. يتمثل دورها في وضع مبادئ توجيهية عامة وتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية ولكن ليس لها سلطة خطية على المنظمات غير الحكومية (شبكة المنظمات الاهلية،2021).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية بالتطبيق على المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة تمثل مجتمع الدراسة بالمنظمات المندرجة تحت اطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية والبالغ عددها (69) منظمة، بينما تمثل افراد مجتمع الدراسة بالموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى والبالغ عددهم (1280) موظفا، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة لتمثيل مجتمع الدراسة بلغ قوامها (170) مفردة، فقد تم استهداف عينة الدراسة اعتمادا على أداة الاستبانة التي وزعت عليهم وقد تم استرداد (122) استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تتمثل أهمها في وجود تقييم إيجابي مرتفع حول مستوى توافر ابعاد منصات المجتمع المدني في المحافظات الجنوبية، وقد تمثلت هذه الابعاد في (تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية، الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة)، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود مستوى مرتفع للتنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى بتلك المنظمات، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة) كأحد ابعاد التسويق منصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية بالمحافظات الجنوبية، فيما لم يكن لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية اثرا معنويا في تحقيق التنمية الانسانية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني بمفاهيم المنصات وطبيعة اعمالها واتجاهاتها مع التركيز على تغيير النظر لمفاهيم المنصات باقتصارها على مفاهيم التشبيك الضيق الممارس من قبل تلك المنظمات على ارض الواقع.

The reality of civil society platforms and their impact on human development in the southern Palestinian governorates. (Case study: The organizations within Palestinian NGOs network PNGO).

Prepared by: Mohammed Omar Al Qahwaji

Supervisor: Dr. Hassan Khamis Al Saadouni

Abstract

The study aimed to known the reality of civil society platforms and their impact on human development in the southern Palestinian governorates by applying in the organizations within Palestinian NGOs network PNGO).

The study relied on the descriptive analytical approach. the study used a questionnaire tool to collect the data from primary resources, the questioner tool was targeted the high and mid-level of 1280 workers in management field in the (69) organizations within Palestinian NGOs network PNGO, the researcher followed the Simple random sample method, (170) questionnaires were distributed, (122) were retrieved used for analytical processes.

The study found a set of results, the most important of which was a high positive assessment of the level of availability of civil society platforms dimensions in the southern governorates, that dimensions represented in (networking organizations to create platforms based on a development vision, lobbying and advocacy for participate in the making laws, legislation and decision-making, effective control for applying the governance principles), , The results also indicated a high level of humanitarian development in the southern governorates from the views of the employees of the higher and middle management level of these organizations, and the results also indicated a positive impact with statistical significance for both (lobbying and advocacy for participate in Enactment of laws, legislation and decision-making, effective control for applying the governance principles) as one of the dimensions civil society platforms in achieving human development in the southern governorates, and wasn't for network organizations to create platforms based on a development vision that has impact on human development.

The study recommended to raise the awareness of civil society organizations about the platforms approach, and the nature of their fields work and aims for human development, with a focus on changing the perception of platform approach in limiting view and narrow networking and transform the organizations goals for better practical situation.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

مكنت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من إيجاد إطارا عالميا وقانونيا من شأنه تمكين منظمات المجتمع المدني من الدعوة لإعمال المعايير المتفق عليها دوليا. ولا تمنح هذه المعايير الشرعية فقط لأنشطة منظمات المجتمع المدني، بل توفر أيضا منصات فاعلة للرصد فيما يتعلق بالتزامات الحكومات والمنظمات المدنية في مجال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بشكل مستقل. وقد بزغت الآليات الدولية لحقوق الإنسان كمنبر رئيس يمكن من خلاله الدعوة لبيئة أكثر مؤاتاه للمجتمع المدني. وتوفر هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة نقطة دخول حاسمة لمجموعات المجتمع المدني الوطنية، على وجه الخصوص في السياقات المقيدة، لرفع مستوى الوعي والحوار بشأن قضايا حساسة. (سريسكانداراجيا، 2014).

برهنت العقود الأخيرة إحياءما يعرفه العالم اليوم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم "المجتمع المدني " كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال مايقدمه من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في العمل التنموي من خلال ادوات كثيرة. فقد شهدت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية، في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة ومن ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها، ولذا يمكن اعتبار المجتمع المدني من الركائز الأساسية

لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع (مروش، 2010).

إن منظمات المجتمع المدني أمرا أساسيا لدفع عجلة عمل الأمم عبر جدول أعمالنا، ليس فقط من أجل حقوق الإنسان، ولكن أيضا من أجل السلام والأمن، وكذلك من أجل التنمية. ولم يكن المجتمع المدني لازما أكثر أهمية مما هو عليه الآن. ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات لتعزيز أصوات الديمقراطية على جميع الأصعدة" (بان كي مون، 2013) .

إن عزم ونزاهة جهات المجتمع المدني الفاعلة التي تعمل من أجل حقوق الإنسان يوفران للإنسانية إحساسا، وشعورا بوجود استحقاق كبير، تجاهها والعزم على مواصلة العمل من أجل توفير الكرامة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف المكفولة لجميع البشر (زيد رعد الحسين، 2014) .

لذلك جاء مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة من طرف المفكر الاقتصادي "أمارتيا سن" هي عملية لتوسيع حريات البشر من حريات سياسية، وتسهيلات اقتصادية، وفرص وخدمات اجتماعية وأمان، وتحسين قدرة الناس على عيش حياة هانئة وكريمة. في هذا الصدد، ترمي التنمية الإنسانية الشاملة إلى تمكين البشر من اكتساب القدرات وتعزيزها، وإتاحة الفرص لهم بشكل عادل ومتوازن من أجل تفعيل هذه القدرات، علاوة على إشراك المواطنين في صناعة السياسات العامة، ومراقبة تنفيذها ومحاسبة المسؤولين عليها، كما تتسق التنمية بمدى استدامتها عبر تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تعجيز مقدرة الأجيال المستقبلية (بلفلاح 2015).

وعلى هذا الأساس، تتجلى مظاهر أزمة التنمية الإنسانية في تحديات صعبة لكنها متفاوتة من دولة إلى أخرى حيث تتمثل المشكلات في البطالة، الفقر والعوز، الأمية، ارتفاع التفاوت الاجتماعي، تدني مستوى التعليم، هشاشة الرعاية الصحية، التلوث البيئي، انتهاكات حقوق الإنسان، التضييق على الحريات الأساسية وضعف المشاركة السياسية، إضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي بسبب التهديدات الخارجية أو تنامي الصراعات الطائفية والنزاعات المذهبية (ألنصار، 2014).

2.1 مشكلة الدراسة

تمثل منصات المجتمع شبكة شراكات تربط المنظمات الأهلية وتمثل المواطن نفسه من خلال القوانين والتشريعات ودورها الأساسي في اشراك المواطن والمجتمع في صناعة قرار السياسات العامة وتوصيل مطالبهم واصواتهم ومحاولة الضغط لتغيير السياسات العامة والرقابة على اداء

السلطات التنفيذية والتشريعية وكذلك القيام بتحفيز الفكر الديمقراطي والمواطنة المبنية على حقوق الانسان والقيام بدور مهم جدا في تحقيق التنمية الإنسانية متمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أصبحت هذه المنصات تشارك في عملية صنع القرار والتنمية بالتوصل والتشبيك على جميع المستويات التعليمية، الصحية، الثقافية والاقتصادية كونها لا تتبع لاحد ولا تتبع للدولة وهذا ما يميزها الاستقلالية والفكر التطوعي، وتمثيل المنصات القانوني يكسبها أهمية فهي تمكن صانع القرار من معرفة حقيقة المشاكل الموجودة بالمجتمع، ومن هنا تؤخذ بعين الاعتبار في الخطة الاستراتيجية وفي المشاريع المطروحة ومن الممكن ان يتم الضغط لتغيير السياسات لتتناسب مع المواطن الذي هو القاعدة الاساسية لعملية التنمية، وقد ظهر تأثير هذه المنصات في العديد من دول الإتحاد الأروبي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ونستطيع القول أن المجتمع المدني الأوربي أصبح يسيطر عليه فكرة تشبيك المنظمات الأهلية، وكذلك أمتد الأمر لعدد كبير من الدول التي تحرز تقدما على مسار التنميةالإنسانيةخاصة دول أوربا الشرقية مثل جورجيا ومولدوفا

(Civil society and the Fundamental Rights Platform ،2021) .

وتهدف التنمية الإنسانية إيصال الإنسان إلى مستوى عالٍ من الإنتاج والدخل بمجهود اساسه التقدم العلمي للوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة، وتتمحور اهداف التنمية الإنسانية حول المعرفة والمهارات الحياتية المكتسبة، وذلك برفع وتحفيز مستوى مهارات المواطن، من خلال منظومة تعليمة مخطط لها استراتيجيا بأهداف بعيدة المدى وفق احتياجات المجتمع، كذلك العيش حياة كريمة أطول وأجمل، والتمتّع بصحةٍ جيدة، وتحقيق مستوى عالٍ في المعيشة للفرد من العديد من النواحي، المادية، والاجتماعية، والمعنوية وتمتّع الفرد بجميع حقوقه المتمثّلة بالحرية، والعدل، والمساواة (أبو هليل، 2017).

ومن خلال عمل الباحث في منظمات المجتمع المدني، فقد لاحظ أنه لا يوجد تشبيك حقيقي بين منظمات المجتمع الأهلية على الصعيد المحلي والدولي، للارتقاء لتكوين منصات مجتمع مدني فاعلة في المجتمع الفلسطيني، وكذلك العربي على الرغم من وجود الكثير من المنصات الفاعلة على مستوى الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى حضور الباحث للعديد من المؤتمرات والاجتماعات وورشات العمل والتي ابرزها كان مؤتمر تحسين جودة الحياة في قطاع غزة من خلال تحقيق الأهداف الألفية للتنمية 2018 ، كذلك التنمية المستدامة في قطاع غزة فرص وتحديات2019، وكانت أهم التوصيات العمل على التقدم في صعيد التشبيك في مجالات التنمية ولكن كانت النتائج تتوقف فقط عند التوصيات والتقرير الختامي ولا متابعة للتطبيق الواقعي، أو ان يكون التشبيك لتحقيق اهداف مؤقتة متخصصة كتكوين إئتلاف في مجال المياه والإصحاح أو شراكة في مجال إعادة الإعمار إلى غير ذلك من

التشبيكات التي تبنى على إستهداف التمويل وتقوية مستندات المشاريع لدى الممولين، وقد تم تداول موضوع التشبيك مع مدير شبكة المنظمات الأهلية في مقابلة تنسيقية بتاريخ 23 سبتمبر 2020، حول البيئة التمكينية للتشبيك ومدى فعاليتها من ناحية القدرة التشبيكية، وتبني القضايا التنموية، والدعم والمناصرة، وإيجاد بيئة عمل محوكمة، وكان الواضح أن هناك إختلاف في فعالية المنظمات المجتمعية وتوافق المواقف رغم أن هناك رؤية ورسالة موحدة للشبكة، وهذا كذلك يؤيد الإشكالية الاساسية التي يدور حولها موضوع الدراسة، والتي تتعلق بمعرفة إن كانت منصات المجتمع المدني كمفهوم جديد وبديل تشكل البيئة الملائمة والتمكينية، التي تسمح بالانتفاع بكافة ابعاد التنمية الإنسانية من أجل تحقيق الحقوق اللازمة للارتفاع بمستوى نوعية حياة الإنسان والحفاظ بالتالي على كرامته الإنسانية، هذا وقد أشارت دراسة كل من (ابو عودة ،2017) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في فلسطين ، ودراسة دراسة (ملحم ، 2017) بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة ، الى ضرورة أخذ منظمات المجتمع المدني دورها في مجالات التنمية الإنسانية ورفع الوعي بمفهوم وأهمية المنظمات، والمحافظة على استقلاليتها، وأن يتم تطوير عملها حتى يتم الاستفادة من أدوارها في عملية التنمية والتحديث والتحول الديمقراطي.وبناء على ماتقدم جاءت إشكالة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي :

ما واقع منصات المجتمع المدني واثره في التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة الموضوع بأنها نابعة من حداثته في أنها تبحث في واقع نماذج منصات المجتمع المدني واثره على التنمية الإنسانية في فلسطين مرتكزه على اهم ابعاد التنمية الإنسانية متمثلة في الوصول الى الحقوق الإنسانية الأساسية التي تحفظ كرامة الإنسان وذلك من خلال حقوق اساسية تصنع تنمية اجتماعية واقتصادية، وإبراز اهمية التشبيك وصناعة منصات المجتمع المدني لتعزيز عمل المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية الإنسانية من خلال اعطاء المواطن الدور الأكبر في قرار التنمية، ويمكن إبراز هذه الأهمية حسب علم الباحث في المستويات التالية:

1.3.1. الأهمية العلمية:

يمكن إبراز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. ندرة الدراسات التي تناولت واقع تطبيق منصات المجتمع المدني واثره على التنمية الإنسانية في فلسطين وكذلك الادوار التي يقوم بها المجتمع المدني في أطر التشبيك المحلي والدولي.

2. تشكل هذه الدراسة محاولة متواضعة لسد الثغرة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وصولا لتشبيك ثمين لتكوين منصات فاعلة ذات رأس مال اجتماعي قوي، والتطرق للظروف الاستثنائية التي تعمل بها هذه المنظمات وقدرتها على تلبية التنمية الإنسانية.
3. تستمدُ هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تسعى إلى تحديد العلاقة السببية للتنمية الإنسانية من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى ممارسة منصات المجتمع المدني دور التشبيك لأغراض التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.
4. فرض مطلح التنمية الإنسانية نفسه في الخطاب السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي على مستوى العالم وأصبح محط انظار صناع القرار، منظمات المجتمع المدني، والحكومات ومازال الحوار قائما حول بلورة أبعاده ومكوناته وأساليب قياسه وتداعياته ومتطلبات تنفيذه.

2.3.1. الأهمية العملية:

1. تشكل محاولة للتعرف على واقع منصات المجتمع المدني واثرها في التنمية الإنسانية وأهمية التركيز على إحداث التنمية الإنسانية بأبعادها المختلفة من خلال تشبيك المنظمات الأهلية الفلسطينية في إطار المنصات.
2. يترتب عليها من تقديم توصيات قد تسهم في توجيه صناع القرار في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نحو تحقيق التنمية الإنسانية الهادفة وتطوير جوانب منظمات المجتمع المدني في اتجاهات تخدم الأهداف التنموية.
3. اسهامها في توظيف المفاهيم المعاصرة في تطوير أحد أهم فواعل التنمية، وهو المجتمع المدني، وطرح المشكلات والعقبات التي تعترض عملية التشبيك وتكوين منصات فاعلة لتحسن التنمية الإنسانية، وتقدم بعض الحلول لها.
4. تكمن أهمية الدراسة بجعل المواطن الموضوع الرئيس لعملية التنمية ومحورا اساسيا للتغيير، وبالتالي وضع التنمية هدف صريح يتمثل في مدى تلبية التغيير لتطلعات الإنسان ومدى احترامه لحقوقه.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذا الدراسة الى التعرف على واقع نماذج منصات المجتمع المدني واثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس، مجموعة من الأهداف الفرعية للدراسة الحالية في مجموعة من النقاط التي يمكن إبرازها في الجوانب التالية:

1. التعرف على التطور الحادث لمنصات المجتمع المدني العالمية وتشبيكها لتكوين منصات فاعلة تنمويا ومؤثرة في صنع القرار لبيئة تنموية سليمة.

2. التعرف على مستوى التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية .
3. كيفيه ارتباط منصات المجتمع المدني بالتنمية الإنسانية من خلال التعرف على قدرة منصات المجتمع المدني في إحداث تغيير نحو الأفضل لتحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. الإدراك بوعي منصات المجتمع المدني الفلسطيني بأهمية التشبيك والتواجد ضمن منصات محلية ودولية وكيف سيكون أثر هذا التشبيك على ابعاد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل ابعاد التنمية الإنسانية الأساسية.
5. إبراز المشاكل والعقبات التي تحول دون وجود منصات مجتمع مدني في المحافظات الجنوبية الفلسطينية وأسباب تخلف منظمات المجتمع المدني عن تكوين منصات وخسارة فاعلية دورها في تحسين التنمية الإنسانية.
6. تحديد مستويات الرضا للمبحوثين حول التواجد ضمن منصات مجتمع مدني تبعا للرؤية التنموية أو الاطار العام لتحسين التنمية الإنسانية، وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) في منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة.

5.1 أسئلة الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في " ما واقع منصات المجتمع المدني واثرها في تحقيق التنمية الانسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟"، وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما واقع نماذج منصات المجتمع المدني في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
2. ما مستوى التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
3. هل يوجد علاقة إرتباطية بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا والوسطى في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ؟
4. هل يوجد أثر لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا والوسطى في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ؟
5. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول منصات مجتمع المدني تعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الهيكل الوظيفي) في منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
6. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول التنمية الإنسانية

تعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الهيكل الوظيفي) في منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى: يوجد مستوى مرتفع من تطبيق منصات المجتمع المدني من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد مستوى مرتفع من ممارسة التنمية الانسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهه نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة، الهيكل الوظيفي).

الفرضية الرئيسية السادسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الإنسانية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة، الهيكل الوظيفي).

7.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

تعلقت الصعوبات والمحددات التي واجهت الباحث أثناء هذه الدراسة بالقسم التطبيقي من البحث حيث قد يتحفظ بعض الافراد عند تعبئةالإستبانة في الادارة العليا والوسطى عن الافصاح بشفافية عن بعض الاجراءات العامة المتبعة والدوافع نحو تشبيك منظمات المجتمع المدني في إطار المنصات، بالإضافة الى ما يرجع لطبيعة موضوع التنمية الإنسانية حيث يعتبر من أصعب القضايا وأعقدها لشمولها في محتواها جميع جوانب الوجود الإنساني بناحيتيه (المادية، والنوعية)، ونطاقها يشمل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومدى التمتع بها، خاصة مع إدراكنا أنها عمليه ديناميكية، ومتحركة، ومركبة من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تتفاعل فيما بنها بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في الحالة الإنسانية، وفي سياقة المجتمعي بتحقيق جودة الحياه.

1. قلة المراجع العربية التي تناولت هذا الموضوع بسبب حداثة مفهوم منصات المجتمع المدني.
2. صعوبة التعريف بمتغيرات الدراسة اثناء مقابله المبحوثين .
3. عدم وجود دراسات كثيرة ومتكاملة عن هذا الموضوع في العالم العربي والفلسطيني وفكرة تكوين المنصات لازالت جنينية.
4. صعوبة التعريف بمتغيرات الدراسة اثناء المقابلات وستكون عملية استنتاج النتائج وفقا لمديري المنظمات وايضا العاملين في المجالات التي تحقق التنمية الانسانية مما يكلف الوقت والجهد الوفير.
5. التحفظ والتكتم من الافراد والمديرين علي الكثير من المعلومات التي سنبحث عنها خلال دراستنا فيما يتعلق بأسباب تأخير التشبيك الفعال وتكوين المنصات.
6. ظهور وتفشي وباء كورونا والذي بدوره أعاق عملية التوزيع التقليدي لاستبانة البحث وإجراء المقابلات اللازمة مع مدراء المؤسسات بسبب إعلان حالة الطوارئ.

متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة كل من المتغير المستقل بأبعاده الرئيسية والمتغير التابع، بالإضافة (المتغيرات الديمغرافية).

1. **المتغير المستقل:** ويتمثل في: نماذج منصات المجتمع المدني.
2. **المتغير التابع:** ويتمثل في: تحقيق التنمية الإنسانية.
3. **المتغيرات الديمغرافية:** وتتمثل في: العمر، النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي.

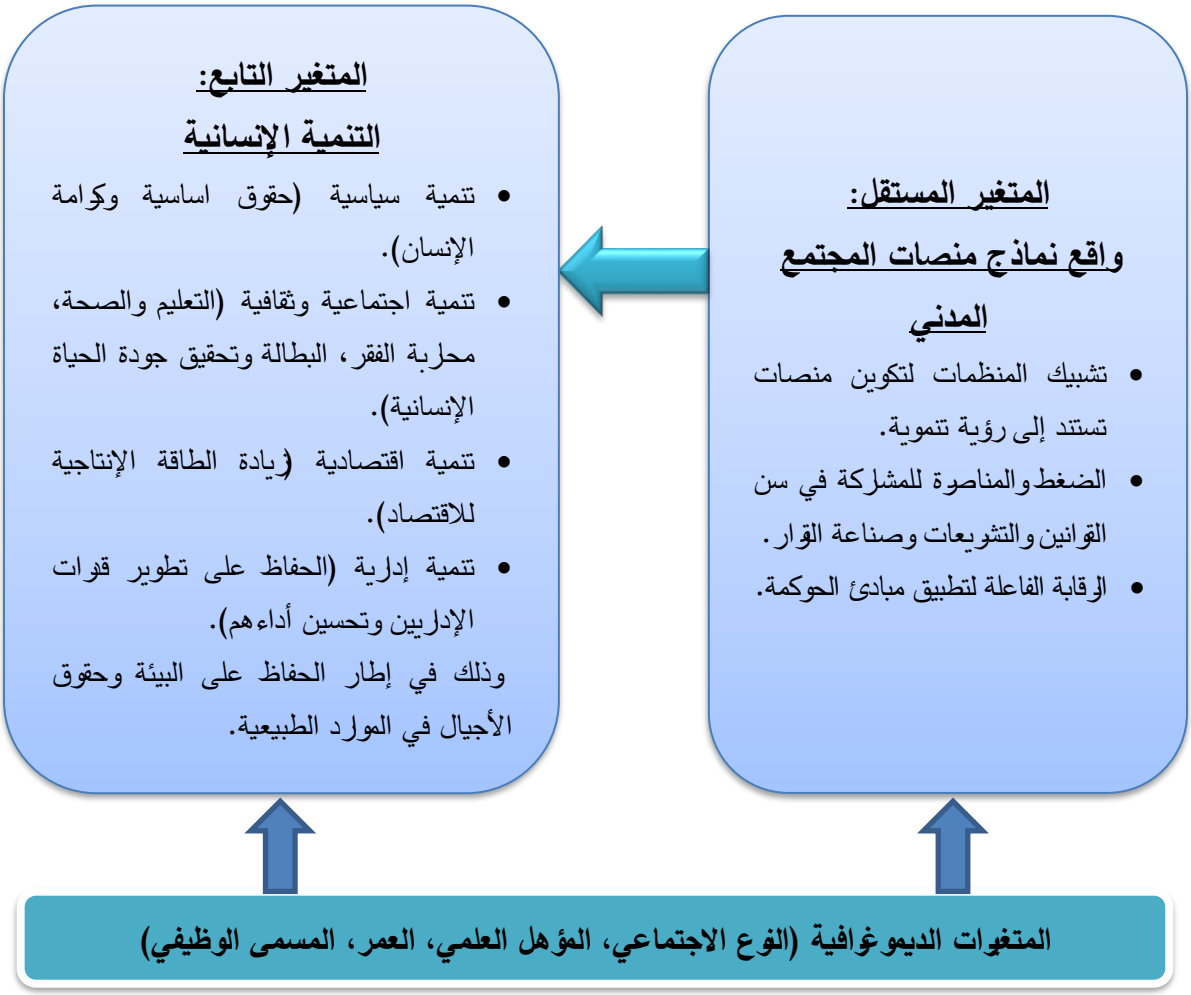

المصدر:

المتغير المستقل: معيار القياس (Benchmark) منصات المجتمع المدني الاتحاد الأوربي المجتمع المدني ومنهاج الحقوق الأساسية (كجزء من الفضاء المدني)، المركز الأوروبي للمشاركة المدنية، نموذج أوروبا المدني، تمكين المجتمع المدني الأوروبي بالإضافة الى دول عالمية مثل جورجيا، مولدافيا، السويد. ملحق رقم (1)

المتغير التابع: دراسات سابقة (ملحم، 2017)، (حسام، 2017).

ستتناول هذه الدراسة واقع تطبيق نماذج منصات المجتمع المدني على تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقد قام الباحث برصد الأبعاد المتنوعة لجوانب تحقيق التنمية الإنسانية، والتي سوف تتضمنها هذه الدراسة والتي تمثلت في اربعة أبعاد رئيسية شملت: (تشبيك المنظمات لتكوين جسم تنموي قادر على ممارسة الضغط , المشاركة في سن القوانين والتشريعات، المشاركة في صناعة القرار، الرقابة الفاعلة بتطبيق مبادئ الحوكمة)، ومن المهم الإشارة هنا إلى وجود بعض الأبعاد الفرعية الأخرى، وسوف تشمل الدراسة النظر الى تحقيق درجة الرفاه في جودة الحياة الحادثة بفعل التنمية الإنسانية من خلال برامج ومشاريع المتضمنة للأبعاد التنموية فعند الحديث عن التنمية السياسية تشمل درجة تحقيق كرامة الفرد في المجتمع وتمثيل وجوده بالحقوق الاساسية مشمولة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وممارسة حقه في صنع القرار من خلال ممارسات العمليات الديمقراطية كالانتخاب وكذلك حق الاعتراض على التشريعات والقوانين والممارسات الغير شرعية ومحاسبة الفاسدين وهذا ما يتحقق من خلال الإطار التشبيكي المسمى بالمنصات. كذلك النظر الي محاور التنمية الإنسانية الأساسية كالتنمية الاجتماعية المتمثلة بالحصول على الحق في التعليم والصحة ومحاربة الفقر والبطالة والقضايا الاجتماعية والثقافية الأخرى. وقياس الرفاه الاقتصادي من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج القومي الإجمالي وتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية ريادية ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وكل ذلك في إطار المحافظة على البيئة كجزء اساسي من المنظومة التي يتم رعايتها عالميا من خلال اتفاقيات التغير المناخي والحفاظ على المورد البيئي مستدام كحق للأجيال القادمة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة :

لقد مكن نجاح الثورات السياسية في القرون الوسطى بأوروبا تكوين مفاهيم الديمقراطية في فضاء التنوير والعقلانية والعلم ، وأحدثت التغيير المنشود حيث الدور الحاسم في صعود القوى التي بدأت تنشر مبادئها وقيمها وترسيخ دورها السياسي والاجتماعي ونشر العلوم والمعارف الجديدة وتشجيع فكرة الحرية والمساواة وأسس لبداية حكم ديمقراطي يقوم على حرية الإنسان باسم العقل والمنطق، وسيادة الشعب، وحقوق الإنسان، وفسحت بذلك المجال لعهد جديد بما تبنت من مبادئ العدالة والحرية والمساواة ونتيجة التطورات الحادثة في أوروبا وأمريكا تشكلت منصات المجتمع المدني لتمثل المواطن في الإطار الجغرافي نحو تنمية إنسانية بدور أساسي يتمثل في إشراك المواطن وأفراد المجتمع وتوصيل مطالبهم واصواتهم لصناعة وتغيير السياسات العامة والرقابة على أداء السلطات الحاكمة. وتأخذ دورها المهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة من قيامها على الفكر الديمقراطي وإرساء أسس المواطنة وحقوق الإنسان فأصبحت هذه المنصات تشارك في عملية صنع القرار والاتصال والنمو والتنمية على جميع المستويات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية كونها لا تتبع للدولة (بشارة، 2012)، (Civil society and the Fundamental Rights Platform ،2020) .

وكان لمنصات المجتمع المدني في الدول المتقدمة دورا حاسما ورئيسا في ترسيخ المفاهيم الأساسية للإنسان التي تتعلق بحريات الإنسان الأساسية وصون كرامته ، ويستلزم أيضاً التركيز على دور التنمية الإنسانية في عمليات التخطيط وأن يكون الشعب مصدر السلطات بالقرارات الفاعلة والواعية

لجودة حياة كريمة ضامنة لتنمية اجتماعية وثقافية بتعزيز التعليم والصحة، ومحاربة الفقر والبطالة، وتنمية إدارية متمثلة بتعزيز بناء قدرات الإنسان, وتطوير طاقاته الكامنة أو من خلال توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان، وبذلك فإن أهداف التنمية الإنسانية يمكن تحقيقها بشكل فعال من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وبالتالي تعزيز التنسيق والتشبيك بين جميع مؤسسات المجتمع من تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية وحيث أن التنمية الإنسانية تعد من أهم مؤشرات تقييم الرفاهية فإن التنمية الإنسانية تركز على توسيع خيارات البشر ، وتمثل نماذج منصات المجتمع المدني في الدول الأوربية فكرة تشبيك المنظمات الأهلية بالدرجة الأولى في الإقليم الجغرافي وامتداده حيث يمكن تقوية المنصة نحو تنمية إنسانية أفضل (Gezikol,et al. 2018) ، (بوخريص، 2021).

يستعرض الباحث في هذا الفصل منصات المجتمع من حيث الماهية والمسميات والأهمية والأهداف ، وكذلك الإشارة الى بعض النماذج العملية في أوروبا حيث الأهداف والأنشطة وكيف عملها في تعزيز التنمية الإنسانية ، حيث تمثيل كيفية تكاثفت جهود المنصات لإنشاء المجتمع المدني في أوروبا، لإيجاد مساحة دائمة للتبادلات الأفقية وصوت قوي لتعزيز قيم المساواة والتضامن والديمقراطية والشمولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك التحديات التي تواجه عمل المنصات بشكل عام وخاص . ويتناول الفصل التنمية الإنسانية وما تمثله من ماهية وأهمية وأهداف ، وإسهامات منصات المجتمع المدني في التنمية الإنسانية ، كذلك مؤشرات التنمية الإنسانية الأساسية المتمثلة بالمستوى المعيشي والتعليم والصحة (Civil Society Europe ،2020) ، (الحجار ،2017).

وقام الباحث بمقاربة فكرة المنصات على الواقع الفلسطيني وتمثيلها مع أكبر شبكة تضم منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني والتي تتناغم من حيث الأهداف والرؤية والأنشطة مع النماذج الأوروبية وهي ، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والتى تعبر عن نفسها بأنها تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. و يستعرض الباحث في هذا الفصل مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة على الصعيد المحلي والعربي والعالمي يوضح العلاقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها ، الذي يتمثل في أبعاد واقع منصات المجتمع المدني (تشبيك المنظمات لتكوين جسم تنموي قادر على الضغط، المشاركة في سن القوانين والتشريعات، المشاركة في صنع القرار، الرقابة الفاعلة بتطبيق مبادئ الحوكمة) بالإضافة إلى أبعاد التنمية الإنسانية وذلك بعد اطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، والتعقيب على الدراسات والأبحاث وتسليط الضوء على الفجوة البحثية (Civil Society Europe ،2020)، (https://arab.org,2021).

2.2 المبحث الأول: ماهية منصات المجتمع المدني

1.2.2. مقدمة:

غني عن البيان تأخذ منظمات المجتمع المدني أشكال التشبيك والتواصل بمسميات متنوعة، حيث تتشكل لتكوين المنصات، الإتحادات، المظلة، المنتدى، المنبر، اللقاء، التشبيك بالمسميات المختلفة حيث الشبكات ذا الأهداف الشمولية والشبكة القطاعية والقطرية والشبكات التي تكون قطاعية وقطرية في ان واحد والشبكات المحلية وفق رسالة شمولية. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، د.ت)

يعتبر التشبيك وسيلة لتقوية المنظمات غير الحكومية من خلال توحيد الخطاب وزيادة التأثير في المفاوضات والضغط، ويساهم التشبيك كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني. ويشكل التشبيك أداة لتقوية المنظمات غير الحكومية في سعيها نحو استقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومة للهيمنة عليها ولتوجيهها والقطاع الخاص الذي يحاول التخفيف من نتائج ادائه الاقتصادي على الصعد الاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة التي تسعى الى فرض اهدافها وبرنامج عملها، وفي بعض الأحيان، ثقافتها. (الحجار، 2017)

ترتبط منظمات المجتمع المدني لتشكيل منصات المجتمع المدني لتمثل المواطن في الإطار الجغرافي لهذه المنصة ودورها الأساسي اشراك المواطن وافراد المجتمع وتوصيل مطالبهم واصواتهم لصناعة وتغيير السياسات العامة والرقابة على اداء السلطات الحاكمة. وتأخذ دورها المهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة من قيامها على الفكر الديمقراطي وإرساء أسس المواطنة وحقوق الانسان فأصبحت هذه المنصات تشارك في عملية صنع القرار والاتصال والنمو والتنمية على جميع المستويات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية كونها لا تتبع للدولة وهذا ما يميزها الاستقلالية والفكر التطوعي. (Civil society and the Fundamental Rights Platform ،2020)

2.2.2. منصات المجتمع المدني كأطار تشبيكي:

كلمة شبكة تستخدم في كثير من المصطلحات مثل، شبكة المعلومات او شبكة الهاتف، او شبكة العلاقات، وهى كلمة تعبر عن وظيفة اساسية تتمثل في الشراكة والتكامل والتنسيق والتعاضد كوسيلة للوصول الى غاية او هدف ما.(على، 2009)

التشبيك لغة: يقصد به شبك الشي، تشابكت الأمور أي تداخلت وأختلطت، كما ويقال شبك الأصابع

أي ادخل بعضها في بعض.

واصطلاحا التشبيك: هو التبادل والتكامل والتنسيق المشترك بين منظمات المجتمع المدني ذات الأهداف المشتركة، باعتبار التشبيك صيغة مشتركة لتنسيق العمل الجماعي القائم علي التقاطع والتلاقي في الرؤية والمهام والعمل الجماعي له ايجابيات كبيرة في توزيع الاعباء على مجموعة من المنظمات بدلاً من تركيزها واحتكارها في منظمة وحيده، ومهما كانت جهود وخبرات تلك المنظمة فانها تعجز عن القيام بكل شيء، والحل المنتسب هو التشبيك والذي يعتبر من اهم وسائل العمل الجماعي بين منظمات المجتمع المدني. (الزبيب، 2017)

التشبيك يعد شكل من أشكال التفاوض والحوار المجتمعي بين المنظمات التطوعية للمشتركين تهدف الى تعليم شركاء الشبكة التعاون والتضامن حول قضايا ومشكلات تهتم بها هذه المنظمات فضلاً على ذلك مساعدة اعضاء الشبكة على تطوير قدراتهم الإدارية، والمالية، وتبنى الدفاع عن قضايا المجتمع (أبو النصر، 2007)

ويعرف التشبيك بأنه تحالف من الأفراد أو المنظمات يتضمن تعبئة مواردها وقدراتها المشتركة لدعم موقف الشبكة وزيادة تأثيرها الخارجي بهدف تحقيق مصالح وأهداف مشتركة، مع الحفاظ على استقلالية كل عضو فيها، وتبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك في خدمة وتنمية المجتمع، وكذلك يعتبر التشبيك شكل من أشكال التفاوض والحوار المجتمعي بين المنظمات التطوعية المشتركين في شبكة اختيارية تهدف إلى تعليم شركاء الشبكة التعاون والتضامن حول قضايا ومشكلات تهتم بها هذه المنظمات فضلاً على ذلك مساعدة أعضاء الشبكة على تطوير قدراتها الإدارية والفنية والمالية وتبني الدفاع عن قضايا المجتمع (بوخريص، 2021) .

3.2.2. أطر التشبيك:

وتحدث (مرصد الفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2018) عن أطر التشبيك ومسمياتها وفق لقطاعات خدماتية أو فئات مستهدفة أو قطاعات جغرافية وأهداف التشبيك والمدة الزمنية التي تقوم عليها وعرفتها كالتالي:

1.3.2.2. المنصات:

تعتبر المنصات أحد الأطر التشبيكية ليس من أجل التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات أو جلب التمويل وإنما من أجل التغيير وإحداث القدرة على ضمان المشاركة المجتمعية في صناعة وإتخاد القرار والتأثير على صناع القرار وتحديد مسارات تجنيد الأموال وإيجاد الوزن الفاعل في ميزان الحكم الرشيد.

والمنصات هي أحد الأطر التنسيقية التي اخذت بالانتشار مؤخراً، وخاصة في البلدان الأوروبية، وهي المنصات التي تضم معظم المنظمات الأهلية على المستوى الوطني. ويمكن اعتبار المنصة صيغة تنظيمية شديدة المرونة. فمنصة المنظمات غير الحكومية في كل بلد اوروبي هو بمثابة فرع لمظلة أوروبية للمنظمات غير الحكومية تأسست مؤخراً لتنظيم العلاقة بينها وبين الاتحاد الاوروبي. كما تقوم المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية في البلدان المحيطة بالبحر الابيض المتوسط، بتأسيس منصة الاوروبي المتوسط والذي ستكون له فروع قطرية في كل البلدان المعنية بمشروع الشراكة.

2.3.2.2. الإتحادات:

وهي أطر تتشكل من خلال انضمام كافة الجمعيات اليها يكون الانضمام الى الاتحاد العام في بعض البلدان شرطاً للحصول على الترخيص ويمكن ان تتكون الاتحادات على أسس جغرافية مختلفة: قطرية كالإتحادات العامة للطلبة في معظم البلدان العربية أو اقليمية كإتحاد المحامين العرب أو دولية كالإتحاد الدولي لجمعيات الإعاقة.

3.3.2.2. المظلة:

تشكل مكاناً لتبادل الخبرات وتداول المعلومات. وبذلك، تكون المظلة إطاراً انتقالياً في مرحلة التحول الى اتحاد أو الى شبكة، وهي إطار التنسيق لا يأخذ شكل الإتحاد من حيث العضوية الشاملة والنية الممأسسة، ولكنه اوسع من ان يكون شبكة من حيث الاختلاف في الرؤية والتنوع في الأهداف.

4.3.2.2. الشبكات:

الشبكات تتكون من أطر مرنة وهي ذات عضوية محددة بشروط نوعية وكيفية. تتميز الشبكات بالرؤية والمبادئ العامة المشتركة التي توحّد اعضاءها وكذلك بالأهداف وآليات العمل. يمكن للشبكات أن تكون محلية أو قطرية أو إقليمية أو دولية. كما يمكن ان تكون شاملة في أهدافها أو قطاعية. ولضمان نجاح التشبيك واستمراريته، يجب ان تتوفر في الشبكة رؤية واضحة ورسالة (مهمة) معينة، على أن تكون لها مبادئ عامة وأهداف محددة وآليات عمل يساهم في صياغتها كافة الأعضاء. إن الآلية التنظيمية المرنة والمتوافق عليها من قبل كل الأعضاء هي تعبير عن المساواة فيما بينهم وتضمن مصالحهم.

5.3.2.2. المنتدى:

تلاقي أطراف مختلفة من خلفيات فكرية وأشكال تنظيمية مختلفة وانتماءات قطاعية متنوعة. وتشكل عملياً هذه الفسحة مكاناً حقيقياً للتبادل وللتقارب باتجاه التوصل الى أهداف عامة بعيدة ومتوسطة

المدى. نشأت فكرة المنتديات في صيغتها الراهنة مع إطلاق أول منتدى عالمي وهو ما عرف لاحقاً بالمنتدى الاقتصادي العالمي الذي جرت العادة على تنظيمه سنوياً، منذ العام 1973، في منتجع دافوس السويسري بمبادرة من جورج شواب وهو أحد كبار الممولين في العالم. وتلتقي في هذا المنتدى الشركات العملاقة مع صناع القرار الإقتصادي والمالي في العالم بمشاركة المؤسسات المالية والتجارية الدولية "لإدارة الاقتصاد العالمي" ولتحديد الأولويات الاقتصادية واقتراح القوانين وإقرار الآليات التي تساهم في زيادة الأرباح وتسهل التبادل التجاري الحر.

6.3.2.2. اللقاء:

لا يجتمع أعضاء اللقاء على رؤية ومهمة موحدتين بالضرورة، إلا ان ما يجمعهم هو المصلحة المشتركة في تحقيق هدف محدد واحد أو أكثر، وبالتالي يتوافقون على استراتيجية وآليات عمل لتحقيقه. ويعتبر صيغة مرحلية تتوخى تحقيق أهداف آنية ومحددة، قد تطول فترة قيام اللقاء أو تقصر، بحسب القدرة على تحقيق الأهداف المشتركة التي قام من أجلها. ومن أمثلته اللقاء الوطني من أجل قانون مدني اختياري بلبنان.

ويرى الباحث بأنه يمكن القول بالإطلاع على التعريفات السابقة للأطر التشبيكية إن منصات المجتمع المدني موجودة في أطر التشبيك إن وجدت بها أهداف المنصات حيث العمل على التنمية السياسية والحقوق الأساسية من إشراك المواطن بالعملية الديمقراطية وصناعة القرار وفهم وجوده ضمن إطار الحقوق والحريات والمسائلة المجتمعية وكونه اداة الرقابة الأولى والحفاظ على كرامة الإنسان والعمل على إيجاد تنمية إجتماعية وثقافية وتحقيق جودة الحياة الإنسانية محدثا بذلك بيئة خصبة لتنمية إدارية وإقتصادية، كذلك بالمحكاة مع النموذج الأوربي للمنصات يمكن القول أن المنصات يشترط بها إنخراط أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني في الوسط الجغرافي المستهدف كما هو الحال في منصة منظمة المجتمع المدني لدولة السويد أو جورجيا كنمذج لدول شرق أوربا.

بناء على ما تقدّم، يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني، مهما اختلفت مسمياتها، ومجالات أعمالها، فإنها تشترك في مجموعة من السمات، أهمها:

أنها منظمات غير هادفة للربح، مستقلة بشكل كبير عن الدولة في إدارة ذاتها، تطوعية بحث يملك أي من الأفراد، إن توفرت فيهم شروط معينة، الحرية في الانضمام إليها. أيضا، يلا حظ تغيرات كثيرة أحاطت بمنظمات المجتمع المدني من حيث الكم والنوع، فتزايدت أعدادها بشكل واضح. في معظم البلاد العربية، وكذلك؛ تطورت أنشطتها وفعالياتها لتصل إلى مستوى التمكين بدلا من تقديم المعونات الخيرية.

4.2.2. أهمية منصات المجتمع المدني:

وتهدف منصات المجتمع المدني إلى خلق بيئة تمكينيه للتبادل الأفقي بين منظمات المجتمع المدني والحركات في جميع أنحاء البقعة الجغرافية المستهدفة.وتتمثل بعثاتها في توفير حيز مشترك ودائم لتجميع الخبرات والممارسات الجيدة؛ لإعطاء صوت أقوى للحملات وغيرها من أشكال الإجراءات الجماعية، ولكنه يهدف أيضا إلى تعزيز قدرة الأعضاء على ربط الناس في تنوع أشكال التعبير الديمقراطية، الذين يعملون من أجل التغيير حول القيم المشتركة. (الحسن، 2017)

قد تضافرت جهود المنصات الأوروبية الكبرى لإنشاء المجتمع المدني في أوروبا، لإيجاد مساحة دائمة للتبادلات الأفقية وصوت قوي للارتقاء بالنموذج الأوربي لاستعادة وتعزيز قيم المساواة والتضامن والديمقراطية والشمولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشعبها، وركزت على مجالات العمل الرئيسية وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتكامل الاقتصادي، والبيئة والطاقة، والاتصالات بين الناس، والسياسات الاجتماعية وسياسات العمل. ويعتبر تشبيك منظمات المجتمع المدني على شكل منصات من افضل وسائل العمل الجماعي لتنسيق جهود منظمات المجتمع المدني لعدة أسباب ومبررات أهمها.(Civil Society Europe ،2020)

يرتدي التشبيك أهمية بالغة، خاصة بعد أن تمّ الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشريك حيوي في عملية التنمية. ففي حين كانت الجمعيات الأهلية، ومنذ عقود قليلة مضت تعتمد على العمل الخيري والرعائي وتقديم الخدمات، أصبحت قضايا التنمية تحتل حيزاً اساسياً في برامج ونشاطات منظمات المجتمع المدني، مما يضع أمامها مسؤوليات مضاعفة تملي عليها تحسين أدائها وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والأهداف وآليات العمل من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وفي جو من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الرأي الآخر. ويساهم التشبيك كذلك في بلورة "رؤية" يلتقي الأعضاء لتحقيقها، كما يؤدي إلى بلورة "رسالة"، وهي بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصبون إلى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك، وتعمل المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأطراف الشريكة في التنمية. ويتحقق هذا الأثر الإيجابي من خلال تحديث طرق وأدوات تبادل المعلومات والخبرات، ومن خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشبكة في إطار هيكليتها، وكذلك من خلال دعم وتطوير الأطر التنسيقية الأخرى التي يمكن ان تنشأ بين المنظمات غير الحكومية(باهي، 2019) .

ويري كلا من (الحجار، 2016) و(الفهيد، 2017) أهمية التشبيك متمثلة بالنقاط التالية:

1. التشبيك بين منظمات المجتمع المدني أداة لتقوية استقلاليتها وأجنداتها ودورها في المجتمع. حيث

يعتبر طريق نحو تقوية الشراكات مع القطاعات الأخرى؛ ونحو شراكة مبنية على الاحترام، والعلاقات المتبادلة المتوازنة، واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها.

2. يساعد التشبيك بين منظمات المجتمع المدني على تبادل المعلومات وإرساء أسس الفهم المشترك للمقاربات التنموية، ويمكن للمنظمات المتعاونة من بلورة رؤاها المشتركة، ويحد من الإزدواجية ويساهم في استخدام الموارد البشرية (والمادية) على نحو كفوء.
3. يعمل التشبيك على تجاوز المهام في تنفيذ المشروعات وتوفير الخدمات للازمة الإضطلاع بدور المدافعة والنصرة والضغط، والمشاركة في صنع السياسات.
4. هو وسيلة لتنمية إدارية سليمة حيث بناء القدرات والتشارك في المهارات ويساهم كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي ويفعل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني. وهكذا، فهو سبيل نحو تحقيق دور أقوى وأشد تماسكاً وانسجاماً لمنظمات المجتمع المدني، ذلك أن التنافس والتنافر في ما بيها سيتراجع لمصلحة التكامل والتعاون.
5. يساعد التشبيك في تسهيل أعباء التعامل مع إجراءات التمويل وجعل الموارد متاحة ومستدامة لصغريات المنظمات غير الحكومية. كما يمكن لمرونة الشبكات ان تساعد على الحد من النفقات المصروفة على التدابير الإدارية والبنيوية. وان تجعل المال أكثر توفراً للمشروعات والأنشطة، وأن تؤدي الى إدارة افضل للموارد.
6. الشبكات تمكن منظمات المجتمع المدني من إسماع صو تها في المنتديات الإقليمية والدولية، حيث تُصاغ السياسات التنموية العالمية، كما يمكنه ان تُنشئ بدائل عملية وفعالة تدافع عنها والحصول على دعم كافة المنظمات الشريكة.

5.2.2. أهداف منصات المجتمع المدني:

تسعى المنظمات الأهلية من خلال التشبيك وإيجاد منصات مجتمع مدني فاعلة الى تحقيق الأمور الآتية:

1. المشاركة والتكامل مع وجود تجارب دولية عصرية والعمل على تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب من خلال بناء مجتمع مدني، وإيجاد فضاءات تقوم على أساس تحالف واعً وأهداف واضحة ورؤية شاملة للتنمية ودور محوري لمنظمات المجتمع المدني.
2. تعزيز فعالية المشاركة في وضع السياسات العامة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الأساسية العامة.
3. تحسين القدرة على المشاركة في الأنشطة والشبكات الإقليمية والدولية.
4. زيادة القدرة على رصد وتقييم الأداء التنموي الذاتي وللشركاء وتحسين القدرة على مواجهة المخاطر

وزيادة القدرات وارتقاء مستوى الوعي.

5. تفعيل مشاركة المجتمع المدني في الحوار الوطني على كافة المستويات التخطيط وتعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار.
6. تطوير قدرة المنظمات على تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بتفعيل المشاركة في المنتديات والحملات المحلية والعالمية.
7. الحد من التنافس بين منظمات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي وتعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المنظمات على كافة الصعد.
8. بلورة مفهوم مشترك وواضح للتنمية وإيجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها.
9. الانتقال من الدور الرعائي وتقديم الإعانات الى دور فاعل في التنمية وفي عملية التغيير الاجتماعي وبلورة رؤية مشتركة وجديدة حول عمل المنصات.
10. تجنب تشتت الموارد وتفتيت الجهود بين أفراد ومنظمات المجتمع المدنى.
11. تزايد فرص بناء قدرات الجمعيات بمساعدة بعضها البعض، مع التركيز على الدور الرائد للجمعية الوسيطة فى ادارتها لتنمية قدرات الشبكة ككل والعمل تنامى فرص التعليم المتبادل بين المنظمات ذات المستوى المتفاوت.
12. تساعد الشبكات على تجنب تضارب المصالح والمنافسة والاعتماد على جهود الأخرين، حيث يمكن من خلالها اقامة علاقات ناضجة ومثمرة مما يزيد من قوة الأعضاء وقدرتهم على تحقيق الأهداف.
13. تساعد عملية التشبيك على اكتشاف قيادات، جديدة وفرص واعدة لتنمية جمعيات تستطيع القيام بدور الوسيط(مرصد الفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2018).

كما وتهدف شبكات المنظمات العاملة في القطاع ذاته الى ترشيد استخدام الموارد البشرية والمصادر المالية، ومع تزايد الاهتمام بالمتباعة الإقليمية والدولية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة وسياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق، تحتل مسألة المشاركة في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية اهتماماً بالغاً، فيأتي التشبيك والتنسيق ليفعّلها ويعطي منظمات المجتمع المدني المندرجة في الشبكات القدرة على المبادرة والإبداع. ولا تسعى منظمات المجتمع المدني الى الذوبان من خلال الانضمام الى شبكات محلية، إقليمية أو دولية بل الى التفاعل وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير الرؤية والأهداف والمفاهيم والحد من التنافس السلبي الذي بدوره قد يعطي نتائج غير ممتوافقة مع إستيراتيجيات وأصول التنمية، مثل تلبيه أجندات الممولين والتي لاتلبي دائما متطلبات المجتمع لتنمية إنسانية(شلش،2013).

وقد تعزز الدور الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني بعد تطوّر مفهوم التنمية، حيث باشرت الأمم المتحدة بطرح المفاهيم الجديدة للتنمية، فقياس التنمية لم يعد يقتصر على المؤشرات التقنية كالدخل والعمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الأمية فحسب، بل تطورت النظرة الى عمل منظمات المجتمع المدني ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي وكذلك الاقتصادي في مجال الحفاظ على البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية كشريك أساسي وفاعل للدولة. ويذهب البعض الى إعطاء بُعد إضافي لهذا الدور، فيتبنى فكرة ان يكون قطاع منظمات المجتمع المدني شريكاً كاملاً للدولة بما في ذلك إشراكه في مناقشة وصنع القرارات وكذلك المشاركة في آليات اتخاذها ومن ثم تنفيذها. وذلك في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا ما يضع القطاع الأهلي امام مسؤوليات مضاعفة تملي عليه تحسين ادائه وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والأهداف وآليات العمل من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وفي إطار من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الرأي الآخر (أبو عدوان، 2013).

وعليه فإن منصات منظمات المجتمع المدني الأوربي ملتزمة بنشوء حوار مدني أوروبي حقيقي، وهو شرط أساسي للملكية الشعبية للمواضيع الأوروبية. وينبغي أن يستند هذا الحوار إلى قيم المساواة والتضامن والديمقراطية، التي أكدتها المعاهدات الأوروبية، وأن يرتكز على عمل المؤسسات ذاته. ويرتكز دور منصات منظمات وحركات المجتمع المدني هي تجسيد لتطلعات المواطنين للتغيير بما في ذلك في مضمون السياسات الأوروبية التي تلبي التوقعات والاحتياجات من حيث العدالة الاجتماعية والوصول الشامل إلى الحقوق الأساسية

(European Union Agency For Fundamental Rights, 2021) .

6.2.2. نماذج لمنصات المجتمع المدني:

تقوم منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والتي تطورت فيها مفاهيم الديمقراطية بدور فعال في الحياة العامة، بتشكيل مجموعات ضغط تهدف إلى تطوير المجتمع في مختلف المجالات، وبالتالي العمل بإطار تعاوني بينها وبين السلطة السياسية أو الدولة، ولعب دور الوسيط بين المؤسسات الرسمية وتلك الكيانات الاجتماعية، بهدف تعميق المفاهيم المدنية والمشاركة الاجتماعية في صنع القرارات، وتنفيذ مشاريع تنموية عديدة إلى جانب الدولة أو نظام الحكم القائم، حيث أن تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان كفيلٌ بتقليص الفجوة الموجودة بين المواطن والسلطة، فعلى سبيل المثال هناك (مكتب المجتمع المدني(في المملكة المتحدة، وفي كرواتيا)مكتب التعامل مع المنظمات غير الحكومية(كأمثلة أوروبية. ونجد تجارب مشابهة في الشرق الأوسط وأفريقيا، مثل المغرب التي شكلت

وزارة مسؤولة عن العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، وفي إقليم كردستان العراق تبنت المؤسسات غير الحكومية والحكومة والبرلمان ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية(علي، 2017).

أصبحت شبكات المجتمع المدني طرفا مهما ورئيسا في المساعدات الإنسانية والتنمية الدولية وإعادة الإعمار عقب الصراعات والحروب واحتياجات الأشخاص النازحين، كما نجحت جهود هذه المنظمات في حملة حظر الألغام الأرضية وتأييد ومناصرة البيئة ومحاربة الإفلات من العقوبة ومناصرة وتأييد حقوق الإنسان، ونجحت أيضا المنظمات النسائية المتعلقة بالسلام في مراقبة اتفاقيات السلام، ومن الأمثلة على ذلك ما تقوم به الشبكات النسائية للتنمية الاجتماعية بمراقبة وشجب انتهاكات حقوق المرأة خلال الحرب، كذلك جرى إنشاء الحركة الدولية " المرأة المتشحات بالسوادWomen in Black " ، في الأصل من النساء الفلسطينيات والإسرائيليات من أجل السلام، وتقوم فروعها في الشرق الأوسط ودول يوغسلافيا سابقا وكندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من دول أوروبا بتنظيم المظاهرات غير العنيفة، مثل حملات وزيارات التضامن ضد الحرب والعسكرة والأشكال الأخرى للعنف في الدول التي مزقتها الحروب في مختلف دول العالم (ريوبين، 2004).

1.6.2.2. النموذج الاول: نموذج أوربا المدني EUROPE Civic Form (ECF):

ويجمع المنتدى المدني الأوروبي أكثر من 100 جمعية والمنظمات غير الحكومية في 27 بلدا أوروبيا، تعمل من أجل المصلحة العامة في مجالات متنوعة جدا مثل الشباب، والتعليم الشعبي والثقافة، والأنشطة الترفيهية، والعمل الاجتماعي والبيئة، والحوار بين الثقافات والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز القيم المدنية والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي سياق تفشل فيه سياسات حكومات أوروبا في دورها في إعطاء دفعة جديدة لنموذج جديد للمجتمع، يحمل تطلعات جديدة، ينبغي للمجتمع المدني الأوروبي أن يتولى ويقترح نموذجاً ديمقراطياً جديداً يقوم على مشاركة المواطنين ورفاههم المشترك، وكذلك إنشاء حيز عام للحوار والتعاون من شأنه أن يمكّن من صياغة مواقف مشتركة تجاه المؤسسات، مع زيادة التأثير والشرعية. وهذا التنسيق الجديد يهدف إلى أن يكون على المستوى الأوروبي منبراً شرعياً وتمثيلياً لمنظمات المجتمع المدني. ومن هذا المنظور، تأمل أوروبا في أن يكون للمجتمع المدني تأثير في صياغة جدول الأعمال بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمواطنين والمنظمات، ورعاية ديمقراطية أوروبية نابضة بالحياة تقوم على المشاركة المدنية، وضمان أن تُسمع تطلعات الناس التي تسترشد بالقيم الإنسانية(https://civic-forum.eu ،2020).

مهام نموذج أوربا المدني Missions of EUROPE Civic Form (ECF):

يفتقر المشروع الأوروبي الذي بني أساساً على بعد اقتصادي، إلى الركائز التي تنص عليها معاهدات التضامن والديمقراطية،ولكي يتمكن من التغلب على هذه الفجوة الواسعة تؤدي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دوراً حاسماً في هذه الملكية المدنية. وتوفر الجمعيات بيئة مثالية للمناقشة وصياغة المشاريع التي تستجيب لتطلعات المواطنين. وهي تؤدي وظيفة هامة، فهي تعزز الروابط في حياة المجتمع المحلي، وتعزز الإدماج والابتكار الاجتماعي. كما أن الجمعيات هي المتحدثة باسم المواطنين في تطلعاتهم إلى المساواة والتضامن والديمقراطية. وبالتالي، فهي عامل رئيس في بناء السياسات العامة ومساعدتها ورصدها، ولكنها تتأكد أيضا من أن القرارات التي تتخذها المؤسسات تعكس أكبر قدر ممكن من شواغل المواطنين. ويمكن للمشاركة في الجمعيات التي تعترف بها المؤسسات على المستوى الأوروبي أن تعيد الحماس لبناء أوروبا للعدالة الاجتماعية، وأوروبا التي تضمن الوصول إلى التعليم والثقافة للجميع، والتي ستكون مثالاً رائداً في الدفاع عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي،ومحاربة إغلاق الهوية الرجعية والعدوانية. (https://civic-forum.eu ،2020)

وعليه يعمل المنتدى المدني الأوروبي مع ثلاثة أهداف رئيسية في ثلاث اتجاهات:

1. تعزيز المشاركة المدنية: Enhance civic participation

تعزيز مشاركة المواطنين مع جمعياتهم وحركاتهم، من أجل أوروبا متساوية للتضامن والديمقراطية من خلال ضمان الوصول للجميع.

ويعمل الاتحاد الأوروبي من نواح عديدة مختلفة من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة المدنية. وكان هذا هو بالفعل الغرض من الحملة المعنونة التي أطلقت مباشرة بعد إنشاء مؤسسة الاتحاد الأوروبي وتعني المواطنة والمشاركة المدنية ومشاورات المواطنين. وعلى عكس أولئك الذين يعتبرون أن المشاركة المدنية ليست التزاماً في مجتمعاتنا، فإن مؤسسة الاتحاد الأوروبي تعتقد عكس ذلك أنها دعامة أساسية للأداء الجماعي الصحيح. وهذا مؤشر يقيس مشاركة كل منهما في حياة المجتمع. إن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ظل مختلف أطيافها، أمر حاسم بالنسبة لالتزام الناس بقيم الديمقراطية وتعزيز المشاركة على الصعيدين الوطني والأوروبي ويساهم أعضاء مؤسسة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في تعزيز المشاركة في الانتخابات. كان ذلك في المؤسسات الراعية للديمقراطية في رومانيا، ومنظمات العمل الغير حكومي في كرواتيا،وتحالف إيطاليا المدني، معهد الشؤون العامة في بولندا، والمنظمات ديموقراطية في فرنسا، والمعهد الأوروبي في بلغاريا وشبكة الديمقراطية في هولندا. (https://civic-forum.eu ،2020)

2. تطوير المجال المدني: Develop Civic Space

إن مفهوم الحيز المدني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الديمقراطية، وهي التي ينظر إليها على أنها أداة تربط وتضم جميع أصحاب القرار بالمواطنة النشطة، التي تقوم على معلومات جيدة وفهم للتحديات من قبل المواطنين. وبالنسبة للمواطنين، فإن شرعية المنظمات تعتمد على قدرة هؤلاء على الاستجابة لتطلعاتهم وإقرار القيم المعلنة. وتشارك منصات منظمات الاتحاد الأوروبي في تطوير الحيز العام الأوروبي من خلال تنظيم اجتماعات بين ممثلي اللجان وتشجيع البعد عبر الوطني للتعبير عن المواطنين. ومن خلال التواصل الشبكي بين ممثلي المجتمع المدني وتنفيذ الإجراءات الجماعية، تلتزم مؤسسة الاتحاد الأوروبي بإعطاء شبكات المجتمع المدني، ومن خلالها المنظمات والمواطنين الذين يمثلون الفرصة للاجتماع، ومواجهة تحليلاتهم وممارساتهم في السياسات الأوروبية، وكذلك بدعم التطلعات المشتركة للمؤسسات(https://civic-forum.eu ،2020).

3. بناء الحوار المدني: Build civil dialogue

العمل على الاعتراف الكامل بصوت المجتمع المدني المنظم من قبل المنظمات، من خلال تنفيذ حوار مدني أوربي حقيقي.

وتعكس هذه الأهداف الثلاثة نضج منصة منظمات المجتمع المدني الأوروبي على مر السنين. وهذا نهج يعتبر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية جهات فاعلة منفصلة ومتكاملة في منظمات الحركات السياسية والنقابية. وهو موجه إلى جميع الجهات الفاعلة التي يعتبر التدخل ضرورياً لتعزيز الديمقراطية، ولكن أيضاً الشعور بالانتماء إلى قضية مشتركة. ويزعم العديد من المواطنين الذين يعملون على الرهان مطالبهم بمجتمع شامل ومساواة يستجيب لتطلعات التنوع. حركة تجعل من الممكن أن تكون متاحة لهذه الأهداف انها تجربة، انها فهم للعقبات التي يجب التغلب عليها والفرص لاتخاذ وبناء في الوقت المناسب. ومن جانبها، فإن المؤسسات لديها القدرة المركزية على أن يكون المواطن منخرطاً تماماً في مجتمع ينشر القيم التي تطالب بها المعاهدات.

وتتمحور انشطة المنصة بشكل أساسي من خلال الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأعضاء فيه، والتي هي في صميم القضايا التي سيتم حلها. التعليم الشعبي، وحقوق المهاجرين، وحماية البيانات الشخصية، والاعتراف بمطالبهم من قبل المؤسسات الوطنية والمحلية: هذه هي الأنشطة اليومية للأعضاء(https://civic-forum.eu ،2021).

2.6.2.2. النموذج الثاني: المنصة الاجتماعية Social Platform:

المنبر الاجتماعي هو أكبر شبكة من منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي تدعو إلى أوروبا اجتماعية. وهو مدفوع بعضوية الاتحادات الأوروبية الموحدة في الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية، والمساواة بين جميع الناس، والإدماج، والاستدامة، والديمقراطية التشاركية في أوربا وخارجها، تأسست المنصة الاجتماعية في عام 1995، ونمت من حيث الحجم والنفوذ، وقد ارتفع عدد الأعضاء من 20 إلى 48 في بداية الامر، وهم يمثلون أكثر من 2800 منظمة وطنية ورابطة ومجموعات طوعية أخرى على المستوى المحلي والإقليمي والوطني في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و تغطي طيفاً واسعاً من قطاع المجتمع المدني الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

الرؤية: يسعى المنبر الاجتماعي إلى إقامة مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية، حيث تكون الكرامة والرفاهية واحترام كل شخص وحقوق الإنسان الخاصة به في صميم جميع القرارات والإجراءات. وإن الرؤية لأوروبا الاجتماعية تقوم على نظام اجتماعي اقتصادي مستدام، حيث لا يتخلف أحد عن الركب(https://www.socialplatform.org ،2021).

المهام التي تعمل عليها المنصة:

1. تدعو المنصة الاجتماعية جميع قادة الاتحاد الأوروبي إلى السعي إلى إقامة مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية، حيث تكون الكرامة والرفاه واحترام كل شخص وحقوق الإنسان الخاصة به في صميم جميع القرارات والإجراءات.
2. تعمل المنصة للتشبيك والتنسيق لضمان أن تصبح العدالة الاجتماعية البوصلة التي توجه جميع القرارات السياسية والإجراءات الاقتصادية في أوروبا.
3. العمل على إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي مستدام مُحوّل يعزز العدالة الاجتماعية، بما في ذلك التوزيع العادل للثروة، واحترام حقوق الإنسان وكرامة الجميع.
4. الاعتراف الواضح بأن القيم المنصوص عليها في المادة 2 من المعاهدة الأوربية يجب أن تكون محورية في المشروع الأوروبي.
5. نظام ديمقراطي معزز حيث تقوم الديمقراطية التمثيلية على الحوار الاجتماعي والمدني.
6. وتتمثل مهمة المنصة الاجتماعية في المساهمة في بناء نظام اجتماعي – اقتصادي مستدام يعالج أوجه عدم المساواة ويشمل جميع أفراد المجتمع ويحترم حقوق الإنسان

وتعرّف المنصة الاجتماعية مصطلح العدالة الاجتماعية على أساس المعنى التالي المستخدم في إعلان فيلادلفيا الصادر في 10 مايو 1944:

1. لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس، الحق في السعي لتحقيق رفاهم المادي وتطورهم الروحي في ظروف من الحرية والكرامة، وفي أمن اقتصادي وتكافؤ الفرص.
2. يجب تهيئة الظروف التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك الهدف الرئيس للسياسة الوطنية والدولية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
3. ينبغي مراجعة جميع السياسات والتدابير الوطنية والدولية، ولا سيما تلك ذات الطابع الاقتصادي والمالي(2021، https://www.socialplatform.org).

3.6.2.2. النموذج الثالث: المجتمع المدني ومنهاج الحقوق الأساسية (كجزء من المجتمع المدني)

European Union Agency For Fundamental Rights

أي منصة الحقوق الأساسية وهو قناة للتعاون وتبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي.وكجزء من عملها بشأن تحديات الجزء المدني، تتشاور منصة الحقوق الأساسية سنوياً مع أكثر من 700 منظمة من منظمات المجتمع المدني، من خلال منبرها للحقوق الأساسية، حول تجربتها

مهام منصة الحقوق الأساسية:

1. تبادل المعلومات: تتبادل منصة الحقوق الاساسية المعلومات بالاستمرار عن عملهما والمسائل الأخرى ذات الصلة.
2. تزويد منصة الحقوق الأساسية للمنظمات بالمدخلات الموضوعية والاستشارة الاستراتيجية: تسعى منظمات المنصة إلى الحصول على مدخلات مواضيعي ومشورة استراتيجية من المنصة.
3. تواصل المنظمات مع المنصة وفيما بين بعضها البعض: تهدف المنصة إلى تعزيز الروابط مع منظمات المنبر وفيما بينها.
4. توفير "أدوات وموارد" للمنظمات: تعمل المنصة على توفير بعض مواد وأدوات لها أهمية خاصة بالنسبة لعمل منظمات المجتمع المدني.

(https://fra.europa.eu/en/cooperation/civil-society ،2021).

في تقريرها لعام 2018 حول التحديات التي تواجه منصات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، قدمت المنصة عدة اقتراحات (آراء) حول كيفية تحسين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وشروط عمل منظمات المجتمع المدني وتتمثل الآراء في التالي:

1. دفع زيادة الاهتمام عند صياغة وتنفيذ التشريعات في المجالات التي تؤثر على المجتمع المدني، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والجمعيات، لضمان أن تشريعاتها تلبي متطلبات المواطنة.

2. الضغط على تنفيذ اللوائح وقوانين الشفافية وتطبيقها بما يتوافق مع قوانين الاتحاد الأوروبي المعمول بها والقانون الدولي وبشكل يتناسب مع عدم تقييد أو إعاقة الدعوة لحقوق الإنسان.
3. تشجيع لضمان أن يتم توفير التمويل للمنظمات المجتمعة الدولية العاملة على حماية وتعزيز القيم التأسيسية للاتحاد الأوروبي من الحقوق الأساسية والديمقراطية وحكم القانون،. وينبغي أن يشمل هذا التمويل، حسب الاقتضاء، مجموعة متنوعة من أنشطة منظمات المجتمع المدني، مثل توفير الخدمات، أنشطة المراقبة، الدعوة، التقاضي والحملات وحقوق الإنسان والمدنية التثقيف والتوعية.
4. التأكيد على أن المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة يتم توفير تمويلها، بما في ذلك للمساعدة الشخصية، لتمكينهم من الوفاء دورها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. تواصل تحسين توافر المعلومات المتعلقة بخطط التمويل القائمة من خلال الترويج لبوابة ذات المحطة الواحدة بشأن إمكانيات التمويل؛ وبتوسيعها قاعدة بيانات عن المشاريع الممولة في مجالات مختلفة لتسليط الضوء على نجاح المشاريع.
6. الحفاظ على الانفتاح والشفافية والانتظام.
7. وينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تمتنع عن وصم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التابعة لها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدانة أي جرائم – بما في ذلك جرائم الكراهية – ارتكبت ضد منظمات المجتمع المدني وأعضائها وتنفيذ التزاماتها الإيجابية بالكامل بموجب القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي المنطبق لحماية منظمات المجتمع المدني وأعضائها.
8. دعم إنشاء مساحة مناسبة لـ التبادل والحوار لتعزيز الدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال الحماية وتعزيز الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي.

تعرض هذه الورقة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدورة الثانية لمنصة الحقوق الأساسية للتشاور مع منبرها ، حيث التركيز على تجارب المجتمع المدني المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. بدأت المنصة مشاورات سنوية مع المنظمات المشاركة في منصتها وذلك وفق حوار الفضاء المدني للمنصة (2021، https://fra.europa.eu/en/cooperation/civil-society).

4.6.2.2. النموذج الرابع: المركز الأوروبي للمشاركة المدنية

European Hub for Civic Engagement

يستخدم المركز الأوروبي للمشاركة المدنية حلولاً تعتمد على التكنولوجيا لشبكة المجتمع المدني الأوروبي وتعزيزه. كما يتوخى منصة رقمية تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء

أوروبا خلق المجتمع وتبادل الأفكار والموارد، فضلاً عن إعادة التفكير في فرص التمويل.

الرؤية: نستمع إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ونشركها في عملية الإنشاء، وايجاد منصة رقمية أكثر ملاءمة وتمكيناً. كذلك تسليط الضوء على مدى موهبة وقدرة المجتمع المدني الأوروبي الشبكي، وينبع ذلك من الحاجة الملحة إلى إنشاء منصة مركزية تواصل بناء مجتمع مدني أوروبي تعاوني شبكي. لدينا الآن الاحتياجات والرغبات والتوصيات التي جمعناها من المجتمع المدني. ومن خلال العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جميع أنحاء أوروبا، فإن خطوتنا التالية واضحة وضوح الشمس، نريد بناء أدوات رقمية لمطابقة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتواصل معها في جميع أنحاء أوروبا. وسيكون ذلك من خلال:

1. تطوير أداة لإدارة المجتمع، وستتولى هذه الأداة الرقمية ثلاث وظائف للتوفيق وهي فهرس لمنظمات المجتمع المدني الأوروبية، وجدول زمني مع الأحداث الجارية، وقسم للعروض المبوبة مع طلبات من المجتمع المدني.
2. التخطيط لاجتماعات شخصية مع مجموعة موسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتي ستضم أيضا مشاركين من قطاعي الفن والثقافة، ومع اختيار نماذجنا الأولية وتقديم مدخلات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سوف تستمر أدواتنا الرقمية في النمو عضوياً. وان هدفنا بالضبط هو تنمية منصتنا الرقمية من خلال ربط ومضاهاة والتواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا.
3. تحديد احتياجات المجتمع المدني من خلال عملية تعاونية. وربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا ينبغي أن يكون جوهر عملنا. ونحن نمضي قدما، نأمل أن نطابق ونربط مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا، حتى يتمكنوا من بناء المجتمع، وتبادل الأفكار والموارد، والوصول إلى مجموعة أكبر من فرص التمويل.

ومع استمرار نمو المحور، بتطلع إلى تجسيد روح المحور من خلال العمل عند تقاطع المجتمع المدني والتكنولوجيا والسياسة(https://www.europeanhub.org ،2021).

ويرى الباحث تشبيك منظمات المجتمع المدني وتكوين المنصات لتسليط الضوء على القواسم المشتركة بين المنظمات الأعضاء وعلاقاتها بمرجعياتها، ولتطوير رؤية تنموية شاملة لتعزيز الوسائل التحليلية لدى المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة الذي يؤثر بمجتمعاتها وبرامجها. ويتحقق ذلك من خلال تحديث طرق وادوات تبادل المعلومات والخبرات لتعزيز الحكم الديمقراطي وفرض أدوات النزاهة والشفافية وتعزيز أطر المحاسبة وإكساب المواطن الوزن

الفاعل لصناعة القرار. وذلك من خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشبكة في إطار هيكليتها وكذلك من خلال دعم وتطوير تكوين المنصات التي يمكن ان تنشأ بين المنظمات غير الحكومية. ويساهم إنشاء أطر التشبيك كذلك في بلورة "رؤية" مشتركة تشكل الهدف السامي الذي يلتقي الأعضاء لتحقيقه، كما يؤدي الى بلورة الأهداف بعيدة المدى التي يصبون الى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك، ويحدد اخيراً المنضوون في إطار الشبكات "الأهداف" المحددة التي يتوخون تحقيقها في مهل زمنية محددة.

7.2.2. التحديات التي تواجهها منصات المجتمع المدني لتنمية إنسانية مستدامة:

التشبيك هو إطار للدفاع عن المصالح المشتركة للأطراف المندرجة فيه ولمرجعياتها الجماهيرية. وفي هذا السياق، على الشبكات أن تراعي خصوصية كل عضو من الأعضاء. والمصلحة المشتركة هي اساسية لأنها تثمن حفظ التالفات كما أنها تساعد على تقوية المواقع التفاوضية وتحافظ على المستوى المطلوب من وحدة العمل ويساعد احترام المصلحة المشتركة على توزيع العمل بين المنظمات الأعضاء، بما يؤدي الى تراكم الخبرات ويضمن الاستمرارية في العمل المشترك، وتواجه منظمات المجتمع المدني انواعاً متعددة من التحديات تتراوح بين التحديات العامة والموضوعية ذات العلاقة بالمشكلات التي تواجه المجتمع ككل، من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وبين التحديات الخاصة والذاتية والتي تتعلق بمدى قدرة هذه المنظمات على خلق فسحة من الاستقلالية تمكنها من التعبير الحقيقي والموضوعي عن طموحات المجتمع الذي تعمل فيه ومن أجله (ألنصار، 2014).

1.7.2.2. التحديات العامة:

هي تلك التي تنجم عن تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية. فالنظام العالمي الراهن، بقوانينه ومؤسساته وآليات عمله يضعف دور الحكومات الوطنية التي تقلصت قدراتها في مواجهة التحديات، مما بات يتطلب مشاركة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة. وفي السياق نفسه، لم تعد الحكومات قادرة على الإيفاء بواجباتها الكاملة في تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة للمجتمعات المحلية. كل ذلك أدى الى زيادة الطلب على الدور الاجتماعي لمنصات المجتمع المدني، تقوم به للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة والعوز. أضف الى ذلك أن نتائج العولمة الراهنة، لا تقتصر على توفير الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل تتجاوز ذلك الى تحديات ذات صلة بابتداع نماذج جديدة للبناء الديمقراطي للمجتمعات الوطنية، كما على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، فإن التأثير الذي يتمتع به المجتمع المدني والأدوار المتعددة التي تؤديها المنظمات المنتمية اليه، تشكل احد الركائز والتجديدات النظرية الاكثر اهمية في مفهوم الديمقراطية المعاصر والحكم الصالح (حموته، 2015).

2.7.2.2. التحديات الذاتية والخاصة:

تجد منظمات المجتمع المدني نفسها أمام جملة من التحديات الذاتية التي تتوزع على أكثر من مستوى:

أ. أهمية بلورة نظرتها الى التنمية وفلسفة عملها وعلاقتها بالشركاء التنمويين، وبالناس.
ب. ضرورة صياغة استراتيجيات وخطط عمل وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الملحة للمجتمع. والتي تشكل أساسا مرجعيا.
ج. ضرورة الحفاظ على علاقات متوازنة مع الحكومة ومع الجهات المانحة، المحلية أو الاجنبية، وان تحافظ علي الاستقلالية وتعزز التعاون في آن واحد.
د. ضرورة تطوير هيكلها التنظيمي بشكل مستمر وإدارتها وأساليب عملها بما يتناسب مع الأحداث التنموية والمجتمعية القائمة.
هـ. ضرورة تطوير قدرات العاملين فيها والمتطوعين والاعضاء وتمكينهم بشكل مستمر.
و. ضرورة عدم إغفال العمل التطوعي الذي هو أساس بناء وتشكل منظمات المجتمع المدني بحجة المهنية والاحتراف والفعالية.

إن الشراكة الحقيقية هي تلك التي تقوم على اساس رؤية واهداف شاملة وواضحة لكل طرف من الاطراف فيه له دوره وموقعه. كما ثمة مسؤوليات جديدة تفرضها الحاجة لانخراط منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات وباشكال متعددة تفرضها كذلك طبيعة الشراكة مع القطاع العام ومع الجهات المانحة. فيكون بذلك التشبيك حاجة للتخفيف من خطورة هذه التحديات(حموته، 2015).

8.2.2. التحديات والمعيقات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني:

1. تواجهة منظمات المجتمع المدني تحديات بشكل عام أهمها:

أ. عدم توافق أيديولوجيات منظمات المجتمع المدني مع المرجعيات الحزبية والدينية، فكثير منها ما تعتمد في أدبياتها، وخاصة المعلنة منها، على الأفكار الوضعية التي عادة مايكون لأجندة التمويل بصمة في ذلك على حساب الفكر المجتمعي أو المعتقد الديني أو الحزبي؛ فالإسلام يدعو إلى مساعدة الآخرين، كما تدعو المسيحية إلى الانخراط في الأعمال التطوعية وكذلك جميع المبادىء الحزبية والمجتمعية. (القزاز، 2012).
ب. قلة التمويل وضعف الدعم الحكومي المقدَّم لمنظمات المجتمع المدني، فكثيرا ما يظهر مشاريع وأفكار طموحة لهذه المنظمات، وأكبر عوائق تنفيذها هي القصور المادي، حيث إن معظم تمويل منظمات المجتمع المدني معتمد على مصادر غير حكومية وفي أكثرها خارجية، والتي قد تكون متوفرة حينا، وغير متوفرة أحيانا أخرى، ناهيك عن عدم استقلالية القرار المالي الناتج عن الشروط

التي تضعها الدول المانحة للتمويل. (حمادة، 2011)، (أبو سيف، 2005).

ج. افتقار منظمات المجتمع المدني إلى مشاريع ورؤى واضحة، وضعف التنمية الإدارية حيث لايوجد تخصصية في إدارة وتسييرالمنظمات، والشخصيات المسئولة عن هذه المنظمات، إن لم تكن مؤهلة لقيادتها وتسيير أمورها قد تشكل العائق الأكبر بدورها التي وجدت من أجله، فكيف لشخصية مسئولة غير قادرة على التواصل مع مؤسسات ذات علاقة أن تنقل رسالة تلك المنظمة إلى الآخرين، وتقنعهم بالتعاون معها، ورفدها بالمساعدات العينية منها والمالية؟! (سعد، وجودة، 2002) (Abdel Samad, 2007).

د. تعطيل المشاركة النسوية في العمل بشكل عام والتطوعي بشكل خاص، فالأنثى من ناحية العدد، هي نصْف المجتمع (بل وأكثر في كثير من المجتمعات)، وهي أكثر تفهما لحاجاتها ومتطلباتها وتطلعاتها، وعليه؛ فإن تعطُّل نسبة كبيرة من المجتمع في المشاركة فيما يصبو إليه هذا المجتمع، يعني إنجازات أقل كما ونوعا (أبو عدوان، 2013)، (أبو ناهية، 2010).

هـ. ضعْف الرأس المال الإجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، وقلة الوعي بالرسالة الجوهرية التي قامت من أجلها هذه المنظمات، فبرنامج منظمات المجتمع المدني، في كثير من الدول النامية، هي أقرب ما تكون عملا خيريا (بمفهوم الإحسان) لا عملا تنمويا، كما في كثير من الدول المتقدمة، جلّ اهتماماته تدريب وتأهيل أفراد المجتمع ليكونوا منتجين لا منتظرين الإحسان والصدقة من الآخرين، فتأمين سبل دائمة لكسْب الرزق هو المحرك الرئيس والحيوي للتنمية الحقيقة المستدامة.(Belshaw, 2006) ، (الشوبكي، 2005).

وارتباط عمل منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي، حيث تصبح المنظمة وتسيير أعمالها بيد شخص واحد، ما يسبب عدم استقلالية القرار الإداري والمالي، والذي قد يكون ناتجا عن التبعية لأصحاب النفوذ، المستمدين قوتهم من انتمائهم لحزب معين، أو لعائلة أو عشيرة، أو فئة دينية دون غيرها (عثمان، وعرفان، 2012).

و. ثقافة المجتمع غير الداعمة للعمل التطوعي، وقد يرجع ذلك إلى عدم الأستقرار الأمني، السياسي، الاقتصادي، في المجتمع، فالعلاقة بين أهمية العمل التطوعي والنتائج الإيجابية الداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة هي علاقة طردية (أبو عدوان، 2013).

ز. قلة التشريعات والأنظمة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني التي يتم التأكيد فيها على أن المنظمات شريك محوري في تدعيم أواصر التنمية الشاملة، ما يولّد فسادا مؤسسيا حيث المحسوبية في التوظيف، استبعاد الأكفأ أو المخالفين سياسيا أو فكريا، كما أن الضعف في هذه التشريعات يعني عدم القدرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي بصورة مرضية، ما يقلل من

الحراك المجتمعي، والذي بدوره قد يضعِف قوة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات العاملة في المجتمع سوا ء حكومية أو قطاع خاص (أبو عدوان، 2013)، (عثمان، وعرفان، 2012).

ح. قلة الدراسات المتعلقة بأهمية الدور الذي يمْكن أن تحققه منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة (عثمان، وعرفان، 2012)

2. وتواجهة منظمات المجتمع المدني تحديات بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية بشكل خاص أهمها:

أ. الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما تبعه من تدخل المؤسسة الأمنية في شؤون هذه المنظمات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية (أبو عدوان، 2013).

ب. عدم وضوح العلاقة بين الجهات المانحة التي تقوم أحيانا بإنشاء شبكات أو مؤسسات مصطنعة خاصة بها.

ج. عدم وضوح العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، والحاجة إلى إيجاد أدوار جديدة ومحددة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بها في عمليات التحول الديمقراطي وبناء الدولة المستقبلية. (مرصد، 2003)

د. التمويل الذي يلعبه في نشاطات هذه المنظمات التي ستبقى رهينة الإمكانات المالية، حيث تحول جزء كبير منها للسلطة الفلسطينية وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث التمويل

- مؤسسات مجتمع مدني مستفيد من التمويل المحلي كالأحزاب السياسية.
- مؤسسات مجتمع مدني مستفيد من التمويل الخارجي والتي عادة ماتكون مرهون بتطبيق شروط الممول.
- مؤسسات مجتمع مدني للاستثمار الخاص (تتعلق بالسياسة لتحقيق مصالح خاصة).

هـ. التسيس وهيمنة الأحزاب السياسية والدولة عليها واستغلالها من قبل السياسيين لتحقيق مصالح خاصة وفئوية واستغلالها لتكون البوابة التي يصل من خلالها الدعم الخارجي لهذه الأحزاب، تحت ستار المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات. (مرصد، 2003).

و. عرقلة الاحتلال لتنفيذ برامجها ومشاريعها أو إغلاق بعض منها، بالإضافة إلى الشروط التي تطلبها الجهات الممولة على غرار "نبذ الإرهاب (مرصد، 2003).

ز. التركيز الحصري لهذه المنظمات على تقديم الخدمات بما ينطوي على هذا من أخطار تتهدد المجتمع المدني بتغييب دوره عن مجالات صنع السياسات العامة، إلى جانب أخطار أخرى مثل التنافس مع السلطة العامة في تقديم الخدمات وتهميش الدور الخدماتي لهذه المنظمات وحصره في توفير الخدمات للفئات الخاصة والفية والمهمشة(مرصد، 2003).

ح. غياب الصوت الموحد للمجتمع المدني الفلسطيني بالرغم العدد الكبير للمنظمات ذات الخبرة

الطويلة إلا انه هناك ضعف واضح في صناعة التشبيك الفعال كمنصات مؤثرة في أدوار الحكم والقرار في المجتمع الفلسطيني(مرصد، 2003).

ط. غياب السلطة التشريعية وتزايد الأزمات الحقيقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني من بطالة وفقر وغيرها(مرصد، 2003).

ي. تركّز المزيد من أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات وتجنب المشاركة الفعالة في الحكم المحلي والمنافسة على التمويل مع السلطة، هذا الوضع ساهم في عدم وجود تعريف واضح لأدوار هذه المنظمات أو تقاسم للمسئولية بينها وبين السلطة(مرصد، 2003).

ك. تعاظم وجهة نشوء مظاهر التنافس والنزاع بين منظمات المجتمع المدني نفسه مع تدني مستوى الفاعلية في استخدام المصادر المتاحة لهذه المنظمات(مرصد، 2003).

ل. تردي أوضاع الحكومة الداخلية وضعف المسائلة والشفافية واستمرار الممارسات غير الديمقراطية داخل هذه المنظمات(مرصد، 2003).

م. سياسة الحصار والإغلاق التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة(مرصد، 2003).

ن. ارتباط هذه المؤسسات بنشاط شخصي (يسيطر عليها شخص واحد) (مرصد، 2003).

س. غياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة (صراع بين الأعضاء) (مرصد، 2003).

ع. تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من هذه المنظمات(مرصد، 2003).

ف. المنافسة مع السلطة الفلسطينية على الحصول على مصادر الدعم شكل إشكالية كبيرة للعمل التنموي. التمويل الذي يلعبه في نشاطات هذه المنظمات التي ستبقى رهينة الإمكانات المالية، حيث تحول جزء كبير منها للسلطة(مرصد، 2003).

3.2 المبحث الثاني: التنمية الإنسانية

1.3.2. مقدمة:

إن ولادة المجتمع المدني لم تكن ممكنة بدون نجاح الثورات السياسية التي أنجزت الكثير من المفاهيم الديمقراطية في فضاء التنوير والعقلانية والعلم الذي جسد الصراع الدائر بين النظريات السياسية في ظل النظام الإقتصادي، إلى جانب الاهتمام بإبراز دور الثقافة في الهيمنة والإيديولوجية السائدة ووظيفتها في الحفاظ على السيطرة. وقد كان للتغيير الذي أحدثتها الثورات الأروبية دوراً حاسماً في صعود القوى التي بدأت تنشر مبادئها وقيمها وترسيخ دورها السياسي والإجتماعي ونشر العلوم والمعارف الجديدة وتشجيع فكرة الحرية والمساواة، خاصة بعد تراجع نفوذ القوى الإقطاعية والدينية التي لم تستطع حماية النظام القائم، وتراجع طبقة رجال الدين بسبب تركيزها على الثروة .وأسست لبداية حكم ديمقراطي يقوم على حرية الإنسان باسم العقل والمنطق، وسيادة الشعب، وسيادة القومية وحقوق الإنسان، وفسحت بذلك المجال لعهد جديد فمن التنمية الإنسانية بما تبنت من مبادئ العدالة والحرية والمساواة (بشارة، 2012).

لقد زاد الاهتمام بالمجتمع المدني في العقدين الماضيين، وأصبح يعول عليه كأحد أهم القواعد الرئيسية في تحقيق طموحات التنمية الإنسانية خاصة بعد أن تنامى فكر التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمعات العربية. فبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم، والى أهمية الأدوار التي يضطلع بها والتي من شانها أن تؤثر في عملية التنمية الإنسانية برمتها، والتي تحدث التحول المراد الوصول إليه نظرا لما بحوزته من إمكانيات وقدرات وخبرات، فان انبعاثه ومشاركته في جوانب التنمية الإنسانية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة للتغلب على أزمات التنمية، وايجاد مفهوم الحقوق الأساسية خصوصا في المجتمعات النامية التي لازالت لم تتخلص من التخلف ولم تعرف مفهوم الديمقراطية والإنعتاق السياسي كمتطلبات ملحة لتحقيق التنمية الإنسانية.وتهدف التنميةالإنسانية بإحدى غاياتها إلى تنمية سياسية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية العاملة على تحقيق الحقوق الأساسية، وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين. إنطلاقا من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وانما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبته تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ التداول على السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية، والمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقتها (بن كادي، 2018).

كان من المتداول استخدام مفهوم التنمية للدلالة على احداث التطور الاقتصادي في المجتمعات، بهدف تطوير اقتصاديات الدول الأوروبية وتنميتها بالتركيز على التصنيع, بمعنى ان مفهوم التنمية في بدايته اقتصر على علم الاقتصاد بهدف اجراء تغيرات مجتمعية جذرية مقصودة، من خلال تعزيز قدرتها على التطور الذاتي لتحسين جودةالحياة الاجتماعية (السالم، 2008)، وفيما بعد تطور مفهوم التنمية ليشمل العديد من القطاعات والمجالات الحياتية، حيث استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على الاهتمام العالمي خلال السنوات القليلة السابقة، وتم عقد الكثير من المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة كمطلب أساسي لتحقيق العدل والانصاف في توزيع الموارد والثروات بين الأجيال المختلفة، حيث شملت التنمية المستدامة حماية البيئة والإدارة الفعالة للموارد البيئية، بالإضافة إلى إدارة الجودة والنزاهة وأخلاقيات العمل في المجال الاقتصادي, وصولاً إلى التنمية الإنسانية باعتبار الإنسان المؤثر الرئيسي في تحقيق عمليات مجمل عمليات التنمية باختلاف أنواعها (العايب, 2011)

2.3.2. ماهية التنمية الإنسانية:

تكمن ماهية التنمية الإنسانية في ترسيخ المفاهيم الأساسية للإنسان التي تتعلق بحريات الإنسان الأساسية وصون كرامته وتحقيق حق الإنسان في الصحة والتعليم والدخل ومتطلبات السعادة , وتحقق له جودة حياة, وحيث إن العولمة هي القوة المهيمنة في العالم الاقتصادي, وهي الوعد الذي أنار العالم كله بالرفاهية الاقتصادية, فإن ذلك يسلط الضوء على أهمية الرفاهية التي تعرف بأنها " صحة وسعادة وثروات شخص أو مجموعة" , والتي تعتمد بالتالي على تحسين الصحة والتعليم والمستوى المعيشي , وحيث ان التنمية الإنسانية تعد من أهم مؤشرات تقييم الرفاهية فإن التنمية الإنسانية تركز على توسيع خيارات البشر, وزيادة ثراء الحياة البشرية في ظل الكثير من التحديات التي يواجهها البشر في العصر الحالي, والتي يتمثل أهمها في زيادة متطلبات العصر والحياة والمعيشة (Gezikol,et al. 2018).

وفي سياق الترابط والتواصل المستمر الذي تعيشه الشعوب بقواها الإقتصادية في العصر الحالي, فإن ذلك يؤثر على مجالات التنمية المختلفة بشكل أوسع , ويعزز من ترابطها, ويزيد أيضاً من حجم التحديات والقضايا التي تواجه الإنسان مثل: التوسع العمراني, والبحث عن فرص العمل, مما يستلزم إيجاد حلول جذرية لهذه القضايا, ويستلزم أيضاً التركيز على دور التنمية الإنسانية كحل جذري لهذه القضايا, من خلال تركيزها على تعزيز المساواة بين الجنسين, وتوسيع الحريات والفرص المتاحة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي, والتركيز على تعزيز مشاركة المرأة من أجل سد الفجوة بين الجنسين في ظل المعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة الفعالة في العديد من الدول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018)

ويعرفها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة (2015) بأنها: توسيع خيارات الناس، وزيادة ثراء الحياة البشرية من خلال التركيز على أبعاد مختلفة مثل التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة.

وحول وجود أحد أهم الفاعلين في عملية التنمية الإنسانية، فلقد شهدت العقود الماضية تناميا لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات دوليا لاسيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها، ووطنية خاصة في إطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين، وخلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دوراً هاما في التنمية، ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، كذلك الى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة وانهيار النظم السياسية الشمولية وبروز التحولات السياسية والاقتصادية التي شملت غالبية دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية، مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية.فقد أصبحت العولمة تفرض نفسها على الجميع كقطار يمر على الجميع وفي حالة عدم مواكبة هذا القطار فإن الشعوب هي التي ستدفع الثمن (أبو عودة، 2017).

ويمكن القول أن التنمية الإنسانية عبارة عن مظلة كبرى لعملية التنمية مركباتها الأساسية:

1.2.3.2. التنمية السياسية:

عملية متعددة الأبعاد والزوايا، لتطوير واستحداث نظام سياسي يستمد أصوله الفكرية من مرجعتيه العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، يتماشى مع مقتضيات البيئة الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقاً رئيسياً لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية (عمارة 2013).

التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية، وبناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناءالمؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية، كذلك هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغير الاجتماعي المخطط ويمكن القول أن التنمية السياسية هي التعبئة والقوة، بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعَّال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية، كذلك هي التنمية الإدارية والقانونية، التي تعمل على جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا يمكن أن تحقق دون حدوث تغيرات في كافة عناصر الثقافة (وهبان، 2014) (الخزرجى، 2019).

2.2.3.2. التنمية الاقتصادية:

هي تقدم للمجتمع عن طريق إستحداث أساليب إنتاجية جديدة منافسة ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (حشيش، 2000).

3.2.3.2. الاجتماعية:

تركز التنمية الاجتماعية على الحاجة إلى "وضع الإنسان في المقام الأول" في عمليات التنمية. فالفقر هو أكثر من مجرد انخفاض الدخل، بل يتعلق أيضا بأوجه الضعف والإقصاء، وعدم خضوع المؤسسات للمساءلة، والعجز، والتعرض للعنف. وتشجع التنمية الاجتماعية على الاحتواء الاجتماعي للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية من خلال تمكين الأفراد، وإقامة مجتمعات متماسكة وقادرة على التحمل، ومع إتاحة الوصول إلى المؤسسات وإخضاعها للمساءلة من جانب المواطنين. وعبر العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المهمشة، بما في ذلك المعاقون والسكان الأصليون، تحوّل التنمية الاجتماعية العلاقة المعقدة بين المجتمعات والدول إلى عمليات على أرض الواقع. وتظهر الشواهد التجريبية والخبرات المستمدة من العمليات أن التنمية الاجتماعية تشجع على النمو الاقتصادي وتؤدي إلى تحسين الإجراءات التداخلية وإلى الارتقاء بنوعية الحياة (البنك الدولي، 2019).

4.2.3.2. التنمية الإدارية:

تعرف بأنها التخطيط المستمر والهادف إلى تطوير السلوك الإداري، وتطوير قدرات المديرين بالمؤسسة من خلال المعارف والمهارات التي يكتسبونها من خلال برامج التنمية الإدارية (المليجي، 2011).

وهي استثمار الموارد التي توفرها المنظمات للعمليات المستمرة لإعداد المدير وتجهيزه لإدارة مرؤوسيه وللمساهمة في تحقيق الأهداف الإستيراتيجية للمنظمة بفاعلية من خلال توسعه قدراته على مواجهة المهام المعقدة للحاضروالمستقبل (اللوزي، 2010).

كذلك هي عملية تغيير جذري تتعامل مع قيم ومفاهيم ومؤسسات رسخت لمدة طويلة في المجتمع وأفرزت تراكمات متشابهة ومعقدة، ومن أجل ذلك لا بد لإنجاح هذه التنمية الإدارية من الاعتماد على مفاهيم متطورة، وأن ترتكز على منطلقات فكرية، وأن تستخدم وسائل غير تقليدية (بوكعباش، 2011).

هي عملية تغبير منظم هادف إلى زيادة معرفة القيادات الإدارية في الوحدات الإدارية بطرق وأساليب الإدارة العلمية، وزيادة قدراتهاومهاراتها في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أداءها وتطويرها سلوكيا بما يحقق أقصى مشاركة في التنمية (قوقيع، 2011).

وبحسب تعريف(سارة مكناسي، 2017) التنمية الإدارية هي بناء وتحديث الهياكل الإدارية وتطوير النظم والإجراءات والمهارات والقدرات والعناصر البشرية في مختلف مجالات العمل. حيث يستخدم موظفو المؤسسة خبراتهم في حل مشاكل العمل لأنهم يعملون كفريق عمل واحد. ومدلول التنمية الإدارية لا يشمل فقط التحسين المؤقت لخدمات الإدارة وإنما هو عملية شاملة ومتكاملة للتحسين المستمر اعتمادا على تغيير الهياكل التنظيمية وتحسين أساليب العمل وتطويرها. وأن شمولية التنمية الإدارية نابعة من بيئتها وفقا لاحتياجاتها، فالتنمية الإدارية المنشودة يجب أن تكون ملمة بكل عناصر العملية الإدارية لتحقيق الأهداف والنتائج التي تسعى إليها المنظمة.

ويعرف الباحث التنمية الإنسانية بأنها: عبارة عن توفيرالحياة الكريمة التي تلبي متطلبات الجودة للمجتمعات في إطار حقوق الإنسان، التي تتبنى فكرة الحريات الأساسية وكرامة الإنسان، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، من خلال تغييرات جذرية بتتبع لمؤشرات التنمية الرئيسية من حل التناقضات السياسية وغيرها، كذلك جودة التعليم والصحة وتحسين مستوى الدخل، وإيجاد المسافات الفاعلة لصالح المجتمع لتكامل التشبيك بين الفاعلين في عملية التنمية الإنسانية من المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص نحو دور تساهمي تشاركي تكاملي.

3.3.2. أهمية التنمية الإنسانية:

ترتبط أهمية التنمية الإنسانية بعولمة العصر الحالي والواقع العالمي بصورة وثيقة وتعتبر مؤشراته أحد أهم مقاييس تقدم الشعوب وجودة الحياة الإنسانية، وتتمثل أهمية التنمية الإنسانية في النقاط الرئيسية الآتية:

1. يعد تعزيز التنمية الإنسانية في المجتمع من أهم الوسائل الفعالة في الحد من الفساد وتعزيز الرفاهية الاجتماعية في الدول النامية (Gezikol,et al.,2018).
2. تساهم التنمية الإنسانية في حفظ حقوق الإنسان، وحفظ الأمن البشري، وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية. (Gezikol,et al.,2018).
3. تساهم التنمية الإنسانية من خلال تنمية إدارية حقيقية في تعزيز تكوين القدرات البشرية، وإكساب الناس المهارات اللازمة لاستغلال ما اكتسبوه من قدرات بالشكل الأمثل لتعزيز المنفعة من خلال تنمية إدارية ممنهجة. (Gezikol,et al.,2018).

4. تساهم التنمية الإنسانية في تعزيز فرص الحرية الاقتصادية للإنسان، من خلال تطوير قدرته على إنتاج السلع واستغلالها وتوزيعها وحرية الاختيار في العمل. (Alkire,2010)
5. تساهم التنمية الإنسانية في تعزيز الاستفادة التشاركية للإنسان من الثروات والموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الأمثل وفقاً لقواعد العدل والإنصاف لتحقيق الرفاهية والسعادة (Alkire,2010).
6. تستخدم الحكومات السياسات الخاصة بالتنمية الإنسانية من أجل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (Alkire,2010)
7. تضمن سياسات التنمية الإنسانية زيادة رأس المال من خلال تعزيز الأنشطة التجارية والاستثمارية، مما يحسن مستويات المعيشة ورفاهية الإنسان بالمعنى الحقيقي. (Alkire,2010)

ويرى الباحث أن أهمية التنمية الإنسانية تكمن في إعتبارها مؤشر لمفهوم التطور الإنساني، من خلال إنصاف حق الإنسانية، بالاعتماد على الإنسان، بمعنى أن التنمية الإنسانية تقوم على أساس تطوير الإنسان، من خلال الإنسان، ليعود النفع على الإنسان، فهي عبارة عن سلسلة مفاهيمية متكاملة تدور حول قدرات الإنسان واحتياجاته، وتعزيز مساهمة قدراته في إشباع احتياجاته وتطلعاته، من خلال تعزيز العمل التشاركي بين المنظمات والأفراد، وبالتالي تبادل المنفعة والمهارات والثقافات، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس في ظل التوزيع العادل للموارد والثروات، وحصول الناس على حقهم في استغلال الموارد الطبيعية بشكل صديق للبيئة، مما يعزز النمو الاقتصادي، ويزيد من مستوى الرفاهية الاجتماعية.

4.3.2. أهداف التنمية الإنسانية :

تحقيق المنفعة العامة للإنسان، وحفظ كامل حقوقه الإنسانية الهدف الرئيس للتنمية الإنسانية، وتتمثل أهم أهداف التنمية الإنسانية في النقاط الآتية:

1. توفير الأساس المفاهيمي لتعزيز تطوير الإنسان، وإيجاد تشاركية فاعلة في المجتمع من خلال تنمية إدارية تستهدف نهج بناء القدرات.
2. حفظ حق الإنسان وكرامته بإيجاد مفهوم التنمية السياسية حيث صون العملية الديمقراطية والحق في تقرير ممثيلنه في البرلمانات والرقابة على تنفيذ السياسات العامة والمحاسبة من خلال تداول العملية الديمقراطية.
3. تحقيق الأمن الإنساني للإنسان، وذلك من خلال حفظ حقوق الإنسان، مكافحة الفساد، وتعزيز المساواة بين الجنسين.
4. تحقيق السعادة الإنسانية، وذلك من خلال تعزيز سبل الرفاهية الاجتماعية. الحد من الفقر، وذلك بتعزيز قدرات الإنسان، وتوفير الفرص التجارية والاستثمارية التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل (Alkire, 2010).

5. تهدف التنمية الإنسانية إلى استغلال الطاقات البشرية، وتعزيز مهاراتهم بكفاءة أكبر تمكنهم المشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي(أبو سنينة، 2017).
6. الحفاظ على الطاقات البشرية، وتعزيز دافعيتهم نحو العمل بشكل متطور (أبو سنينة، 2017).

ويرى الباحث أن مضمون التنمية الإنسانية يرتكز حول محورية تنمية سياسية ليشارك بشكل أكثر فاعلية في عمليات التخطيط وأن يكون الشعب مصدر السلطات بالقرارات الفاعلة والواعية لجودة حياة كريمة ضامنة لتنمية إجتماعية وثقافية بتعزيز التعليم والصحة، ومحاربة الفقر والبطالة، وتنمية إدارية متمثلة بتعزيز بناء قدرات الإنسان, وتطوير طاقاته الكامنة أو من خلال توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان، وصولا لتنمية إقتصادية بزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وبذلك فإن أهداف التنمية الإنسانية يمكن تحقيقها بشكل فعال من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية , وتسهيل تبادل الثقافات بين المجتمعات, مما يسهل اندماج النوع البشري بدون تمييز عنصري, وبالتالي تعزيز التنسيق والتشبيك بين جميع مؤسسات المجتمع من تقديم المساعدة الإنمائية الإنسانية , لإكسابهم مهارة الوصول إلى أنفسهم وإلى طاقاتهم الكامنة باعتبارها قيمة جوهرية في حال تم استغلالها في عمليات التنمية وذلك في إطار الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال في الموارد الطبيعية.

5.3.2. القيود التي تعد حاسمة في سبيل تحقيق التنمية الإنسانية بشكل مستدام:

بحسب تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية لعام 2003 حول الأهداف الإنمائية للألفية، فقد استعرض هذا التقرير أهم القيود الحاسمة في سبيل تحقيق التنمية الإنسانية بشكل مستدام، وهي كالآتي:

1. التركيز على عمل إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدولة.
2. الحاجة إلى مؤسسات قوية تطبق معايير الحوكمة بفاعلية من أجل فرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد.
3. ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية, وإشراك الناس في القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم ودولهم، وبالتالي الحد من القيود الهيكلية التي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية (United Nations Development Programme,2013)

ويرى الباحث في سياق هذه القيود أن الحكومات بحاجة لتبني نهج أصلاحي متكامل لتعزيز الازدهار البشري, وذلك بصناعة الشراكة مع منصات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل دعم قدرات الإنسان وتحسين المستوى المعيشي له ,وقياس النقص في مستواه الاجتماعي , وإشباع تطلعاته ورغباته, مما يحقق له المواطنة والولاء والانتماء للدولة , وبالتالي يعزز جهود جميع مكونات الوطن من مواطنين وحكومة لتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع, وبالتالي مساعدة الدولة على الاندماج في ركب التنمية والتطور العالمي.

6.3.2. يمكن إجمال إسهام منصات المجتمع المدني في التنمية الإنسانية حسب التالي: (فرحات، 2015).

1. تسهم منصات المجتمع المدني في حرية التجمع والتعبير والتعددية في عملية الاستقرارالسياسي والاجتماعي والاقتصادي.
2. يمكن لمنصات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة، أو الاستفادة منها عند صياغة القوانين، كما يمكن أيضا أن تستفيد من التغذية الراجعة الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ القرارات الحكومية.
3. لمنصات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية، حيث يعتقد بعضهم أن وجود قطاع المجتمع المدني هو شرط لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي.
4. في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات تسهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.
5. تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وتكلفة أقل من ناحية اقتصادية مما لو قامت به الحكومة، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في إنجاز المشاريع، فهذه المنظمات تكون موجودة في المجتمع وقريبة من الناس وهي تكون أكثر دراية لاحتياجات المجتمع.
6. المشاركة في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل للفكرة.
7. يسهم قطاع منظمات المجتمع المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد، حيث تشير الإحصائيات إلى نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالية السكان الفاعلين اقتصاديا.
8. تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها وحمايتها فضلاً عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات، مثل جمعيات المحافظة على البيئة وحماية الطبيعة.

9. تسهم في تثقيف افراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع اجتماعية وثقافية متنوعة.
10. تدعم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولا سيما في المناطق الريفية، والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، هذا فضلاً عن توعية افراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك إما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية، مثل جمعيات الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة.

7.3.2. أبعاد التنمية الإنسانية:

بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تم توصيف أبعاد التنمية الإنسانية الأساسية إلى ثلاثة أبعاد رئيسة، والتي تمثلت في: (الصحة، التعليم، تحسين المستوى المعيشي) وجاءت الاستحقاقات " الخيارات " الثلاثة الأساسية في نظر تقرير التنمية الإنسانية الأول 1990 وعند أي من مستويات التنمية هي:

1. أن يحيى الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض.
2. أن يحصلوا على قدر معقول من التعليم.
3. أن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم ، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته وقد سلطت الدراسة الحالية الضوء على هذه الأبعاد، والتي سوف يتم استعراضها كالآتي:

1.7.3.2. الحياة المديدة والصحية:

ويقاس بتوقع العمر عند الولادة. وهي تعتمد على عوامل أخرى مثل التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي على الصحة (الأمم المتحدة، 2018).

يمثل بعد الصحة كأحد أبعاد التنمية الإنسانية وأحد أهم الركائز التي تستند إليها الدول في الحفاظ على الإنسان الذي يعد المورد البشري والمساهم الأهم في تحقيق عمليات التنمية الإنسانية , وهو القوة الداعمة للوصول إلى التنمية المستدامة, كما أن الحفاظ على مستوى جودة صحية ملائمة للإنسان تعد أحد أهم حقوق الإنسان في الحياة (الشوا، 2021).

فالحفاظ على الصحة العامة للإنسان من خلال توفير النظم والسياسات التي من شأنها أن تعزز شمولية توفر الخدمات الصحية بجميع أنواعها الأولية والثانوية , بالإضافة إلى تعزيز توفير الخدمات الوقائية مثل خدمات التطعيم، وسلامة البيئة، والغذاء، فإن ذلك من شانه أن يساهم في تعزيز الإنسان

الصحي السليم الذي لديه القدرة والإمكانات الجسدية والنفسية للمشاركة في عمليات التطوير والتنمية في المجتمع (العتيبي، 2008).

حيث أن الصحة للإنسان تكمن في مساهمتها في تعزيز قدرته على خدمة نفسه وأسرته ومجتمعه , إذ أن تمتع الإنسان بصحة جيدة يمنحه شعور بالرضا, ويعزز ثقته بنفسه وقدرته على التفاعل والإنتاج بمحيطه المجتمعي, وفي هذا السياق فإن توفير جودة الرعاية الصحية للمواطنين يعد من أهم أولويات الحكومات التي يجب أن تعمل على توفيرها للجميع دون تمييز, من خلال تعزيز فاعلية تقديم الرعاية الصحية الشاملة, وتحقيق العدالة في تقديمها للجميع, ووضع المعايير الرقابية اللازمة لمتابعة آليات عمل وممارسات ومخرجات نظام الرعاية الصحية في الدولة, وبالتالي تعزيز الثقافة الصحية الشاملة في المجتمع (ريان, 2019).

2.7.3.2. بعد التعليم (المعرفة):

وفي بداية صدور تقارير الامم المتحدة كانت تقاس بنسبة الملمين بالقراءة والكتابة فقط. وتم التعديل القياس ليشمل:

1. **متوسط سنوات الدراسة:** وهو متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة فما فوق استنادا إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوبا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.
2. **متوسط سنوات الدراسة المتوقع:** وهو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل (الأمم المتحدة، 2018).

التعليم هو الوسيلة الأساسية لبناء قدرات الإنسان، والذي من خلاله يتمكن الإنسان من الحصول على فرص العمل, فالتعليم بمكانة السلاح الذي يحارب البطالة والفقر والتهميش, فهو الوسيلة الأقوى التي يتم استخدامها لتغيير العالم للأفضل باعتباره المحرك الأعظم لعمليات التنمية، وحيث أن الحكومات تؤدي دوراً في توفير وتعزيز التعليم للجميع من خلال توفير بيئة تعليمية سليمة في المدارس والجامعات، وتوفير فرص عادلة لجميع فئات المجتمع دون تمييز عرقي أو عنصري، للحصول على حقهم في التعليم، مما يعزز التنمية الإنسانية للمواطنين، ويزيد من توفر مجالات فرص العمل، وبالتالي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (ريان، 2019).

بيد أن التعليم يعد أهم المداخل الرئيسة للتنمية الإنسانية، فمن خلال التعليم يتم تعزيز الثقافة الشخصية، وبالتالي بناء القدرات والحصول على فرص عمل جيدة، فالتعليم هو أهم وسائل الاستثمار

ضماناً للمساهمة في مواجهة مشاكل الحياة التي تستند إلى تنمية القدرات الذاتية للإنسان، وإكسابه المهارات المتقدمة بشكل منصف للمرأة والرجل، حيث إن تنمية وتطوير قدرات المرأة وتعزيز التعليم المنصف والعادل لها يعد من اهم أولويات التنمية الإنسانية، ومن أهم الوسائل الداعمة لترسيخ التنمية الإنسانية في المجتمع وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة (نجم، 2013).

3.7.3.2. بعد تحسين المستوى المعيشي:

ويعرف على انه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار ومحسوبا من خلال أخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار (الامم المتحدة، 2018).

يعتبر بعد تحسين المستوى المعيشي كأحد أبعاد التنمية الإنسانية في أنه يتناول الجانب الاجتماعي والاقتصادي للتنمية الإنسانية، حيث ان تحسين المستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية، والتي تعد أهم المتغيرات التي يقاس على أساسها مدى رفاهية الإنسان بشكل خاص والمجتمع ككل بشكل عام، بمعنى ان تقدم المجتمع وحضارته يقاس على أساس مقدار رفاهية المستوى المعيشي الخاص بأفراده، ومدى إمكانية حصول الفئات المهمشة في هذا المجتمع على حقها في التطوير الذاتي والمشاركة الاجتماعية الفعالة والمشاركة الاقتصادية المنتجة (أبو الرب والأحمد، 2013).

لذلك، فإن تحسين المستوى المعيشي للإنسان يعزز من فرص الاستقرار والتطوير والتنمية في الدولة، من خلال توسيع الفرص المتاحة لجميع فئات المجتمع، وتعزيز إمكانات وطاقات الفئات المهمشة في المجتمع، لإشراكهم بشكل فعال في عمليات التنمية من أجل تلبية المصلحة العامة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئات بشكل خاص وللمجتمع ككل بشكل عام، حيث ان تحسين المستوى المعيشي يرتبط بشكل رئيسي بتعزيز فرص الاستقرار والرفاهية، ومكافحة انتشار البطالة والفقر، من خلال بناء الإنسان بشكل سليم (Buettgen &Others,2015).

وبالتالي، فإن تحسين المستوى المعيشي للفرد وللمجتمع ككل يكون من خلال تعزيز المشاركة الاجتماعية الفعالة للمواطن, وذلك بمنحها المزيد من الفرص القائمة على عدالة توزيع الدخل القومي من خلال سياسات وقرارت ضامنة لذلك تحديد مع الفئات الهشة في المجتمع وتمييزها لتعزيز إمكاناتها وقدراتها, وبناء ثقافتها المجتمعية بالشكل الذي يعزز دورها المحوري المنتج في المجتمع، ويؤهل هذه الفئات لأن تكون شريكاً فعالاً في العمليات الإنتاجية الاقتصادية، من خلال انخراطها الفعلي في سوق العمل، مما يعزز بالتالي مكانتها الاجتماعية وصولا لتنمية إنسانية مجتمعية متكاملة (دويكات، 2017).

وفي سياق ما سبق يرى الباحث أن إسقاط أبعاد التنمية الإنسانية الثلاثة، والتي تتمثل في تعزيز الصحة، والتعليم، وتحسين المستوى المعيشي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وعلى منصات

المجتمع المدني بشكل خاص، باعتبارها أحد أهم فواعل التنمية التي لم تأخذ دورها الفاعل، والتي تمثل أيضاً شريحة مجتمعية واسعة، لها الدور الأكبر في صناعة القرار والرقابة المجتمعية والمحاسبة والتأثير من أجل بناء دولة مؤسسات مجتمع مدني قائم على المواطنة. وفي ظل ازدياد معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني، دخل الإنسان الفلسطيني في مرحلة خطيرة ألقت بظلالها السوداء على جميع مناحي الحياة من صحة وتعليم ومستوى معيشي، وامتدت تأثيراتها المتشابكة لتلقي بظلالها السوداء أيضاً على استقرار المجتمع الفلسطيني، مما أحدث الكثير من الفروقات الاجتماعية، وساهم في انتشار العنف والتمييز العنصري، وبالتالي ازدادت حاجة الحكومة الفلسطينية الملحة لتطبيق خطة التنمية الإنسانية، من خلال استراتيجية وطنية شاملة تلعب منظمات المجتمع المدني فيها دور ديمقراطي بناء يبنى على تحقيق حيتة كريمة للمواطن الفلسطيني من خلال تنمية سياسية وإدارية وإقتصادية وكذلك إجتماعية وثقافية. فالتنمية الإنسانية للمجتمع تتحقق من خلال مراحل متمثلة في إيجاد مجتمع ديمقراطي محارب للفساد يستند إلى قوانين وتشريعات قابلة للتنفيذ مكفولة برقابة المواطن ومحاسبته للسياسات الحكومية من خلال تمثيله في منظمات مجتمع مدني تعمل لتنمية المواطن ولأجل المواطن بواسطة المواطن للمساهمة في صنع القرار، كذلك تقوية تشبيك منظمات المجتمع المدني لرفع إنتاجية المجتمع لأجل تعزيز مقدرة الناس على القيام بنشاطات منتجة، وخلاقة، لذلك لا بد من زيادة قدرات الناس التعليمية والصحية، حتى تزداد إنتاجيتهم، وتزداد دخولهم، وتزداد قدراتهم على إشباع حاجاتهم، كذلك العمل بإنصاف على أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية، الآن وفي المستقبل. وهذا يعني أن مسألة الإنصاف لا تقتصر على أبناء الجيل الحاضر، بل أيضا ما بين أبناء الجيل الحاضر والأجيال القادمة، بالإضافة إلى تمكين جميع الناس من المشاركة في كل القرارات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، وذلك في إطار الإستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية، والبشرية، والمحافظة على البيئة وإعادة توليدها بدلا من تدميرها لحماية فرص ومصالح أبناء الجيل الحاضر، والأجيال القادمة أيضا.

4.2 المبحث الثالث: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

1.4.2. مقدمة:

منصة مجتمع مدني فلسطين تعبر عن نفسها بأنها تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. تقدم الشبكة خدماتها دونما تمييز على أساس من الدين أو الجنس أو العرق. تضم الشبكة في عضويتها 145 مؤسسة أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة.

أُنشئت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في أيلول عام 1993م، بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة، بهدف تعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون بين مختلف منظمات المجتمع المدني. منذ ذلك الحين، وحتى الآن، أضحت شبكة المنظمات الأهلية واحدة من المكونات الهامة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة كحلقة وصل وإطار مرجعي للتنسيق بين المنظمات الأهلية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية (https://pngoportal.org,2021)، (https://arab.org,2021).

تعمل الشبكة عبر لجانٍ أعضاء يعملون في خمسة قطاعات: الصحة والديمقراطية وحقوق الإنسان والنساء والأطفال وإعادة التأهيل والزراعة. يتمثل دورها في وضع مبادئ توجيهية عامة وتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية ولكن ليس لها سلطة خطية على المنظمات غير الحكومية. شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عضو في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات وتشجع الأنشطة الأخرى المُناهضة إسرائيل. كما أن أعضاء الشبكة الفرديين، مثل المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال في فلسطين، يروجون أيضًا لحركة المقاطعة ومشاركين نشطين في الضغط على الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي تروج لهذه الأمور (https://pngoportal.org,2021).

2.4.2. رؤية الشبكة:

شبكة أهلية رائدة للوصول إلى مجتمع مدني حر وديمقراطي ومنعتق من الاحتلال يستند إلى العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وذلك من خلال مهمة أساسية وضعتها الشبكة لنفسها وهي حماية استقلالية العمل الاهلي وتمكينه وتعزيز دوره في النضال الوطني والبناء الديمقراطي. ويمكن القول أن عمل الشبكة وفق نظم الإستقلاليه هو مايتيح لها أن تكون منصة مجتمع مدني يمثل صوت المجتمع وحقوق المواطنة

للفلسطيني من خلال تواجدها في البيئة التشبكية في المحافظات الفلسطينية كافة وهذا يشكل قوة إيجاد توحيد موقف العمل الأهلي تجاه أي قضية، وكذلك يشكل أطار فعال للدعم والمناصرة والتأثير على السياسات العامة في قضايا التنمية الإنسانية من خلال تكريس أنشطة جميع منظمات الشبكة في إتجاه تنموي والتركيز عليه إذا وجدت الخطة كذلك العمل على تعزيز مواطنة العمل الأهلي،وتوسيع خيارات المواطن الفلسطيني نحو حرية سياسية،وإجتماعية، وإقتصادية، وتوفير فرص الإنتاج والإبداع، والإستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان (https://pngoportal.org,2021).

3.4.2. رسالة الشبكة:

إطار تنسيقي ديمقراطي لمنظمات أهلية فلسطينية، تستند إلى رؤية تنموية، لحماية استقلالية العمل الأهلي وتمكينه وتعزيز دوره في النضال الوطني والبناء الديمقراطي، عبر التأثير في الرأي العام والخطط الوطنية وتعميق التنسيق والتشبيك والمشاركة المجتمعية وحشد وتعبئة طاقات القطاع الأهلي، استنادا إلى قيم العدالة الاجتماعية وسيادة القانون وحماية الإنسان وكرامته.

ولأجل ذلك تقوم الشبكة بمهام متعددة تتمحور حول:

1. تمكين و بناء قدرات المجتمع المدني حيث تدعيم وتطوير قدرات أعضائها والمجتمع المدني لمزيد من المشاركة الفاعلة في صنع القرار وتحسين دور المؤسسات الأهلية ومساهمتها في التنمية في فلسطين بأساليب مبتكرة.
2. التشبيك و التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من خلال تعميق التنسيق والتشبيك والتعاون ما بين الأعضاء، ومنصات المجتمع المدني وبناء التحالفات على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، والتعلم من بعضنا البعض والدفاع من اجل بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني وحماية استقلاليته.
3. التأثير في السياسات العامة و صنع القرار من خلال الانخراط في الحوار الاجتماعي والمفاوضات والمداولات مع (الحكومة، الأعضاء، والمجتمع المدني)، والحشد والتعبئة من أجل تعزيز الصمود في وجه الاحتلال (الصحة، والتعليم، والزراعة، الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (https://pngoportal.org,2021) ، (https://arab.org,2021).

4.4.2. أهداف الشبكة:

الهدف الأول :المساهمة في الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الشرعية.

وتتمحور استراتيجيات تحقيق الهدف حول تعزيز دور شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية،والدعوة

لحملات الشعبية الدولية لدعم القضية الفلسطينية،و مواصلة تطوير الأبعاد القانونية لانتهاك إسرائيل للقانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني،وكذلك تمكين دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في حماية حقوق اللاجئين بالتعاون مع قرار 194 الأمم المتحدة.

الهدف الثاني :المساهمة في استعادة الوحدة الوطنية.

وتتمحور إستراتيجيات تحقيق الهدف حول المساهمة في تعزيز النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني،و الدعوة إلى الخطاب الإعلامي الذي يدعو للوحدة الوطنية، وزيادة التواصل بين الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، والشتات،وكذلك تعزيز التسامح وقبول الاختلاف داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

الهدف الثالث :تعزيز دور الشبكة في حماية الحريات العامة وحقوق المواطنة.

وتتمحور استراتيجيات تحقيق الهدف حول الدعوة إلى الخطاب القانوني ديمقراطي موحد وطني وسائل الإعلام التي تدعو إلى احترام الحريات العامة،و إنشاء وتطوير الائتلافات والتحالفات في المجتمع المدني، الاستفادة من الكفاءات من المافعين عن منظمات المجتمع المدني وحقوق وحريات المواطنين الأفراد، وكذلك الدعوة وكسب التأييد من أجل الحفاظ على الحريات العامة والفردية.

الهدف الرابع :التأثير في التشريعات والسياسات والخطط التنموية والتمويلية بما يعزز من صمود شعبنا ويخدم مصالح وحقوق شعبنا وفئاته الفقيرة والمهمشة.

وتتمحور استراتيجيات تحقيق الهدف في مواصلة تطوير رؤية منظور المجتمع المدني في مجال التنمية من أجل مجتمع عادل،وحشد قدرات المجتمع المحلي لدعم ومناصرة القضايا العامة التي تهم المجتمع ككل،و تطوير وتفعيل التنسيق بين القطاعات،و حث السلطة على تقديم الخدمات على أساس من المساواة والعدالة الاجتماعية،وكذلك تشجيع الجهات المانحة على الاستجابة لأولويات واحتياجات التنمية الوطنية.

الهدف الخامس :حماية استقلالية العمل الأهلي وتقويته وتمكينه.

وتتمحور استراتيجيات تحقيق الهدف حول تعزيز المعرفة المنظمات غير الحكومية "من القوانين المتعلقة الجمعيات الخيرية، متابعة وتوثيق انتهاكات لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية،وحماية المنظمات الذين انتهكت حقوق التقاضي.

الهدف السادس :تقوية قدرات الشبكة وقطاعاتها لتمكينها من تحقيق رسالتها وأهدافها.

وتتمحور ستراتيجيات تحقيق الهدف حول تطوير وتفعيل عملية التخطيط، تعزيز الشفافية والمساءلة ومبادئ الحكم الرشيد بين منظمات المجتمع المدني تحسين كفاءة المعرفية من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية عن طريق تعزيز الأداء، والمهارات القيادية لموظفيها،وتطوير آليات الاتصال فيما بين لجنة التجمع والقيادة العامة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل وتطوير وتوسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في المنتديات والشبكات والاتحادات المحلية والعربية، والتحالفات الدولية التي تشترك رؤية واستراتيجية الشبكة،وكذلك تطوير وتعزيز الاستدامة المالية وتحسين النظم الإدارية والمالية والإعلامية.

ويمكن القول أن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تعمل للتأثير على صناع القرار بطريقة تضمن أن جميع القوانين، وتوجه التشريعات والسياسات تعمل من أجل خلق بيئة قانونية تستجيب لاحتياجات التنمية للشعب الفلسطيني، ووضع سياسات التنمية الإنسانية، وتشجع المنظمات الأهلية من خلال أنشطتها بشأن أسس التنمية والحكم الديمقراطي، فضلا عن غيرها من البرامج الإنمائية.وتؤكد شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن جهود التواصل مستمرة لتجنب الازدواجية، والاتفاق على رؤى سياسية واجتماعية مشتركة،وفي هذا السياق إن إنشاء برنامج مشترك يصبح أكثر حيوية في موقف العزل السياسي الراهن أكثر من أي وقت مضى و زيادة معوقات السفر بين الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. (https://pngoportal.org,2021)،(https://arab.org,2021)

5.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.5.2. مقدمة:

يستعرض الباحث في هذا المبحث مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها المستقلة، الذي يتمثل في أبعاد واقع منصات المجتمع المدني (تشبيك المنظمات لتكوين جسم تنموي قادر عل الضغط، المشاركة في سن القوانين والتشريعات، المشاركة في صنع القرار، الرقابة الفاعلة بتطبيق مبادىء الحوكمة) بالإضافة إلى أبعاد التنمية الإنسانية التي تتمثل في (التنمية السياسية حيث الحقوق الأساسية وحفظ كرامة الإنسان، التنمية الإجتماعية والثقافية والمعبر عنها بمؤشرات التنمية التعليم والصحة والمستوى المعيشي وكذلك البطالة وتحقيق جودة الحياة الإنسانية، التنمية الإقتصادية حيث زيادة الطاقة الإنتاجية، والتنمية الإدارية متمثلة في الحفاظ على تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم) شاملا ذلك الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال في الموارد الطبيعية وذلك بعد اطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية والزيارات الميدانية التي نفذها الباحث للمكتابات الجامعية والبحث على المواقع الإلكترونية، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من الدراسات، وتم الأخذ بعين الإعتبار محاور الدراسة، بالإضافة إلى التعقيب على الدراسات السابقة، وإظهار الفجوة البحثية، وأيضا تسليط الضوء على مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

2.5.2. الدراسات المحلية:

1.2.5.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (السعدوني والدريملي، 2020) بعنوان "مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منظمات العمل التنموي بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منظمات العمل التنموي في إطار منظمات المجتمع المدني العاملة بقطاع غزة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد تمثل أفراد مجتمع الدراسة بالإدارة العليا والوسطى بتلك المنظمات والممثلين برؤساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذين ومدراء المشاريع ومدراء البرامج، وكذلك مدراء الوحدات والبالغ عددهم 150 موظفا تم استهدافهم جميعا بطريقة المسح الشامل بالاعتماد على أداة الاستبانة التي وزعت عليهم جميعا، وقد تم استرداد 122 استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في مستوى مرتفع من التطبيق لمبادئ الحوكمة داخل المنظمات المستهدفة، كما وأشارت النتائج أيضا الى وجود مستوى مرتفع من التنمية الاجتماعية المرتبطة بأعمال تلك المنظمات من وجهة نظر المستجيبين، وأخيرا فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة بالمنظمات المستهدفة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بقطاع غزة.

2. دراسة (الحجار، 2018) بعنوان "واقع التشبيك وأثره على جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات ذوي الإعاقة بمحافظات قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التشبيك وأثره على جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات ذوي الإعاقة بمحافظات قطاع غزة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد تمثل أفراد مجتمع الدراسة وتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات ذوي الإعاقة بقطاع غزة وعددها 69 مؤسسة، حيث تم توزيع 279 استبانة على مجتمع الدراسة والمكون من (مجلس إدارة المؤسسة، مدير المؤسسة، العلاقات العامة، المشاريع)، وقد تم استرداد 231 استبانة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المؤسسات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع غزة، كما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي للتشبيك على جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات ذوي الإعاقة في محافظات غزة في مجالات الموارد البشرية، التطور التكنولوجي، المقومات المالية، الثقافة التنظيمية، وأخيرا فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية للتشبيك بين المؤسسات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وجودة الخدمة المقدمة إليهم.

3. دراسة (سلامة، 2013) بعنوان "تأثير التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الشبابية على تنمية القطاع الشبابي الفلسطيني دراسة حالة محافظات الشمال".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التشبيك بين منظمات المجتمع المدني بالضفة الغربية على التنمية الشبابية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد تمثل أفراد مجتمع الدراسة

بمدراء المؤسسات الشبابية العاملة بالضفة الغربية بالإضافة الى الشباب المستفيدون من خدمات تلك المؤسسات، وقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم توزيعها على 42 مؤسسة شبابية تم استرداد 30 منها، هذا بالإضافة الى توزيع 180 استبانة على الشباب المستفيدون من خدمات تلك المؤسسات وقد تم استرداد 153 استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود ضعف في التشبيك القائم بين المنظمات الشبابية في الضفة الغربية نابع من سوء إدارة المنظمات الشبابية، كما واظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للتشبيك في تعزيز التنمية الشبابية.

4. دراسة (كسبة، 2013) بعنوان "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تعلبه منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة في الأراضي الفلسطينية.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات استنادا الى تقنية المسح المكتبي التي شملت الكتب والوثائق والتقارير الرسمية والدراسات المنشورة وغيرها من المصادر ذات العلاقة بالموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت أهمها في وجود دور إيجابي وفاعل لمنظمات المجتمع المدني في غرس قيم المواطنة في فلسطين، كما اشارت نتائج الدراسة الى وجود مستوى مرتفع لحملات الضغط والمناصرة والتعبئة لتعزيز هذه المفاهيم، وأخيرا فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من المعيقات التي تحد من قدرة هذه المنظمات على تغطية كافة شرائح المجتمع بأنشطتها الهادفة الى غرس مفاهيم المواطنة وخصوصا في المناطق الريفية.

5. دراسة (عدوان، 2013) بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية الضفة الغربية كحالة دراسة".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والتعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية وايضاح أبرز المعيقات التي تقف حائلا أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، حيث تم الاعتماد على المصادر

الثانوية لجمع البيانات استنادا الى تقنية المسح المكتبي التي شملت الكتب والوثائق والتقارير الرسمية والدراسات المنشورة وغيرها من المصادر ذات العلاقة بالموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود مستوى مرتفع لإسهام منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، كما أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الاهتمام من قبل تلك المنظمات بمناصرة قضايا الشباب والضغط من اجل تحقيق تطلعاتهم، وأخيرا فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي لأنشطة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين.

6. دراسة (شلش، 2013) بعنوان "دور التشبيك في تعزيز التكامل بين المؤسسات الفلسطينية الاهلية دراسة حالة " شبكة المنظمات الاهلية البيئية الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التشبيك في تعزيز التكامل في العمل داخل المؤسسات من وجهة نظر المدراء والموظفين في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور التشبيك في تعزيز التكامل بين المؤسسات الفلسطينية الاهلية دراسة حالة، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام اداة الاستبانة في جمع البيانات من مصادرها الأولية، وقد حيث مجتمع الدراسة بالمدراء والموظفين العاملين بشبكة المنظمات الاهلية في محافظة رام الله، وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة التي بلغ قوامها (75) من المدراء والعاملين بالشبكة، وتم استردادها جميعا واستخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت أهمها في وجود درجة مرتفعة من الوعي بمفاهيم واهمية التشبيك في عمل منظمات المجتمع المدني، هذا بالإضافة الى وجود درجة مرتفعة من الممارسة لهذا المفهوم داخل هذه المنظمات، كما اشارت نتائج الدراسة الى وجود دور إيجابي للتشبيك القائم بين المنظمات الاهلية في تعزيز العمل المشترك ورفع كفاءته والاستفادة من مجموعة واسعة من الإيجابيات التي يوفرها إطار التشبيك القائم بينهم.

7. دراسة (أبو سلطان، 2013) بعنوان "واقع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى واقع وأساليب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة وتحديد المعوقات التي تقف حائلا أمام التنسيق بين تلك المنظمات.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة محل البحث، وقد تم الاعتماد على

الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مصادرها الاولية، حيث تمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة ممن يعملون كرؤساء لمجالس الادارة والمدراء التنفيذيين ومسئولي التنسيق أو مسئولي العلاقات العامة، وتم اختيار منظمات المجتمع المدني الزراعية المحلية في قطاع غزة والبالغ عددها (41) منظمة، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة الذي تكون من 123 فردا من رؤساء مجالس الادارة والمدراء التنفيذيين ومسئولي التنسيق أو مسئولي العلاقات العامة، وقد تم استرداد 113 استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى مرتفع من التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي بقطاع غزة، كما اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بقطاع غزة، وأخيرا فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي معنوي للتنسيق بين هذه المنظمات وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة.

2.2.5.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (أبو عزام والمومني ويوسف، 2021) بعنوان "الحوكمة الشاملة في عمل منظمات المجتمع المدني".

هدفت هذه الدراسة إلى واقع ممارسات الحوكمة المطبقة في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وقد تم الاعتماد على استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الاولية، حيث تمثل مجتمع الدراسة بجميع منظمات المجتمع المدني العاملة في 12 محافظة بالمملكة العربية السعودية، وقد تم توزيع الاستبانة على 460 منظمة مجتمع مدني محلية عاملة وتم استرجاعها واستخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة تمثلت أهمها في وجود مستوى متوسط عن تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات المجتمع المحلي العاملة بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستجيبين.

2. دراسة (بوخريص، 2021) بعنوان "التشبيك في المنطقة العربية وبلدانها شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية: الفرص والتحديات".

هدفت الدراسة إلى التعرف على رصد واقع التشبيك في المنطقة العربية واهم التحديات التي يواجهها تشبيك المجتمع المدني، فضلا عن المزايا والفرص الممكنة المتاحة أمامه بالتركيز على دراسة حالة كل من فلسطين وتونس واليمن

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المقاربة الكمية والكيفية، والتي شملت مجموعة من التقنيات المتمثلة بتحليل المضمون، وتحليل الوثائق ذات الصلة بالموضوع، سواء كانت صادرة عن منظمات المجتمع المدني (شهادات، تقارير، دراسات) أو عن جهات رسمية، وتقنية المقابلة الموجهة مع الفاعلين في منظمات المجتمع المدني والخبراء بالمنطقة العربية والتحليل الاحصائي لمختلف البيانات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع، الصادرة عن الجهات الرسمية والمدنية أو التي يتم جمعها من الميدان عن طريق استطلاعات الراي.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثل أهمها بوجود حالة من هشاشة عملية التشبيك القائمة في اليمن، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود حالة من التشبيك القائم بين منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وأخيرا فقد أظهرت نتائج الدراسة بانه لا يمكن لاي تصور حول التشبيك في المنطقة العربية، مهما كان متقدما، أن يشكل وصفة جاهزة لبناء الشبكات، ببساطة لأنه لا توجد طريقة واحدة لتشكيل الشبكات

3. دراسة (قادر، 2020) بعنوان "أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة 2005-2018".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر ممارسات الحكم الرشيد ممثلة (بالتصويت والمساءلة، الاستقرار السياسي، جودة التشريع، سيادة القانون، مكافحة الفساد) في تحقيق التنمية البشرية بالعراق خلال الفترة 2005-2018.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدارسة، وقد تم الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات، حيث تم الاعتماد على تقنية المسح المكتبي لتوفير سلسلة زمنية للفترة 2005-2018 حول متغيرات الدراسة وتم استخدام أسلوب النمذجة القياسية لتحديد أثر المتغيرات الخاصة بالحكم الرشيد على مؤشر التنمية البشرية استنادا الى تقنية الانحدار المتعدد.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود مستوى متدني لممارسة الحكم الرشيد بالعراق خلال المدة المبحوثة، كما أظهرت النتائج وجود مستوى متدني لمؤشرات التنمية البشرية بالعراق، وأخيرا فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية اي طردية بين الحكم الرشيد ومستوى التنمية البشرية، وسوف وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي للحكم الرشيد في تعزيز مستويات التنمية البشرية بالعراق وان مؤشر التصويت والمساءلة وسيادة القانون يعد من اهم المتغيرات المؤثرة في التنمية البشرية بالعراق.

4. دراسة (البلي ووناسي، 2020) بعنوان "دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية: التشبيك والهندسة المؤسساتية أنموذجا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية بالاعتماد على اليات التشبيك والهندسة المؤسساتية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والمجلات والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة وغيرها للأدبيات المتخصصة التي تناولت الاتجاهات المعرفية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثل اهمها بوجود دور محوري مؤثر لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية، كما واظهرت النتائج وجود اثر إيجابي للتشبيك القائم بين منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة الرشيدة لحماية البيئية، وأخيرا فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر هام للتشبيك والعمل الفعال والمسؤول، للفاعلين المحليين والدوليين في تعزيز قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة.

5. دراسة (غنيم، 2020) بعنوان "متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها".

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني بمحافظة الفيوم بجمهورية مصر العربية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الاولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة بمسئولي منظمات المجتمع المدني بمحافظة الفيوم

والبالغ عددهم 118، وقد تم استهدافهم بطريقة الحصر الشامل من خلال أداة الاستبانة التي وزعت عليهم وتم استردادها واستخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى متوسط لتوافر متطلبات التشبيك الالكتروني منظمات المجتمع المدني العاملة بمحافظة الفيوم، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات التشبيك الالكتروني داخل تلك المنظمات وتحقيق الأهداف المتواخاة لها.

6. دراسة (الغامدي، 2019) بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وأسلوب عينة كثرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في المنظمات غير الربحية والبالغ عددهم 2203 عامل وموظف بمنطقة الرياض، وقد تم اختيار عينة ممثلة منهم بطريقة كرة الثلج بلغ قوامها، 269 تم استرداد 266 استبانة صالحة استخدمت لأغراض التحليل، كما بلغ عدد المستفيدين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيان1902، تم استرداد 1842 استخدمت لأغراض التحليل، فيما كان عدد عينة قادة المجتمع المحلي 310 تم استرداد 288 استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة تمثلت أهمها في وجود دور إيجابي ومؤثر لأنشطة المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية وفقا لرؤيتها المحددة للعام 2030، كما أظهرت النتائج أيضا وجود تقييم مرتفع لمستويات التنمية المستدامة الناتجة عن أنشطة تلك المنظمات من وجهة نظر المستجيبين، وأخيرا فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود مستوى مرتفع لآراء كل من المستفيدين وقادة المجتمعات المحلية حول تقييم دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة.

7. دراسة (ميتاني ورشيد، 2016) بعنوان "اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال الخيرية دراسة ميدانية اربد".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات

الاعمال الخيرية في مدينة اربد بالاردن.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات الاولية، وقد تألف مجتمع الدراسة من العاملين بمنظمات الاعمال الخيرية في مدينة اربد والبالغ عددهم 630 موظفا، حيث تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة بلغ قوامها 150 موظفا تم توزيع الاستبانة عليهم وتم استرداد 140 استبانة صالحة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى متوسط لتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل منظمات الاعمال الخيرية بمدينة اربد، كما واظهرت النتائج أيضا وجود مستوى متوسط للمسؤولية الاجتماعية بالمنظمات المستهدفة، وأخيرا فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الخيرية العاملة بمدينة اربد.

8. دراسة (صندوق تعليم المجتمع المدني، 2014) بعنوان "المجتمع المدني المناصرة وكسب التأييد دراسة حالة للممارسة الجيدة في افريقيا".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ممارسات منظمات المجتمع المدني في مجالات المناصرة في تعزيز قضايا التعليم في مجموعة متنوعة من دول افريقيا.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصادر والثانوية في جمع البيانات، من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والمجلات والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة وغيرها للأدبيات المتخصصة التي تناولت الاتجاهات المعرفية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود مستوى مرتفع لقضايا الضغط والمناصرة الممارس من قبل التحالف الوطني للتعليم، كما وادت عمليات الضغط والمناصرة إلى إحداث تغييرا جوهريا في سياسات ونظم التعليم الوطنية، وبما يكفل تضمين الحق في التعليم في نصوص الدساتير الوطنية وحتى إلغاء الرسوم المدرسية، كما واظهرت النتائج أيضا وجود أثر إيجابي لعمليات التحالف والمناصرة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني من خلال صندوق تعليم المجتمع المدني في تعزيز الممارسات الإيجابية لقضايا التعليم في كل من بوركينا فاسو والسنغال وغانا وكينيا وموزمبيق.

3.2.5.2. الدراسات الأجنبية:

1. **(Raphael, 2020): "Networking of Civil Society Organizations in Northern Tanzania: Healthy Competition or A Struggle for Supremacy?".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الشبكات والتحالفات بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا وتحديدا في منطقتي أروشا ومانيارا.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد اعتمدت على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام تقنية المسح المكتبي لجمع البيانات من مصادرها الثانوية، بينما تم الاعتماد على أساليب المقابلة والمجموعات البؤرية والملاحظة الميدانية لجمع البيانات من مصادرها الأولية وقد شملت الدراسة ما مجموعه 5 منظمات مجتمع مدني عاملة في منطقتي أروشا (منطقة كاراتو) ومانيارا (منطقة باباتي)، حيث تم الجمع بين منظمات المجتمع المدني المحلية والتي تم اختيارها بشكل قصدي اعتمادا على طبيعة الأنشطة الخاصة بها والمرتبطة بنطاق عملها وهذه المنظمات كاراتو للتنمية، جمعية (KDA)، وإمدادات المياه في قرية Karatu (KAVIWASU)، والأصدقاء في التنمية (FIDE)، بينما تمثلت المنظمات الأخرى في كل من مزرعة أفريقيا ومنظمة الرؤية العالمية وهي منظمات دولية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود درجة متزايدة من التوجه نحو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا، كما اشارت نتائج الدراسة أيضا الى وجود اثر إيجابي للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا على تقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة، وأخيرا فقد أظهرت النتائج أن وظائف منظمات المجتمع المدني المستدامة مرتبطة بإقامة شبكات وتحالفات تعمل على بناء قدرات المجتمع والمعايير المقبولة ديمقراطياً لاختيار أولوياتها في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتصميم معايير الإدارة المالية للضوابط والتوازنات بين المديرين الماليين ومراجعي المخاطر، لذلك تعد شبكات منظمات المجتمع المدني أساسًا هاما لتهيئة بيئة صحية لمنظمات المجتمع المدني الفردية لتشكيل تحالف مع أصحاب المصلحة الآخرين في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى المجتمعات التي تخدمها.

2. **(Dsouza & G Reddy, 2019): "Role of Governance in Accountability of NGOs (Non-Governmental Organizations)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وممارسات الحوكمة في تعزيز المساءلة بمنظمات المجتمع المدني العاملة في الهند.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة بالاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات وتحليلها من واقع المنشورات المستقاة من تقنية المسح المكتبي والتي شملت بشكل رئيسي التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني العاملة في الهند وتحليل محتواها بما يحقق الأهداف البحثية الخاصة باستخلاص مستويات التزامها بمعايير الحكم الرشيد ومساهمتها في تعزيز المساءلة داخل هذه المنظمات.

وقد وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى مرتفع لممارسة معايير الحكم الرشيد والمساءلة داخل منظمات المجتمع المدني العاملة في الهند، كما أظهرت النتائج وجود اثر إيجابي للحوكمة الممارسة من قبل تلك المنظمات في تحسين المجتمعات المحلية، وأخيرا فقد أظهرت النتائج وجود دور إيجابي لقادة تلك المنظمات ممثلة بالأمناء ومجالس الإدارة في تحسين تطبيقات ممارسة الحوكمة في تلك المنظمات.

3. **(Yesbol & Birzhankyzy, 2017): "The Role of Social Network to Strengthening Civil Society".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشبكات الاجتماعية في تعزيز منظمات المجتمع المدني في جمهورية الصين الشعبية وكازاخستان.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث اعتمدت على المصادر الثانوية لجمع البيانات واجراء المقارنات بين كل من الصين وسياسة الحكومة الكازاخستانية بشأن تنظيم الشبكات الاجتماعية، وقد اعتمدت على تقنية المسح المكتبي للوصول الى تلك المصادر والتي شملت الدراسات المتخصصة والتقارير والوثائق وغيرها من المصادر ذات الصلة بالموضوع البحث.

وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج تمثل أهمها ان الشبكات الاجتماعية تلعب دورا هاما ومؤثرا في تطوير منظمات المجتمع المدني، كما وتلعب هذه الشبكات دورًا رائدًا في الاستجابة للتهديد للانتهاك والجريمة.

4. **(Williamson & Rodd, 2016): "Civil society advocacy in Nigeria: promoting democratic norms or donor demands?".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة في مناصرة القضايا المجتمعية وتقديم الخدمات في نيجيريا.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد تم الاعتماد على أسلوب المقابلة المعمقة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم تنفيذ 48 مقابلة معمقة من قبل موظفي النظم الصحية مع منظمات المجتمع المدني ووكالات مكافحة الإيدز الحكومية (SACAs) والجهات المانحة والدولية وشبكات الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية لفحص مجموعة واسعة من جهود المناصرة من قبل منظمات المجتمع المدني، وقد تمثل مجتمع الدراسة في 2548 منظمة من منظمات المجتمع المدني من جميع الولايات الـ 36 ومنطقة العاصمة الفيدرالية، حيث تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في تحديد عينة الدراسة كانت عينة عشوائية بلغ قوامها 665 منظمة من منظمات المجتمع المدني لترتيب لتنفيذ المقابلات التي استخدمت كمصدر رئيسي لجمع البيانات من تلك المنظمات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في وجود درجة مرتفعة لجهود المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العاملة في نيجيريا باتجاه الضغط على الحكومة لتقديم الخدمات واحداث تغيير في السياسات القائمة لتلبي احتياجات مرضى نقص المناعة، كما أظهرت النتائج ان للمانحين والحكومات دور في تقييد اتجاه اعمال منظمات المجتمع المدني وابقائها في اطار ممارسة أدوارها الخدمية بعيدا عن اية أدوار سياسية.

5. **(Leung & Leung & Yuen, 2016): "The Contribution of Advocacy NGOs in Governance through Cultivating of a Participatory Culture: Case Studies in Hong Kong"**.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات غير الحكومية في الضغط والمناصرة لتعزيز جوانب الحكم الرشيد في هونغ كونغ.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة المعمقة مع العاملين بالمنظمات غير الحكومية في منطقة هونج كونج، حيث تم استهداف سبع منظمات عاملة، وبواقع مقابلة واحدة مع كل منظمة بإجمالي (7) مقابلات معمقة

لتحديد ممارسات المنظمات غير الحكومية في تعزيز الحكم الرشيد في هونج كونج.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في توافر مستوى مرتفع من الفهم لمعايير الحكم الرشيد من قبل المنظمات غير الحكومية في سياق هونغ كونغ، كما اشارت نتائج الدراسة أيضا الى وجود مستوى متدني لممارسة الحكم الرشيد في هونج كونج، وأخيرا فقد أظهرت النتائج وجود دور فاعل لمساهمة المنظمات غير الحكومية في تعزيز الحكم الرشيد في هونج كونج من خلال رعاية ثقافة ديمقراطية من خلال التربية المدنية في المدارس، وتوافر اليات مرتفعة للمناصرة المجتمعية لتلك القضايا.

6. (Chimezi, 2016): "The role of good governance and development administration in national development".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة وإدارة التنمية في التنمية الوطنية في نيجيريا.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث اعتمدت على تقنية المسح المكتبي للأدبيات العلمية المنشورة التي شملت الكتب والدراسات المنشورة والتقارير والوثائق ذات الصلة بالموضوع البحثي لتحقيق اهداف الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود دور فاعل لتطبيق قواعد الحوكمة في تعزيز التنمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول المتنوعة، كما أظهرت النتائج أيضا توفر القدرة لدى إدارة التنمية بالحكومة النيجيرية على تصميم وصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الموجهة نحو التطوير وتحسين حياة المواطنين بالاعتماد على قواعد الحكم الرشيد.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

بينت الدراسات السابقة واجمعت علي ان هناك دور بارز وحيوي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الإنسانية والتي تعزى بداياتها للتنمية السياسية ولما لها دور كبنية تحتية لأبعاد التنمية الشاملة وافتقرت الدراسات للتناول أطر التشبيك في المجتمع المدني وتلاشت عند إطار المنصات الذي تبنى حقوق الإنسان الأساسية وحقوق المواطنة والحق في التعليم والصحة وحق الشعب في المحاسبة والمسائلة للسلطات وأن تمارس عمليات اتخاذ القرار بشفافية ونزاهة والدور الاجتماعي.

ساعدت الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتصميم أبعاد المتغيرات بشكل علمي سليم، مما ساهم في تطوير الدراسة وبنائها على أساس علمي منهجي صحيح، بالإضافة إلى تحديد المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة الحالية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة، مما يسهل قياس العلاقة بين المتغيرين بشكل سليم يخدم مصلحة البحث العلمي.

كما ساعدت الدراسات السابقة في تحديد الإطار العام للدراسة الحالية، وتصميم هيكليتها وتقسيماتها وتحديد الأساليب الإحصائية التي تتسق مع طبيعة هذه الدراسة، بالإضافة إلى تصميم أدوات جمع البيانات الأولية والثانوية الخاصة بهذه الدراسة، وكيفية تحليل هذه البيانات، بالإضافة إلى مساهمتها في توقع النتائج والخروج بتوصيات علمية وعملية للدراسة الحالية، تخدم البحث العلمي بشكل عام والمؤسسات الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص.

4.5.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الادبيات البحثية ذات الصلة بموضوع الدراسة فقد خرج الباحث بمجموعة هامة من التوجهات التي استفاد منها في إتمام دراسته الراهنة والتي تتمثل في الجوانب التالية:

1. التعرف على المنهجيات المتنوعة التي اعتمدت عليها تلك الدراسات في إتمام العمل البحثي المرتبط بالتوجهات الحالية بالدراسة الراهنة.
2. المساهمة في تكوين الأساس العلمي النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة.
3. تحديد طبيعة الوسائل والأساليب التي اعتمدت عليها المنهجيات المتنوعة وشكلت مسلكا للدراسات السابقة لإتمامها بشكل علمي والاستفادة منها في تحديد انسب تلك الوسائل والأساليب في الدراسة الراهنة.
4. التعرف على الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.
5. المساعدة في توجيه الدراسة الحالية نحو اعتماد الأدوات المتنوعة في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة الحالية.
6. التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات.

5.5.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي بأدواته المتنوعة لجمع وتحليل البيانات.
2. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها أداة الاستبيان كأساس لجمع البيانات الأولية.

3. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تحديد ابعاد متغيرات الدراسة والتي شملت منصات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية.
4. اتفقت معظم الدراسات السابقة على عينة الدراسة التي تستهدف العاملين بالمستويات المختلفة داخل منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار المنصات.

6.5.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

1. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة التي تسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلتها المفترضة، إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي عملت على ربط منصات المجتمع المدني بجوانب التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
3. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفرضيات التي بنيت عليها.
4. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة الدراسة التي تبحث في تحليلها، حيث اختارت بيئة منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية كاطار للدراسة.

7.5.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتناولت دراستنا العديد من الادبيات حيث قامت بالتطبيق علي نوع جديد لم يتطرق له الباحثون من قبل الا وهو نماذج منصات المجتمع المدني كأحد الأطر التشبيكيه التي تفتقر لها المنطقة العربية وفلسطين وتعتبر جنينية التكوين في المحافظات الجنوبية الفلسطينية على شكل أطر تشبيكيه، وتظهر الدراسة مدى أهمية منصات المجتمع المدني الساعية للتنمية الإنسانية المتمثلة في البعد الإنساني خاصة ونحن في ظل تحولات جديدة من تبني قادة منظمات العالم إعلان الألفية الذي يحوي مجموعة من الأهداف التنموية على رأسها القضاء على الفقر واستئصال الجوع في كافة دول العالم وأهداف أخرى تضمن التمتع بحقوق الإنسان الأساسية من تعليم وصحة وتبني الحكم الراشد كخارطة طريق لتحويل النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية المستدامة.

وتعتبر الدراسة الراهنة أحد الدراسات التي تركز على تناول احد القضايا الأكثر حداثة في بيئة اعمال منظمات المجتمع المدني، اذ ان قضايا منصات المجتمع المدني تعتبر من القضايا حديثة النشأة التي تحظى باهتمام وتركيز المانحين والدول خصوصا في أوروبا الغربية وامريكا عليها، ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تتميز بمجموعة من الاتجاهات:

1. تظهر الدراسة الراهنة طبيعة التوجهات الحديثة المرتبطة بتشكيل منصات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية على المستوى الشمولي.

2. تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى منصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح مما يساعد الباحثين والمهتمين بالرجوع إليه والاستفادة منه بشكل واسع.
3. تميزت الدراسة الحالية في كونها تعتبر الدراسة الأولى على المستوى المحلي على حد علم الباحث التي تتناول الربط بين منصات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية في إطار عمل منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية، اذ افتقرت الدراسات المحلية لأية أبحاث شمولية تتناول هذا المفهوم باتجاهاته المتنوعة وهو ما يدعم اصالة هذا البحث من حيث المحتوى وبيئة التطبيق.
4. تشكل هذه الدراسة أداة هامة لتكامل الجهود البحثية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تعزيز الاهتمام بقضايا منصات المجتمع المدني باعتبارها أحد اهم الأدوات الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في تعزيز جوانب التنمية الإنسانية في المجتمعات المتنوعة.

8.5.2. الفجوة البحثية:

نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة المكانية	من حيث المنطقة الجغرافية، استهدف الدراسات السابقة الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى دولة فلسطين.	استهدفت الدراسة الحالية فلسطين. المحافظات الجنوبية الفلسطينية .
الفجوة النظرية	سردت الدراسات السابقة بمختلف أنواعها المحلية والعربية والأجنبية متغيري منظمات المجتمع المدني، تشبيك منظمات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية بأبعادهما.	اعتمد الجانب النظري في الدراسة الحالية على سرد مفاهيم وخصائص وآلية كل من متغيرات الدراسة، والتي تمثلت في منصات المجتمع المدني بأبعاده في الدراسة وهي (شبيك المنظمات، المشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، الرقابة الفاعلة بتطبيق مبادىء الحوكمة) بالإضافة إلى التنمية الإنسانية كمتغير تابع والتي تمثلت أبعادها في الدراسة في: (تنمية السياسية، تنمية إجتماعية وثقافية، تنمية إقتصادية، تنمية إدارية) وذلك لتوضيح الجانب النظري للدراسة بحسب ملاءمته للمجتمع الفلسطيني وللحالة الفلسطينية.

نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة المنهجية	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي فيما اعتمد بعضها على المنهج التاريخي أو المنهج القياسي واستخدمت أداة الاستبيان في جمع البيانات بالإضافة إلى المقابلة فيما اعتمد بعضها على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية.	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة أولية لجمع البيانات.
الفجوة التحليلية	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على برنامج SPSS لتحليل البيانات، بالإضافة إلى أسلوب الانحدار الخطي وتحليل السلاسل الزمنية.	استخدمت الدراسة الحالية برنامج SPSS لتحليل العلاقات والتأثيرات بين المتغيرات.
الفجوة المعرفية	لم تتناول الدراسات السابقة التي اتبعت منهجية الدراسة البحث واقع منصات المجتمع المدني وأثرها، بالتحديد على تحقيق التنمية الإنسانية بشكل خاص.	تناولت الدراسة الحالية مميزات وأهمية واقع منصات المجتمع المدني من أجل متابعة فاعليتها، وتعزيز دورها في التنمية الإنسانية في المجتمع الفلسطيني.
الفجوة التطبيقية	تنوع تطبيق الدراسات السابقة ما بين منظمات المجتمع المدني وأطر التشبيك لأهداف محددة ووقت محدد وبسيط.	طبقت الدراسة الحالية على شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينة كأحد أهم المنصات الفلسطينة في المجتمع المدني.
الفجوة المفاهيمية	تناولت الدراسات السابقة التأصيل العلمي للمفاهيم من المراجع العلمية والقواميس.	أضافت الدراسة الحالية بعض المفاهيم الإجرائية في الإطار النظري، بعد استقراء المفاهيم المتصلة.

المصدر من إعداد الباحث بناء على ادبيات الدراسة .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 مقدمة

تعتبر الإجراءات المنهجية احد اهم الاعتبارات التي يتوجب على الباحث الدقة في وصفها وايضاح مضامينها من اجل ضمان التمثيل العلمي الدقيق للظاهرة محل البحث، فالإجراءات المنهجية بمثابة الاطار الناظم للعمل البحثي الذي يمكن من خلاله اثبات دقة ما تم التوصل اليه من خلال اتباع منهجية علمية واضحة تستند الى أصول ساقتها النظريات والأساليب المنهجية المعتمدة في العلوم المتنوعة وفقا لمجالات البحث المقرة، وفي هذا الاطار فقد قام الباحث بإيضاح الإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها لإتمام دراسته الراهنة بما يشمل الطريق الذي سلكه في اطار البحث في طبيعة ومكونات الظاهرة المبحوثة او ما يعرف بمنهج الدراسة، هذا بالإضافة الى وصف لطبيعة المجتمع المستهدف والعينة التي تم الاعتماد عليها والأدوات المستخدمة للوصول الى البيانات من مصادرها الأولية، كما وقام الباحث بإيضاح دقيق لاهم الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها للوصول الى النتائج النهائية للدراسة الحالية.

2.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر شيوعاً في دراسة الظواهر الإنسانية، وهو ما يتناسب مع الموضوع البحثي الراهن الذي يهدف إلى معرفة واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية في المنظمات المندرجة تحت إطار عضوية شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

3.3 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية وبلغ عددهم (69) منظمة حسب احصائيات شبكة المنظمات الاهلية لعام 2021، بينما يتمثل افراد مجتمع الدراسة بالموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى وبلغ عددهم (1280) موظف، حيث تم الاعتماد على هذه الفئة من العاملين وذلك لتناسبها مع عنوان الدراسة وتعتبر هذه الفئة الأقرب للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والاجابة على فرضيات الدارسة.

1.3.3. عينة الدراسة الفعلية:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة مكونة من الموظفين العاملين في الإدارة العليا والوسطى في المنظمات التابعة لعضوية شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك باستخدام معادلة ستفين ثامبسون عند هامش خطأ 0.07، وتم التوصل لأن حجم عينة الدراسة المناسب (170) موظف، من أصل المجتمع المتاح (1280) موظف، وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة البالغ عددهم (170) استبانة خلال الفترة ما بين 28 سبتمبر حتى 20 اكتوبر 2021، وتم استرداد (122) استبانة من أصل من (170) استبانة بنسبة استرداد (71.8%)، وتعتبر نسبة الاسترداد التي تزيد عن 40% و50% مقبول ويمكن على الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة.

2.3.3. العينة التجريبية (الاستطلاعية):

اعتمد الباحث قبل بدء توزيع الاستبانات على العينة الدراسة الفعلية على حجم عينة استطلاعية مكونة من 30 استبانة وذلك لتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، حيث اعتمدت الباحث بتحقيق معايير الصدق والثبات، حيث تعتبر العينة الاستطلاعية التي تم توزيعها قبل بدء توزيع الاستبانة على العينة الفعلية هي ضمن العينة الفعلية للدراسة وذلك لتحقيق معايير صلاحية الاستبانة المتمثلة بالصدق والثبات.

4.3 محتوى أداة الدراسة

تكونت أداة الدارسة (الاستبانة) من قسميين رئيسين، يتمثل القسم الأول البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة، الهيكل الوظيفي)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدارسة الرئيسية بأبعادها والتي تمثلت بالمتغير المستقل (منصات المجتمع المدني) والمتغير التابع (التنمية الانسانية)، إذ تكونت "منصات المجتمع المدني" بأبعادها

المتنوعة المتغير المستقل والذي تم قياسه من خلال (29) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (فقرات البعد الأول: تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند الي رؤية تنموية"= 10 فقرات، فقرات البعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار= 11 فقرات، فقرات البعد الثالث: الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة = 8 فقرات)، بينما تكون "التنمية الانسانية" المتغير التابع والذي تم قياسه من خلال (32) فقرة وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (61) فقرة.

1.4.3. المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد اعتمد الباحث على مقياس المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي والجدول (1.4) يوضح ذلك.

جدول 1.3: المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة).

مقياس ليكرت	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	**1 أقل من 1.8**	**20% أقل من 36%**	**منخفض جداً**
غير موافق= 2	**1.8 أقل من 2.60**	**36% أقل من 52%**	**منخفض**
محايد= 3	**2.60 أقل من 3.40**	**52% أقل من 68%**	**متوسط**
موافق= 4	**3.40 أقل من 4.20**	**68% أقل من 84%**	**مرتفع**
موافق بشدة= 5	**4.20 الى 5**	**84 % الى 100%**	**مرتفع جداً**

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي المكون من 5 درجات".

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.5.3. الصدق المحتوى (الصدق المحكمين):

يعتبر صدق المحتوى أحد أهم المعايير الأساسية لقياس جودة أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة من خلال قياسها مجموعة من المحكمين المتخصصين في هذا المجال، وقام الباحث بتصميم الاستبانة ومن ثم عرضها على المحكمين عددهم (8) محكمين، وتم اجراء تحكيم الاستبانة وتعديل الأداة وفقًا لملاحظاتهم، ومن ثم قام الباحث باستخدام معادلة لاوشي لقياس صدق المحكمين (نصار، 2021)، وتنص المعادلة كما يلي:

$$CVR= n-1/N$$

Content Validity Ratio (CVR): هي نسبة صدق المحكمين، n: عدد المحكمين الذين يعتبرون البند أو الفقرة أساسي، N: هو مجموعة المحكمين.

ومن خلال نتائج معادلة بلغت نسبة الصدق (منصات المجتمع المدني= 0.90، التنمية الانسانية= 0.95)، حيث تشير هذه النتائج إلى وجود صدق محكمين وذلك بناءً على أن نتيجة معيار أكبر من 0.60 وهذا يؤكد بأن الاستبانة صادقه لما وضعه لقياسه.

2.5.3. صدق الاتساق الداخلي:

صدق الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بمنصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الرابع للبعد الأول من المحور الثاني "التنمية السياسية" التي تنص على " لدى المنظمة أنشطة فاعلة للمطالب المجتمعية المتمثلة بالعدالة وسيادة القانون وحماية الإنسان وكرامته" (0.300) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.012 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثامنة للبعد الثاني من المحور الأول " الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار" التي تنص على " تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار السياسي.(حقوق الإنسان الأساسية، وحفظ كرامته)" (0.916) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا بمنصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، والجدول ادناه (2.3) يوضح النتائج.

3.5.3. الصدق البنائي:

يتراوح معاملات الصدق البنائي لأبعاد المحور الأول المتمثل بمنصات المجتمع المدني مع الدرجة الكلية للمحور المنتمي اليه ما بين البعد الثالث " الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة " (0.849 بمستوى دلالة 0.000) والبعد الثاني " الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار " (0.901 بمستوى دلالة 0.000)، اما ابعاد المحور الثاني المتمثل بالتنمية الإنسانية مع الدرجة الكلية للمحور المنتمي اليه ما بين البعد الرابع "التنمية الادارية" (0.671 بمستوى دلالة 0.000) والبعد الثاني "التنمية الاجتماعية والثقافية" (0.889 بمستوى دلالة 0.000)، والجدول ادناه (2.3) يوضح النتائج.

4.5.3. ثبات الدراسة:

وقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا للمحور الأول ككل الذي يمثل (منصات المجتمع المدني) (0.910)، بينما المحور الثاني (التنمية الانسانية) (0.924)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمحور الأول (0.919) وللمحور الثاني (0.928)، وتشير هذه النتائج الى وجود درجة مرتفعة من

الثبات في أداة الدراسة ويعتبر معيار الثبات للقبول هو القيمة 0.7 كحد أدنى لقبول درجة الثبات، والجدول ادناه (2.3) يوضح النتائج.

جدول 2.3: نتائج الصدق والثبات لفقرات منصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية.

المحور الأول: منصات المجتمع المدني					
فقرات البعد الأول: تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند على رؤية تنموية			فقرات البعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار		
رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 1	0.696**	0.000	الفقرة 1	0.725**	0.000
الفقرة 2	0.710**	0.000	الفقرة 2	0.682**	0.000
الفقرة 3	0.573**	0.000	الفقرة 3	0.682**	0.000
الفقرة 4	0.525**	0.000	الفقرة 4	0.639**	0.000
الفقرة 5	0.586**	0.000	الفقرة 5	0.467**	0.000
الفقرة 6	0.803**	0.000	الفقرة 6	0.694**	0.000
الفقرة 7	0.666**	0.000	الفقرة 7	0.697**	0.003
الفقرة 8	0.493**	0.000	الفقرة 8	0.812**	0.000
الفقرة 9	0.745**	0.000	الفقرة 9	0.346**	0.000
الفقرة 10	0.453**	0.000	الفقرة 10	0.587**	0.000
الصدق البنائي	0.851**	0.000	الفقرة 11	0.664**	0.000
			الصدق البنائي	0.901**	0.000
كرونباخ ألفا		0.821	كرونباخ ألفا		0.825
الثبات المركب		0.868	الثبات المركب		0.870
فقرات البعد الثالث: الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة					
الفقرة 1	0.655**	0.000	الفقرة 5	0.710**	0.000
الفقرة 2	0.621**	0.000	الفقرة 6	0.675**	0.000
الفقرة 3	0.391**	0.001	الفقرة 7	0.634**	0.000
الفقرة 4	0.681**	0.000	الفقرة 8	0.653**	0.000
الصدق البنائي	0.849**		0.000		
كرونباخ ألفا	0.775				
الثبات المركب	0.841				
كرونباخ ألفا للمحور الأول ككل		0.910			
الثبات المركب للمحور الأول ككل		0.924			

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
فقرات المحور الثاني "التنمية الانسانية					
فقرات البعد الأول: التنمية السياسية			فقرات البعد الثاني: التنمية الاجتماعية والثقافية		
الفقرة 1	0.650**	0.000	الفقرة 1	0.595**	0.000
الفقرة 2	0.692**	0.000	الفقرة 2	0.705**	0.000
الفقرة 3	0.590**	0.000	الفقرة 3	0.658**	0.000
الفقرة 4	0.300*	0.012	الفقرة 4	0.720**	0.000
الفقرة 5	0.728**	0.000	الفقرة 5	0.734**	0.000
الفقرة 6	0.628**	0.000	الفقرة 6	0.670**	0.000
الفقرة 7	0.658**	0.000	الفقرة 7	0.714**	0.000
الفقرة 8	0.785**	0.000	الفقرة 8	0.526**	0.000
الفقرة 9	0.687**	0.000	الفقرة 9	0.640**	0.000
الصدق البنائي	0.871**	0.000	الفقرة 10	0.626**	0.000
كرونباخ ألفا	0.814		الصدق البنائي	0.889**	0.000
الثبات المركب	0.856		كرونباخ ألفا	0.852	
فقرات البعد الثالث: التنمية الاقتصادية			الثبات المركب	0.886	
الفقرة 1	0.308**	0.010	فقرات البعد الرابع: التنمية الادارية		
الفقرة 2	0.707**	0.000	الفقرة 1	0.452**	0.000
الفقرة 3	0.741**	0.000	الفقرة 2	0.688**	0.000
الفقرة 4	0.814**	0.000	الفقرة 3	0.789**	0.000
الفقرة 5	0.805**	0.000	الفقرة 4	0.845**	0.000
الفقرة 6	0.741**	0.000	الفقرة 5	0.752**	0.000
الصدق البنائي	0.780**	0.000	الفقرة 6	0.564**	0.000
كرونباخ ألفا	0.770		الفقرة 7	0.692**	0.000
الثبات المركب	0.848		الصدق البنائي	0.671**	0.000
كرونباخ ألفا للمحور الثاني ككل		0.919	كرونباخ ألفا	0.797	
الثبات المركب للمحور الثاني ككل		0.928	الثبات المركب	0.863	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

المصدر: إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج spss v26.

6.3 تحقيق معايير الصدق والثبات

اعتمد الباحث في تحقيق معايير الصدق والثبات لأداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية من خلال عينة استطلاعية حجمها 30 استبانة ومعايير الصدق (الصدق الظاهري من خلال لجنة من المحكمين عددهم 8 وايضاً استخدام معادلة لاوشي لحسب نسبة صدق المحكمين، الصدق الاتساق الداخلي والبنائي وكذلك استخدام كرونباخ الفا والثبات المركب لقياس ثبات أداة الدراسة) وبعد التأكد من المعايير يمكن للباحث تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها والاعتماد على النتائج في تعميمها.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على الاختبارات المعلمية بدون الشروع في استخدم اختبار التوزيع الطبيعي بناءً على شرطين هما: (1) إذا كان حجم العينة يزيد عن 30 استبانة تبعاً لنظرية النهاية المركزية يجب استخدام الاختبارات المعلمية. (2) إذا تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية بغض النظر عن حجم العينة، وبناءً على الشرطين تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة (يغني، عثمان، 2019، ص 238).

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

جدول 3.3: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الرقم	الاختبار المستخدم	مكونات الاختبار
اعتمد الباحث في الدراسة على برنامج (SPSS V.26)		
1	اختبارات لقياس صدق متغيرات الدراسة	صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون). صدق البنائي من خلال (معامل ارتباط بيرسون)
2	اختبارات لقياس ثبات متغيرات الدراسة	طريقة كرونباخ ألفا طريقة الثبات المركب
3	اختبارات لقياس التحليل الوصفي لمتغيرات (ابعاد ومحاور الدراسة)	الجداول التكرارية والنسب المئوية. الوسط الحسابي الوزن النسبي الانحراف المعياري اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة الأشكال البيانية

الرقم	الاختبار المستخدم	مكونات الاختبار
4	اختبارات فرضيات الدراسة	معامل ارتباط بيرسون (Person correlations). طريقة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). طريقة الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression). اختبار ت لعينتن مستقلتين (Independent Samples T Test) اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 مقدمة

تعتبر عملية تحليل البيانات المستقاة من الدراسة الميدانية العملية الأهم في اطار العمل البحثي، اذ ان الأرقام المجردة هي بمثابة مؤشرات يتوجب على الباحث امتلاك القدرة على تفسيرها وربط مكوناتها للوصول الى نتائج ذات معنى يمكن الاعتماد عليها في تفسير اتجاهات الظاهرة محل البحث، فنتائج الدراسة الميدانية يمكنها التعبير عن واقع الظاهرة المبحوثة بشكل كمي يعطي دلالات واضحة عن مستويات القوة او الضعف للمحاور والابعاد التي تم الاعتماد عليها في سياق الدراسة، كما وان هذه الدراسة تمنح الباحث رؤية واضحة عن طبيعة العلاقات والاثار المتداخلة بين المتغيرات المبحوثة والتي يمكن من خلالها تأطير اتجاهات مستقبلية يمكن ايرادها كتوصيات تخصصية يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط لمعالجة أوجه الضعف في الوقائع الخاصة بالظاهرة محل البحث، لذا فإن هذا الفصل من الدراسة يتضمن عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS v26) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

2.4 الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً البيانات الديموغرافية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الاحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (122) من الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية. وتشير النتائج التالية حسب البيانات الديموغرافية:

جدول 1.4: الوصف الاحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين= 122).

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	75	61.5	الفئة العمرية	25 سنة فأقل	3	2.5
	أنثى	47	38.5		26- أقل من 35	31	25.4
المستوى التعليمي	دبلوم	5	4.1		35 – أقل من 45	45	36.9
	بكالوريوس	93	76.2		45 سنة فأكثر	43	35.2
	دراسات عليا	24	19.7	سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	12	9.8
الهيكل الوظيفي	إدارة عليا	59	48.4		6 – 10 سنوات	32	26.2
	إدارة وسطى	63	51.6		11-15 سنة	38	31.1
					16 سنة فأكثر	40	32.8

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26.

3.4 نتائج تحليل متغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام

يوضح الجدول (2.4) المقاييس الوصفية لأبعاد ومحاور الدراسة لدى إجابات (122) الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

حيث بلغ الوسط الموافقة للدرجة الكلية لأبعاد منصات المجتمع المدني (3.76 من 5 بانحراف معياري 0.39) بوزن نسبي (75.3%) وتعبر عن مستوى موافقة مرتفع، أما المحور الثاني حيث بلغ الوسط الحسابي للدرجة الكلية للتنمية الانسانية (3.81 من 5 بانحراف معياري 0.39) بوزن نسبي (76.3%) وتعبر عن مستوى موافقة مرتفع.

فيما يتعلق بأبعاد منصات المجتمع المدني حيث تراوحت المتوسطات وبلغ الحد الأعلى للوسط الحسابي للبعد الثالث "الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة" (3.79 من 5 بوزن نسبي 75.9% بانحراف معياري

0.41) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة، وبلغ الحد الأدنى للبعد الثاني "الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار" بوسط حسابي (3.72 من 5 بوزن نسبي 74.4% بانحراف معياري 0.47) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع.

اما ابعاد التنمية الإنسانية حيث تراوحت المتوسطات وبلغ الحد الأعلى للوسط الحسابي للبعد الأول "التنمية السياسية" (3.97 من 5 بوزن نسبي 79.4% بانحراف معياري 0.42) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة، وبلغ الحد الأدنى للبعد الثالث "التنمية الاقتصادية" بوسط حسابي (3.54 من 5 بوزن نسبي 70.8% بانحراف معياري 0.61) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات لأبعاد ومحاور الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بأن قيم الوسط الحسابي للدرجة لأبعاد ومحاور الدراسة أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة في تعبئة لأبعاد ومحاور الدراسة يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الإيجابية والمرتفعة لأبعاد منصات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية. **(مرفق ملحق رقم 3 يوضح نتائج اختبار ت لعينة واحدة لكافة فقرات وابعاد ومحاور الدراسة).**

جدول 2.4: نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

أبعاد ومحاور الدراسة	المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة					
المقياس	العدد	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1. تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية	122	3.79	75.7%	0.46	2	مرتفع
2. الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار		3.72	74.4%	0.47	3	مرتفع
3. الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة		3.79	75.9%	0.41	1	مرتفع
المحور الأول "منصات المجتمع المدني"		3.76	75.3%	0.39	---	مرتفع
1. التنمية السياسية		3.97	79.4%	0.42	1	مرتفع
2. التنمية الاجتماعية والثقافية		3.75	75.1%	0.55	3	مرتفع
3. التنمية الاقتصادية		3.54	75.1%	0.61	4	مرتفع
4. التنمية الادارية		3.92	78.4%	0.50	2	مرتفع
المحور الثاني " التنمية الإنسانية"		3.81	76.3%	0.39	---	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26.

من الملاحظ وجود مستوى مرتفع لواقع الممارسة في إطار منصات المجتمع المدني في قطاع غزة، ويعزو الباحث هذا المستوى المرتفع من الممارسة في إطار منصات المجتمع المدني في قطاع غزة إلى ان طبيعة وقائع بيئة قطاع غزة في اطار ممارسات منظمات المجتمع المدني قد فرضت على هذه المنظمات مجموعة مركبة من التحديات التي حتمت عليها الاتجاه نحو التكامل المرن المشترك في اعمالها في اطار تنسيقي يصب في مصلحة استدامة اعمالها وتعزيز نفوذها في مواجهة الضغوط الشديدة والمتنوعة التي تستهدف اعمالها بشكل مباشر، ولعل من أهم الضغوط التي أصبحت تواجه عمل هذه المنظمات يتمثل في توجيه أصابع الاتهام لها بممارسة الفساد والمحسوبية وعدم الشفافية في اطر تنفيذها لأعمالها والاستهداف المباشر لمجموعة من هذه المنظمات استنادا الى اطر غير قانونية سواء على المستوى المحلي أم الخارجي والتي كان اخرها تصنيف مجموعة منها كمنظمات إرهابية، يضاف إلى ذلك الضغوط المرتبطة بتزايد حدة الاحتياج لخدمات هذه المنظمات في ظل التعقد الشديد في بيئة قطاع غزة وما يترافق معه من ازدياد حدة الاحتياجات الإنسانية وهو ما دفع هذه المنظمات إلى الاتجاه نحو اطار تنسيقي يضمن الاتساق في تقديم الخدمات منعا لازدواجية الاستفادة لتلبية احتياجات اكبر شريحة ممكنة من السكان في ظل هذه الحالة شديدة التعقيد، ومن جانب أخر يعزو الباحث هذا المستوى المرتفع لممارسات هذه المنظمات في اطر منصات المجتمع المدني الى الاتجاه نحو تعزيز مفاهيم التشبيك والشراكة كاطار فاعل يضمن كفاءة مخرجات أعمال هذه المنظمات، واتجاه التمويل نحو تعزيز كفاءة اعمال الشبكات ذات الأهداف المشتركة، الأمر الذي دفع هذه المنظمات إلى خلق أنماط تعاونية لأشكال متنوعة من الشبكات ذات الأهداف المشتركة بهدف تعزيز كفاءة هذه أعمالها وتعزيز فرصها في الحصول على التمويل كنتيجة مباشرة لانطواء هذه المنظمات في أطر شبكات تعاونية تحظى على أهتمام وأولويات المناحين، ومن جانب أخر فان رغبة العديد من المنظمات وخصوصا حديثة النشأة في الاستفادة من مزايا التشبيك والانطواء لمنصات المجتمع المدني قد شكل حافزاً هاماً اتجاه تطوير أعمالها في اطار العمل التعاوني المشترك، إذ أن هذه المنصات تعتبر ملاذاً هاماً لتطوير خبراتها واتجاهاتها في التعامل مع القضايا المرتبطة بأعمال هذه الشبكات، ونافذة هامة لتعزيز علاقاتها مع المنظمات الفاعلة التي يمكن ان تتيح لها فرصا للعمل بالشراكة في اطر تنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بالمشاريع المرتبطة بأعمال هذه الشبكات، الامر الذي يشكل دعامة أساسية لاستدامة أعمال المنظمات حديثة النشأة عبر الاستفادة من فرص التمويل الجزئية التي توفرها المنظمات الفاعلة في ظل عجز العديد منها من الوصول الى مصادر تمويل خارجية مباشرة، وأخيرا فان استحواذ قضايا الدعم والمناصر على اهتمام المانحين قد دفع هذه المنظمات لتشكيل اطر واسعة يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق هذه الغاية، وبالتالي فقد كان العمل في اطار منصات منظمة للعمل المجتمعي سبيلا لتعزيز هذه القضايا من جانب ومنفذا هاما لإقناع المانحين باتجاه هذه المنظمات نحو قضايا التشبيك لتعزيز الدعم والمناصرة للقضايا المجتمعية بغية تجنيد التمويل المشترك لأعمالها، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع لممارسات

منصات المجتمع المدني في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (شلش، 2013) التي أشارت الى وجود درجة مرتفعة من الوعي لمفاهيم التشبيك بمنظمات المجتمع المدني كأحد أهم أبعاد منصات المجتمع المدني، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو سلطان، 2013) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من وجود مستوى مرتفع من التنسيق كأحد أبعاد منصات المجتمع المدني بين منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بوخريص، 2021) التي اشارت الى توفر اتجاهات مرتفعة نحو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في فلسطين، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Raphael, 2020) التي اشارت الى وجود درجة متزايدة من التوجه نحو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحجار، 2018) التي أشارت إلى وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المؤسسات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع غزة والذي يعتبر احد اهم ابعاد منصات المجتمع المدني، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (سلامة، 2013) التي اشارت الى وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المنظمات الشبابية في الضفة الغربية نابع من سوء إدارة المنظمات الشبابية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (غنيم، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لتوافر متطلبات التشبيك الالكتروني منظمات المجتمع المدني العاملة بمحافظة الفيوم.

ومن جانب آخر فقد أظهرت نتائج التحليل وجود مستوى مرتفع لمستويات التنمية الإنسانية الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار هذه المنصات، ويعزو الباحث هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها تنوع اعمال المنظمات المندرجة في اطار منصات المجتمع المدني بحيث يغطي هذا التنوع الابعاد المتنوعة لمحاور التنمية الإنسانية سواء من حيث جانبها السياسي أو الاجتماعي والثقافي أو ذلك المرتبط بالجانب الإداري والاقتصادي، فهذه المنظمات ذات أهداف متنوعة ومتغايرة تجتمع في اطار أعمال تلك المنظمات لتحقيق غايات مشتركة في ظل هذا التنوع الذي يصب في محصلته النهائية بتحقيق أهداف التنمية الإنسانية كأطار جامع لأعمال هذه المنظمات، ففي الاطار الاجتماعي فإن شريحة واسعة من هذه المنظمات تعمل في اطار شبكات منظمة لتعزيز جوانب التنمية الإنسانية كشبكة حماية الطفولة وشبكات الأجسام الممثلة للإعاقة وشبكات الحماية الاجتماعية وغيرها والتي تركز وبشكل أساسي على تطوير جوانب التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، أما في الاطار الثقافي فان هذه المنظمات تعمل في اطار من التشبيك المنظم لتعزيز الوعي المجتمعي، وكذلك الحال في الاطار الاقتصادي فان مجموعة واسعة من هذه المنظمات تعمل

في اطار التشبيك لتعزيز جوانب التمكين الاقتصادي لفئات مجتمعية متنوعة، فجميع هذه الاتجاهات من التشبيك تصب في جوهرها باتجاه تعزيز جوانب التنمية الإنسانية للفئات المستهدفة من قبل هذه المنظمات بقطاع غزة، ومن جانب اخر فان هذا المستوى المرتفع لممارسات التنمية الإنسانية في قطاع غزة يرتبط وبشكل مباشر بطبيعة اعمال منظمات المجتمع المدني التي تعتبر مكملة في دورها للدور الذي تقوم به الجهات الحكومية، اذ ان هذه المنظمات تضطلع بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها والتي ترتبط في جوهرها بتعزيز الجوانب التنموية بمجالاتها واتجاهاتها المتنوعة، وأخيرا فان هذا المستوى المرتفع لأبعاد التنمية الإنسانية المرتبط بأعمال منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة يرجع الى الاتجاه العام السائد بتغليب الطابع التنموي للمشاريع المنفذة من قبل تلك المنظمات والمرتبطة بأولويات التنمية المقرة في أطر الخطط الوطنية المتنوعة والتي تستند في جوهرها إلى تحقيق تقدم ملموس على المستوى الفلسطيني العام في مؤشرات التنمية الإنسانية كركيزة هامة تفتح افاق واسعة اما السلطة الوطنية الفلسطينية لطرح برامج خلاقة تحظى بدعم المجتمع الدولي استنادا إلى قدرتها على احراز تقدم ملموس في مؤشرات التنمية الإنسانية في فلسطين، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع لجوانب التنمية الإنسانية المرتبطة بأعمال منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لإسهام منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لمفاهيم المواطنة الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (السعدوني والدريملي، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع من التنمية الاجتماعية المستدامة كاحد ابعاد التنمية المستدامة الناتجة عن اعمال منظمات العمل التنموي في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الاقرع، 2017) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع للتنمية البشرية الناتج عن اعمال الهيئات المحلية بمحافظة قلقيلية بالضفة الغربية، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الغامدي، 2019) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لمؤشرات التنمية المستدامة الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني بالمملكة العربية السعودية، وأخيرا فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Chimezi, 2016) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع للتنمية البشرية في المجتمعات التي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى متدني لمؤشرات التنمية البشرية بالعراق.

4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "منصات المجتمع المدني"

1.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية":

بهذا التحليل يجيب الباحاث عن السؤال الأول للدراسة ،حيث يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند الى رؤية تنموية" التي تندرج تحت المحور الأول (منصات المجتمع المدني) لإجابات الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (3.79 من 5 بانحراف معياري 0.46) وبوزن نسبي (75.7%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الخامسة التي تنص على " تشارك المنظمة كجزء من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الفعاليات المهنية التي تعزز دورها في البناء الديمقراطي بصفة منتظمة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.23 من 5 بانحراف معياري 0.67) وبوزن نسبي (84.6%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة الثامنة التي تنص على " تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على توفير قواعد بيانات تشبيكيه مشتركة وتنسيقة حديثة ورقمية فيما بين المنظمات المندرجة تحت عضويتها يمكن الوصول إليها بسهولة" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.07 من 5 بانحراف معياري 0.93) وبوزن نسبي (61.5%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول 3.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
1. يوجد لدى المنظمة إستراتيجية تشبيك وفق رؤية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.	4.22	84.4%	0.57	2	مرتفع جداً
2. يوجد لدى المنظمة إستراتيجية تشبيك وفق أهداف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.	3.91	78.2%	0.69	4	مرتفع
3. تتبع المنظمة أليات للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات تبعا لرسالة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.	3.64	72.8%	0.91	7	مرتفع
4. تتمتع المنظمة بالقدر الكافي من الحريات لممارسة حرية التشبيك مع مثيلاتها في شبكة	3.85	77.0%	0.77	5	مرتفع

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
المنظمات الأهلية الفلسطينية					
5. تشارك المنظمة كجزء من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الفعاليات المهنية التي تعزز دورها في البناء الديمقراطي بصفة منتظمة.	**4.23**	**84.6%**	**0.67**	**1**	**مرتفع جداً**
6. يساعد تواجد المنظمة في شبكة المنظمات الأهلية على حماية استقلالية العمل الأهلي وتمكينه.	**4.13**	**82.6%**	**0.68**	**3**	**مرتفع**
7. يعزز تشبيك المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دورها في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنة.	**3.70**	**73.9%**	**0.83**	**6**	**مرتفع**
8. تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على توفير قواعد بيانات تشبيكيه مشتركة وتنسيقة حديثة ورقمية فيما بين المنظمات المندرجة تحت عضويتها يمكن الوصول إليها بسهولة.	**3.07**	**61.5%**	**0.93**	**10**	**متوسط**
9. تشكل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لجانا لمتابعة فاعلية الاتفاقيات التشبيكية بين منظمات الشبكة.	**3.50**	**70.0%**	**0.73**	**9**	**مرتفع**
10. تعتمد المنظمة في رؤيتها التنموية على سياسات فعالة للتشبيك عن طريق المشاركة الفاعلة في الوسائل الحديثة الرقمية كشبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات مع المنظمات المندرجة تحت عضوية شبكة المنظمات الأهلية.	**3.61**	**72.3%**	**0.71**	**8**	**مرتفع**
الدرجة الكلية للبعد الأول " تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية""	**3.79**	**75.7%**	**0.46**	**مرتفع**	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات (برنامج spss، 2021).

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإدارة العليا والوسطى بمنظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية حول توافر التشبيك من قبل تلك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (75.7%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مستوى توافر التشبيك لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية، ويرى الباحث أن المستوى المرتفع لتوافر التشبيك لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية كأحد أهم ابعاد منصات المجتمع المدني إلى أن منظمات

المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة تدرك أهمية التشبيك كاطار هام مرتبط بطبيعة اعمالها، إضافة الى كونه أحد أهم الاتجاهات الحديثة المنتشرة عالميا والتي تحظى بدعم من قبل المانحين، وعليه فان اطار العمل المستند الى قضايا التشبيك يعتبر أولوية هامة لدى منظمات المجتمع المدني بغية تعزيز دورها في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنة، ومن جانب اخر فان هذا المستوى المرتفع لقضايا التشبيك في اطار أعمال منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قد عززته ظروف بيئة العمل المحيطة بهذه المنظمات، إذ ان بيئة عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين تتسم بالتغير والتعقد الشديد بفعل الازمات المتلاحقة التي تلقي بظلالها على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما يدفع هذه المنظمات نحو تبني درجة مرتفعة من التشبيك والتنسيق فيما يتعلق بطبيعة أعمالها في ظل المتغيرات المتلاحقة في بيئة العمل الفلسطيني بغية الوصول الى اعلى درجات الكفاءة في انجاز هذه الاعمال وتلافي التهديدات المتزايدة التي من الممكن ان تؤثر سلبا على مجريات العمل الأهلي في ظل غياب مثل هذا التشبيك المرتبط بالقضايا المجتمعية المتنوعة، وفي ذات الاطار فان المستوى المرتفع لدرجة التشبيك من اجل تكوين منصات تسند الى رؤية تنموية من قبل منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية يرتبط بالاتجاه المتنامي الداعم لفكرة تغليب المشاريع التنموية على فكرة الإغاثة كون هذا التوجه يعتبر احد التوجهات الرسمية الحكومية، إضافة الى كونه احد اهم الضمانات للاستدامة التي تعتبر مطلبا هاما للمانحين من أجل الاستمرار في تقديم التمويل لضمان وجود اثر طويل المدى للمشاريع المنفذة من قبل تلك المنظمات، فاطار التشبيك يوفر حالة متقدمة من التكامل الافقي بين اعمال تكلك المنظمات تضمن في جوهرها تقديم حالة تنموية متكاملة لمخرجات أعمال تلك المنظمات تصب في جوهرها باتجاه تحقيق اهداف التنمية الإنسانية بأبعادها المتنوعة والتي تتقاطع مع محور أعمال تلك المنظمات سواء في اطارها الاقتصادي أم الاجتماعي والثقافي أم السياسي منها، وأخيرا فان المستوى المرتفع لهذا البعد يرتبط بطبيعة الاحتياج الذي فرضته وقائع العمل الأهلي في بيئة الاعمال الفلسطينية والتي أصبحت تتسم بشح التمويل ارتباطا بتغير أولويات المانحين وتحويل جزءا كبيرا من هذا التمويل نحو مناطق أخرى، الامر الذي فرض على هذا المنظمات الاتجاه نحو التشبيك في اطار تكوين المنصات بغية الاستفادة من مزايا التشبيك على المستوى الداخلي لها، إذ ان قضايا التشبيك المتنامي تفتح في اطارها افاقا للعديد من تلك المنظمات للاستفادة في تنفيذ بعض الأنشطة لصالح منظمات أخرى قد استطاعت من الوصول الى فرص التمويل التي عجزت عنها منظمات أخرى، وبالتالي فإن هذا التشبيك قد أتاح فرصا للعديد من المنظمات للاستدامة في تقديم خدماتها وتطوير كفاءة الكوادر العاملة بها وهو ما تنظر اليه تلك المنظمات على انه فرصا متاحة في اطار شدة المنافسة وشح التمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني في بيئة الاعمال الفلسطينية، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع للتشبيك في اطار تكوين المنصات التي تستند الى رؤية تنموية في بيئة اعمال منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة على وجه التحديد.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (شلش، 2013) التي اشارت الى وجود درجة مرتفعة من الوعي لمفاهيم التشبيك بمنظمات المجتمع المدني كأحد اهم ابعاد منصات المجتمع المدني، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو سلطان، 2013) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من وجود مستوى مرتفع من التنسيق كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني بين منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بوخريص، 2021) التي اشارت الى توفر اتجاهات مرتفعة نحو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في فلسطين، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Raphael, 2020) التي اشارت الى وجود درجة متزايدة من التوجه نحو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحجار، 2018) التي أشارت إلى وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المؤسسات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع غزة والذي يعتبر احد اهم ابعاد منصات المجتمع المدني، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (سلامة، 2013) التي اشارت الى وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المنظمات الشبابية في الضفة الغربية نابع من سوء إدارة المنظمات الشبابية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (غنيم، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لتوافر متطلبات التشبيك الالكتروني منظمات المجتمع المدني العاملة بمحافظة الفيوم.

2.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثاني "الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار":

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند الى رؤية تنموية" التي تندرج تحت المحور الأول (منصات المجتمع المدني) لإجابات الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (3.72 من 5 بانحراف معياري 0.47) وبوزن نسبي (74.4%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الثانية التي تنص على " يدرك العاملون في المنظمة أهمية الضغط والمناصرة في التأثير في السياسات وفي سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.17 من 5 بانحراف معياري 0.57) وبوزن نسبي (83.4%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفع، بينما احتلت الفقرة الثامنة التي تنص على " تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار السياسي. (حقوق الإنسان الأساسية، وحفظ كرامته)" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.11 من 5 بانحراف معياري 0.82) وبوزن

نسبي (62.3%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول 4.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
1. يدرك العاملون في المنظمة رؤية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الوصول إلى مجتمع مدني ديمقراطي يستند إلى العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.	**3.83**	**76.6%**	**0.86**	**7**	**مرتفع**
2. يدرك العاملون في المنظمة أهمية الضغط والمناصرة في التأثير في السياسات وفي سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار.	**4.17**	**83.4%**	**0.57**	**1**	**مرتفع**
3. تمتلك المنظمة خطة استراتيجية لتمثل شرائحها المجتمعية في سن القوانين والتشريعات والتأثير في صناعة القرار.	**4.04**	**80.8%**	**0.61**	**2**	**مرتفع**
4. تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تحفيز ورعاية الأدوات الديمقراطية للمشاركة في صناعة القرار للمنظمات المندرجة تحت عضويتها.	**3.36**	**67.2%**	**0.89**	**9**	**متوسط**
5. تمتلك شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية خطط تلتزم بها المنظمات المندرجة تحت عضويتها لأجل للمشاركة في صناعة القرار والتشريعات.	**3.47**	**69.3%**	**0.91**	**8**	**مرتفع**
6. تنظم المنظمة لقاءات مجتمعية لحشد الجهود وتعبئة طاقات القطاع الأهلي كأدة ضغط للتأثير في الرأي العام والخطط الوطنية.	**3.90**	**78.0%**	**0.62**	**6**	**مرتفع**
7. تعمل المنظمة على التأثير في التشريعات والسياسات بما يعزز صمود الشعب الفلسطيني ويخدم مصالح وحقوق شعبنا وفئاته الفقيرة والمهمشة.	**3.94**	**78.9%**	**0.71**	**4**	**مرتفع**
8. تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار السياسي. (حقوق الإنسان الأساسية، وحفظ كرامته)	**3.11**	**62.3%**	**0.82**	**11**	**متوسط**
9. تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار التنموي (التعليم، الصحة، المستوى المعيشي وتحقيق جودة الحياة)	**3.16**	**63.3%**	**0.86**	**10**	**متوسط**

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
10. تهتم المنظمة برعاية مجموعة واسعة من الفعاليات الاعلامية لتعزيز قوة تأثيرها في الأوساط المجتمعية.	**3.93**	**78.5%**	**0.67**	**5**	**مرتفع**
11. تسعى المنظمة لتحقيق أهداف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الشرعية الدولية من خلال انشطة الضغط والمناصرة.	**4.00**	**80.0%**	**0.56**	**3**	**مرتفع**
الدرجة الكلية للبعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار	**3.72**	**74.4%**	**0.47**	**مرتفع**	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات (برنامج spss، 2021).

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإدارة العليا والوسطى بمنظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية حول توافر الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (74.4%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مستوى توافر الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، ويرى الباحث أن المستوى المرتفع لتوافر الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار كأحد أهم ابعاد منصات المجتمع المدني الى ان قضايا الضغط والمناصرة تعتبر احد الاتجاهات الاستراتيجية في اطار اعمال منظمات المجتمع المدني والتي تشكل منطلقا أساسيا لأعمالها في صيانة حقوق الفئات الهشة مجتمعيا، وبالتالي فان هذه المنظمات تولي اهتماما خاصا لقضايا الضغط والمناصرة كهدف استراتيجي يحكم توجهاتها في اطار اعمالها، ومن جانب اخر فان تركيز شريحة واسعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على مراقبة اعمال الجهات الرسمية بغية تصيح مسار العمل القانوني المرتبط بقضايا الحقوق والحريات يشكل دافعا رئيسيا نحو تزايد الاهتمام بقضايا الضغط والمناصرة في اطار سن القوانين والتشريعات التي تتوافق مع طبيعة التوجهات المرتبطة بائتلاف هذه المنظمات بغية تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة سواء على مستوى القطاع العام ام على مستوى القطاعات الأخرى العاملة في فلسطين، ومن جانب اخر فان التخصص الوظيفي المرتبط بأعمال شرائح منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية المنصات يفرض عليها التركيز التخصصي على قضايا الضغط والمناصرة المرتبط بالفئات المستهدفة من قبلها، فهناك العديد من الاتجاهات التخصصية لهذه المنظمات التي يرتبط جزء منها بقضايا المرأة او قضايا الإعاقة او تلك

القضايا المرتبطة بالحريات السياسية أو الثقافية أو غيرها، فهذه القضايا التخصصية تفرض على تلك المنظمات إيلاء الاهتمام المتزايد بقضايا الضغط والمناصرة باتجاه تعزيز الاطار القانوني والتشريعي الذي يحفظ حقوق الفئات التي تستهدفها بشكل رئيس، ومن جانب اخر فان الضغط الدولي المتنامي باتجاه تعزيز مكانة منظمات المجتمع المدني في التأثير المشاركة في إقرار السياسات العامة بجانب القطاع العام قد مهد لإيجاد أرضية خصبة لمشاركة هذه المنظمات بشكل واسع مع السلطة الوطنية الفلسطينية عند التوجه نحو إقرار القوانين او التشريعات وهو ما اسهم بتزايد قدرة تلك المنظمات على الضغط باتجاه تعزيز الاطار القانوني الذي يضمن حقوق الفئات المجتمعية المتنوعة، وفي ذات الاطار فان المستوى المرتفع لقضايا الاهتمام بالضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار يرتبط بأجندات مجموعة من المانحين التي تهدف الى التأثير على مجريات الفعل الفلسطيني الرسمي اعتمادا على منظمات المجتمع المدني الفاعلة العاملة في الأراضي الفلسطينية، اذ ان تنفيذ هذه الاجندة يقود هذه الجهات الى توجيه كافة أوجه التسهيلات المالية واللوجستية لتلك المنظمات وتعزيز مستويات الاهتمام من قبلها في ابراز أوجه التغيير المرغوبة التي تقودها تلك الجهات المانحة بغية إيجاد او ترسيخ اتجاه تغييري يتوافق مع رؤيتها الاستراتيجية سواء في الجانب السياسي أم الاقتصادي والحقوقي و في جانبه الاجتماعي والثقافي في الأراضي الفلسطينية، وعليه فان هذا الدعم المقدم لهذه المنظمات الهادف الى احداث حالة من التغيير الذي يصب في محصلته باتجاه تحقيق رؤيتها في فلسطين قد حفز تلك المنظمات على تعزيز الاهتمام بقضايا الضغط والمناصرة والمشاركة في سن القوانين والتشريعات في الأراضي الفلسطينية، وأخيرا فان قضايا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما يقع على عاتق تلك المنظمات من رسالة سامية تجاه مناهضة هذا الاحتلال وتعزيز نزعة التحرر الفلسطيني والدفاع عن حقوق ومكتسبات الشعب الفلسطيني باعتبارها مؤسسات فلسطينية وطنية قد فرضت عليها الاهتمام باطار الضغط والمناصرة للوصول الى قرارات وقوانين منصفة لهذه القضايا الوطنية عبر المحافل الدولية المتنوعة، وهو ما فرض عليها ضرورة الاهتمام بتعزيز سبل التأثير على المنظمات الدولية المتنوعة باتجاه تبني قرارات وقوانين منصفة للحقوق الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الشرعية الدولية من خلال انشطة الضغط والمناصرة لصناعة قرارات منصفة لهذه الحقوق، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع لتوافر الاهتمام بقضايا الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار من قبل منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية المنصات بقطاع غزة.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع من الاهتمام من قبل منظمات العمل الشبابية العاملة بالضفة الغربية بمناصرة قضايا الشباب والضغط

من أجل تحقيق تطلعاتهم، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لحملات الضغط والمناصرة والتعبئة من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (صندوق تعليم المجتمع المدني، 2014) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لقضايا الضغط والمناصرة الممارس من قبل التحالف الوطني للتعليم في افريقيا، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Williamson & Rodd, 2016) التي اشارت الى وجود درجة مرتفعة لجهود المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العاملة في نيجيريا، وأخيرا فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (LEUNG & LEUNG & YUEN, 2016) التي اشارت الى وجود اليات مرتفعة للمناصرة المجتمعية من قبل المنظمات الهاملة في هونج كونج.

3.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة":

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث " الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة" التي تندرج تحت المحور الأول (منصات المجتمع المدني) لإجابات الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (3.79 من 5 بانحراف معياري 0.41) وبوزن نسبي (75.9%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الثانية التي تنص على " تعمل المنظمة على تعزيز الشفافية والنزاهة وأليات المحاسبة ومحاربة الفساد في المجتمع" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.20 من 5 بانحراف معياري 0.53) وبوزن نسبي (84.1%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة السابعة التي تنص على " يوجد لدى المنظمات القدرة والمصادر (البشرية، المالية، اللوجستية) للتأثير على إنفاذ السياسات والقوانين" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.34 من 5 بانحراف معياري 0.81) وبوزن نسبي (66.7%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول 5.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
1. يتوفر لدى المنظمة نظام قانوني فعال لمقارنة مستوى الأداء الفعلي للقوانين والتشريعات بمستوى الأداء المتوقع من الحكومات.	**3.69**	**73.8%**	**0.93**	**5**	**مرتفع**
2. تعمل المنظمة على تعزيز الشفافية والنزاهة وأليات المحاسبة ومحاربة الفساد في المجتمع.	**4.20**	**84.1%**	**0.53**	**1**	**مرتفع**
3. يعزز وجود المنظمة كجزء من المنظمات المندرجة تحت عضوية شبكة المنظمات الأهلية تطبيق أساليب رقابية على السياسات العامة تواكب المعايير الدولية.	**3.42**	**68.4%**	**0.57**	**7**	**مرتفع**
4. يتم وضع ادوات الرقابة للمنظمة بشكل مهني يتسق مع رؤية وأهداف شبكة المنظمات الأهلية وفقا لمبدأ الكفاءة والفعالية ورضى المواطن.	**4.03**	**80.7%**	**0.68**	**3**	**مرتفع**
5. يوجد مرونة في معايير الرقابة بشكل يتوافق مع المستجدات التي قد تحدث في بيئة عمل المنظمة الداخلية والخارجية.	**3.96**	**79.2%**	**0.61**	**4**	**مرتفع**
6. يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة في المنظمة دورا فعالا في تغيير السياسات والقوانين وصناعة القرار بشكل فعال.	**4.05**	**81.0%**	**0.64**	**2**	**مرتفع**
7. يوجد لدى المنظمات القدرة والمصادر (البشرية، المالية، اللوجستية) للتأثير على إنفاذ السياسات والقوانين.	**3.34**	**66.7%**	**0.81**	**8**	**متوسط**
8. يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة دورا فعالا في ضبط أداء تشريع وتنفيذ المسؤولين في المنظمة وفقا لنظام إداري محكم.	**3.66**	**73.1%**	**0.76**	**6**	**مرتفع**
الدرجة الكلية للبعد الثالث: الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة	**3.79**	**75.9%**	**0.41**	**مرتفع**	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات (برنامج spss، 2021).

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإدارة العليا والوسطى بمنظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية حول توافر الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد

(75.9%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مستوى توافر الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة، ويرى الباحث أن المستوى المرتفع لتوافر الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة كأحد أهم ابعاد منصات المجتمع المدني الى ان تطبيق مبادئ الحوكمة في اطار اعمال منظمات المجتمع المدني بشكل عام وتلك المندرجة في اطار المنصات على وجه التحديد قد اصبح احد اهم التوجهات الدولية الراهنة التي تسعى كافة المنظمات لتطبيقيها، وبالتالي فان الاتجاه الدولي المتنامي الملزم لتطبيق مبادئ الحوكمة بما تتضمنه من ابعاد ترسخ قواعد الشفافية والافصاح والمساءلة وضمان حماية حقوق أصحاب المصالح قد فرض على تلك المنظمات توطين هذه القواعد في اطر ممارستها لأعمالها بغية التوافق مع هذا الاتجاه الذي يتم بموجبه منح التمويل لتلك المنظمات التي تراعي هذه القواعد اثناء تنفيذها لأعمالها وانشطتها المتنوعة، ومن جانب اخر فان الاتجاه التصحيحي لقواعد العمل بمنظمات المجتمع المدني لزيادة كفاءة أدائها لأعمالها قد حفز تلك المنظمات على الالتزام بتعزيز الاهتمام بتطبيق تلك القواعد التي تشكل ضمانة هامة لوصولها الى أداء متميز وصورة ذهنية إيجابية لدى اطراف العلاقة وبالتالي تعزيز فرص حصولها على التمويل ارتباطا بمؤشرات الأداء المستندة الى قواعد واضحة تحكمها مبادئ الحوكمة التي تعزز من مكانتها المحلية والدولية، كما ان الظروف البيئية التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني وخصوصا في قطاع غزة قد فرضت عليها الاهتمام بجوانب تطبيق الرقابة المشددة لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة بغية تلافي الإشكالات التي قد تقع مع الجهات الرقابية على اعمال تلك المنظمات وخصوصا من قبل وزارة الداخلية والامن الوطني او وزارة الاقتصاد الوطني اللتان تقومان بتشديد عمليات التدقيق والرقابة على طبيعة الأنشطة المنفذة من قبل تلك المنظمات باعتبارها منظمات قد تشهد حالات من الفساد او سوء الإدارة اثناء تنفيذها لأنشطتها المتنوعة، كما ان إلزام هذه المنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة في إطار عملها، بموجب القوانين المنظمة لعملها في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً قانون الجمعيات الصادر عام 2000، والذي يلزم هذه المنظمات بمراعاة هذه المبادئ قد دفع تلك المنظمات لتطوير الممارسات الداخلية لضمان التطبيق الناجح لمبادئ الحوكمة مراعاة لالتزاماتها القانونية بموجب القوانين المنظمة لإنشائها، وأخيرا فان طبيعة اعمال تلك المنظمات التي تركز في جوهرها على ضمان تحقيق العدالة والحرية وفقا لقيم النزاهة والشفافية قد شكل دافعا هاما من دوافع الالتزام الحقيقي من قبل تلك المنظمات بقواعد الحوكمة، فرسالة هذه المنظمات التي انطلقت وفقا لها تستند في جوهرها الى ابعاد الحوكمة وبالتالي فقد شكلت هذه الرسالة اطارا الزاميا لتلك المنظمات فرض عليها الالتزام بتلك المبادئ باعتبارها الجسم الأهم الذي ينادي بتلك المبادئ ويدافع عنها وبالتالي فقد شكل هذا الاتجاه محورا أخلاقيا والزاميا نحو المبادرة من تلك المنظمات بتعزيز تلك المبادئ في اطر اعمالها المتنوعة، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع لتوافر الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل المنظمات المندرجة في اطار عضوية المنصات بشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (السعدوني والدريملي، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال التنموي بقطاع غزة، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (Dsouza & G Reddy, 2019) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لممارسة معايير الحكم الرشيد والمساءلة داخل منظمات المجتمع المدني العاملة في الهند.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الاقرع، 2017) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لتبني معايير الحوكمة في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (أبو عزام والمومني ويوسف، 2021) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط من التطبيق لمبادئ الحوكمة في منظمات المجتمع المدني العاملة بالمملكة العربية السعودية، وقد اختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (ميتاني ورشيد، 2016) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل منظمات الاعمال الخيرية بمدينة اربد، واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى متدني لممارسة ابعاد الحكم الرشيد بالعراق.

5.4 نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التنمية الإنسانية":

قام الباحث من خلال التحليل بالإجابة على السؤال الثاني للدراسة ،حيث يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات المحور الثاني " التنمية الإنسانية" لإجابات الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول المحور الثاني (3.81 من 5 بانحراف معياري 0.39) وبوزن نسبي (76.3%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة العاشرة التي تنص على " تتبنى المنظمة رؤية حق الإنسان في الخدمات الصحية الجيدة وتناهض كافة اشكال التقصير من الجهات المسؤولة عن فاعلية الأداء الصحي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.23 من 5 بانحراف معياري 0.73) وبوزن نسبي (84.6%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة الثالثة والعشرون التي تنص على " تساهم برامج المنظمة في تحسين الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطن" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.25 من 5 بانحراف معياري 0.94) وبوزن نسبي (65.1%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول 6.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية الإنسانية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
1. تساهم المنظمة في إعمال حقوق الفلسطيني الأساسية وصون كرامته من خلال توجدها في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.	4.03	80.7%	0.73	10	مرتفع
2. تطور شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية الأدوات الديمقراطية في المنظمات المندرجة تحت عضويتها للنهوض بالحريات في المجتمع المدني.	4.12	82.5%	0.67	4	مرتفع
3. تسعى المنظمة لتوجيه الرأي العام داخل المجتمع، والتركيز على الأهداف التي يجب تحقيقها وأولويات المجتمع وكيفية تحقيقها.	3.93	78.7%	0.69	14	مرتفع
4. لدى المنظمة أنشطة فاعلة للمطالب المجتمعية المتمثلة بالعدالة وسيادة القانون وحماية الإنسان وكرامته.	4.06	81.1%	0.61	9	مرتفع
5. تنفذ المنظمة أنشطة دفاعية عن حقوق الإنسان هدفها مجتمع مدني حر وديمقراطي.	4.08	81.6%	0.62	6	مرتفع
6. تعمل المنظمة لتحقيق المحاسبة وكأداة فاعلة لمكافحة الفساد.	4.07	81.3%	0.62	8	مرتفع
7. تخصص المنظمة موازنات مالية مرنة للأنشطة الحقوقية ومتطلبات العمل والتغيرات المستجدة كافة لإيجاد عمل اهلي قوي وفعال.	3.74	74.8%	0.87	22	مرتفع
8. يوجد لدى المنظمة خطط إستراتيجية نحو برامج وانشطة حقوقية مجتمعية.	3.76	75.2%	0.65	21	مرتفع
9. تؤثر المنظمة بشكل فعال في إحقاق الحقوق الأساسية المجتمعية وصون كرامة المواطن الفلسطيني وحماية الفئات المستضعفة والمهمشة.	3.94	78.9%	0.56	13	مرتفع
10. تتبنى المنظمة رؤية حق الإنسان في الخدمات الصحية الجيدة وتناهض كافة اشكال التقصير من الجهات المسؤولة عن فاعلية الأداء الصحي.	4.23	84.6%	0.60	1	مرتفع جداً
11. تعمل المنظمة على توفير برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية.	3.93	78.5%	0.61	15	مرتفع
12. تقدم المنظمة برامج خاصة بالصحة الإنجابية.	3.26	65.1%	0.62	31	متوسط

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
13. توفر المنظمة برامج ومشاريع صحية للجميع دون تمييز.	3.40	67.9%	0.71	27	متوسط
14. تساهم المنظمة خدمات الدعم النفسي للمجتمع وتحسين الحياة الصحية للجميع.	3.60	72.1%	0.65	24	مرتفع
15. تعمل المنظمة على المساهمة في برامج رفع الوعي الصحي وتغيير السلوك نحو حياة صحية آمنة لدى المواطن.	4.07	81.5%	0.72	7	مرتفع
16. تتبنى المنظمة رؤية حق الإنسان في التعليم الجيد وتناهض كافة أشكال التقصير فيه.	3.81	76.2%	0.85	19	مرتفع
17. توفر المنظمة برامج خاصة لدعم تعليم الفئات الهشة كالمرأة والمجتمعات المهمشة.	4.03	80.7%	0.77	11	مرتفع
18. توفر المنظمة برامج خاصة بدعم التعليم الجامعي للفئات الهشة.	3.81	76.2%	0.79	20	مرتفع
19. تمكن برامج المنظمة من الوصول لخدمات التعليم بسهولة ويسر.	3.40	67.9%	0.84	28	متوسط
20. تقدم المنظمة برامج خاصة ببناء القدرات الاقتصادية والتمكين الاقتصادي.	3.82	76.4%	0.93	18	مرتفع
21. تعزز المنظمة صمود مواطنين من خلال برامج طارئة وإغاثية للحد من الفقر.	3.91	78.2%	0.72	16	مرتفع
22. تعزز المنظمة صمود المواطنين من خلال برامج اقتصادية مستدامة.	3.39	67.7%	0.80	29	متوسط
23. تساهم برامج المنظمة في تحسين الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطن.	3.25	65.1%	0.75	32	متوسط
24. تساهم برامج المنظمة في الوصول إلى الموارد بشكل أفضل وزيادة الإنتاج المجتمعي بشكل مستدام.	3.33	66.6%	1.00	30	متوسط
25. تدعم المنظمة المشاريع والابتكارات الناجحة التي تساهم في تحقيق جودة الحياة الإنسانية.	3.56	71.1%	0.87	26	مرتفع
26. تقوم المنظمة بتنمية قدرات العاملين من خلال تدريبات متخصصة لإكسابهم المهارات والكفاءة كهدف أساسي لتنمية المورد البشري.	3.57	71.5%	0.83	25	مرتفع
27. توجد لدى المنظمة خطط واستراتيجيات لبناء قدرات الكادر البشري تتناسب مع تسارع التنمية.	4.20	84.1%	1.00	2	مرتفع جداً

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	(الموافقة)
28. تقوم المنظمة بتطوير أدائها باستمرار لتمكن الأجيال القادمة من الحصول على بيئة مستقبلية فاعلة.	**4.12**	**82.5%**	**1.07**	**5**	**مرتفع**
29. تعتمد المنظمة على سياسات عامة للنهوض بحقوق الكادر البشري في تنمية المهارات.	**4.17**	**83.4%**	**0.89**	**3**	**مرتفع**
30. تساهم برامج وإجراءات شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من الوصول إلى مستوى متقدم من بناء قدرات الكادر البشري	**3.88**	**77.5%**	**0.88**	**17**	**مرتفع**
31. تخصص المنظمة القدر الكافي من التمويل لتنمية القدرات على المستوى الداخلي والخارجي.	**3.66**	**73.3%**	**0.85**	**23**	**مرتفع**
32. تستفيد المنظمة من التشبيك مع منظمات شبكة المنظمات الأهلية في تنمية قدرات العاملون لديها وتبادل الخبرات.	**4.03**	**80.7%**	**0.94**	**12**	**مرتفع**
الدرجة الكلية للمحور الثاني: التنمية الانسانية	**3.81**	**76.3%**	**0.39**	**مرتفع**	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات (برنامج spss، 2021).

تشير نتائج التحليل الخاصة بمحور التنمية المستدامة الى توافر مستوى مرتفع من الاهتمام من قبل المنظمات المندرجة في اطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية بتحقيق التنمية الإنسانية بأبعادها المتنوعة في الأراضي الفلسطينية، ويعزو الباحث هذا المستوى المرتفع من لمستويات التنمية الإنسانية الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار هذه المنصات إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها تنوع اعمال المنظمات المندرجة في اطار منصات المجتمع المدني بحيث يغطي هذا التنوع الابعاد المتنوعة لمحاور التنمية الإنسانية سواء من حيث جانبها السياسي او الاجتماعي والثقافي او ذلك المرتبط بالجانب الإداري والاقتصادي، فهذه المنظمات ذات اهداف متنوعة ومتغايرة تجتمع في اطار اعمال تلك المنظمات لتحقيق غايات مشتركة في ظل هذا التنوع الذي يصب في محصلته النهائية بتحقيق اهداف التنمية الإنسانية كاطار جامع لأعمال هذه المنظمات، ففي الاطار الاجتماعي فان شريحة واسعة من هذه المنظمات تعمل في اطار شبكات منظمة لتعزيز جوانب التنمية الإنسانية كشبكة حماية الطفولة وشبكات الاجسام الممثلة للإعاقة وشبكات الحماية الاجتماعية وغيرها والتي تركز وبشكل أساسي على تطوير جوانب التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، اما في الاطار الثقافي فان هذه المنظمات تعمل في اطار من التشبيك المنظم لتعزيز الوعي المجتمعي، وكذلك الحال في الاطار الاقتصادي فان مجموعة واسعة من هذه المنظمات تعمل

في اطار التشبيك لتعزيز جوانب التمكين الاقتصادي لفئات مجتمعية متنوعة، فجميع هذه الاتجاهات من التشبيك تصب في جوهرها باتجاه تعزيز جوانب التنمية الإنسانية للفئات المستهدفة من قبل هذه المنظمات بقطاع غزة، ومن جانب اخر فان هذا المستوى المرتفع لممارسات التنمية الإنسانية في قطاع غزة يرتبط وبشكل مباشر بطبيعة اعمال منظمات المجتمع المدني التي تعتبر مكملة في دورها للدور الذي تقوم به الجهات الحكومية، اذ ان هذه المنظمات تضطلع بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها والتي ترتبط في جوهرها بتعزيز الجوانب التنموية بمجالاتها واتجاهاتها المتنوعة، وأخيرا فان هذا المستوى المرتفع لأبعاد التنمية الإنسانية المرتبط بأعمال منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة يرجع الى الاتجاه العام السائد بتغليب الطابع التنموي للمشاريع المنفذة من قبل تلك المنظمات والمرتبطة بأولويات التنمية المقرة في أطر الخطط الوطنية المتنوعة والتي تستند في جوهرها إلى تحقيق تقدم ملموس على المستوى الفلسطيني العام في مؤشرات التنمية الإنسانية كركيزة هامة تفتح افاق واسعة اما السلطة الوطنية الفلسطينية لطرح برامج خلاقة تحظى بدعم المجتمع الدولي استنادا الى قدرتها على احراز تقدم ملموس في مؤشرات التنمية الإنسانية في فلسطين، فجميع هذه الأسباب تفسر المستوى المرتفع لجوانب التنمية الإنسانية المرتبطة بأعمال منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لإسهام منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لمفاهيم المواطنة الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (السعدوني والدريملي، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع من التنمية الاجتماعية المستدامة كأحد ابعاد التنمية المستدامة الناتجة عن اعمال منظمات العمل التنموي في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الاقرع، 2017) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع للتنمية البشرية الناتج عن اعمال الهيئات المحلية بمحافظة قلقيلية بالضفة الغربية، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الغامدي، 2019) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع لمؤشرات التنمية المستدامة الناتجة عن اعمال منظمات المجتمع المدني بالمملكة العربية السعودية، وأخيرا فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Chimezi, 2016) التي اشارت الى وجود مستوى مرتفع للتنمية البشرية في المجتمعات التي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود مستوى متدني لمؤشرات التنمية البشرية بالعراق.

6.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على "يوجد مستوى مرتفع من تطبيق منصات المجتمع المدني للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

للإجابة على هذه الفرضية قام الباحث باستخدام المتوسطات والأوزان النسبة لمعرفة مستوى موافقة لتطبيق منصات المجتمع المدني للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي لمنصات المجتمع المدني بلغ (3.76 من 5 بانحراف معياري 0.39) بوزن نسبي (75.3%) وتعبر عن مستوى موافقة مرتفع بالإضافة لتعزيز هذا النتيجة تم الاعتماد على اختبارات لعينة واحدة وبلغت قيمة اختبار ت = 21.427 بمستوى دلالة = 0.000 أقل من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على " يوجد مستوى مرتفع من تطبيق منصات المجتمع المدني للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على " يوجد مستوى مرتفع من ممارسة التنمية الانسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

للإجابة على هذه الفرضية قام الباحث باستخدام المتوسطات والأوزان النسبة لمعرفة مستوى موافقة لممارسة التنمية الانسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوسط الحسابي للتنمية الانسانية بلغ (3.81 من 5 بانحراف معياري 0.39) بوزن نسبي (76.3%) وتعبر عن مستوى موافقة مرتفع بالإضافة لتعزيز هذا النتيجة تم الاعتماد على اختبار ت لعينة واحدة وبلغت قيمة اختبار ت = 22.768 بمستوى دلالة = 0.000 أقل من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على " يوجد مستوى مرتفع من ممارسة التنمية الانسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

جدول 7.4: نتائج اختبار العلاقة بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الانسانية باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

محاور الدراسة		المتغير التابع "التنمية الانسانية"		
		عدد المشاهدات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغير المستقل	البعد الأول: تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية	122	**0.440**	0.000
	البعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار		**0.580**	0.000
	البعد الثالث: الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة		**0.664**	0.000
الدرجة الكلية للمحور الأول " منصات المجتمع المدني"			**0.632**	0.000

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

وهنا يجيب الباحث عن سؤال الدراسة الثالث،والجدول (7.4) يوضح نتائج العلاقة بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطيني. ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.632) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ويعزو الباحث وجود مثل هذه العلاقة الإيجابية بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الانسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى بمنظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية الى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في ان التنمية الإنسانية تعتبر من القضايا المحورية المعقدة التي تتصف بالطابع الشمولي الذي يتطلب بدوره وجود درجة مرتفعة من التجمع والتشبيك في اطار منصات منظمة من أجل الاسهام الإيجابي في تحقيقها، فالعمل الفردي من قبل المنظمات لا يمكن من خلاله احراز تقدم في مؤشر شمولي كالتنمية الانسانية التي تتطلب تظافر الجهود من أجل احراز تقدم في مؤشراتها المتنوعة، كما ان وجود مثل هذه العلاقة الإيجابية بين منصات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية الى ان قضايا التنمية الإنسانية بجوانبها المتنوعة سواء

اكانت السياسية منها ام الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تتطلب توافر اطار فاعل من الضغط والمناصرة لإحداث تغييرات جوهرية على المستوى الكلي داخل الدولة يضمن إقرار القوانين والتشريعات الحامية لمصالح الأطراف ذات العلاقة والتي تعتبر أساسا ومؤشرا هاما للتقدم في قضايا التنمية البشرية، فالقوانين العصرية التي تراعي حقوق الافراد وتضمن العدالة في توزيع الدخل وحماية الفئات الهشة وضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة تشكل اهم الركائز التنموية المعتمدة في اطار مؤشرات التنمية الانسانية، هذه القوانين والتشريعات التي تشكل أساسا ومرتكز للتنمية البشرية لا يمكن الوصول اليها الا من خلال الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار المنصات المنظمة التي تشكل اطارا فاعلا في الضغط والمشاركة في إقرار وصنع القوانين والتشريعات الحامية للحقوق والحريات داخل الدولة، ومن جانب اخر فان عمل المنظمات في اطار المنصات يوفر رؤية شاملة اكثر وضوحا حول متطلبات التنمية الإنسانية والجوانب ذات الأولوية في التدخل القائم من قبل تلك المنظمات، اذ ان ارتفاع مستويات التنسيق والاتصال بينها والذي توفره تلك المنصات يعتبر من العوامل الداعمة لتحقيق التنمية الإنسانية في مجالاتها ذات الأولوية في احتياج المجتمع الفلسطيني، فالأولويات التنموية في ظل بيئة العمل الفلسطيني متغيرة وتحتاج الى تكامل الجهود والتنسيق الدائم من اجل ضمان تحقيق الاستفادة لأكبر شرائح ممكنة وعدم التضارب في التدخلات القائمة بين اعمال تلك المنظمات، هذا الجانب لا يمكن تحقيقه دون وجود درجة عالية من التنسيق والاتصال الذي توفره منصات المجتمع المدني الفلسطيني، فجميع هذه الأسباب تفسر العلاقة الإيجابية بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية في فلسطين.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (شلش، 2013) التي اشارت الى علاقة إيجابية بين التشبيك القائم بين المنظمات الاهلية كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني وتعزيز العمل المشترك ورفع كفاءته في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو سلطان، 2013) التي أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت الى وجود علاقة إيجابية بين أنشطة منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية في فلسطين كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود علاقة إيجابية بين الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني وغرس قيم المواطنة في فلسطين، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (السعدوني والدريملي، 2020) التي اشارت الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منظمات العمل التنموي بقطاع غزة، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الحجار، 2018) التي اشارت الى وجود علاقة إيجابية للتشبيك بين المؤسسات العاملة في

مجال ذوي الاحتياجات الخاصة كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني وجودة الخدمة المقدمة إليهم بقطاع غزة، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (سلامة، 2013) التي اشارت الى وجود علاقة للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الشبابية على تنمية القطاع الشبابي الفلسطيني، كما وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (غنيم، 2020) التي اشارت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات التشبيك الالكتروني داخل تلك المنظمات وتحقيق الأهداف المتواخاة لها بمحافظة الفيوم بمصر، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (ميتاني ورشيد، 2016) التي اشارت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الخيرية العاملة بمدينة اربد بالأردن، كما واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود علاقة ايجابية اي طردية بين الحكم الرشيد ومستوى التنمية البشرية بالعراق، وأخيرا فقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Raphael, 2020) التي اشارت الى علاقة ايجابية للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا وتقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة.

الفرضية الرئيسية الرابعة: تنص الفرضية على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

وباختبار هذه الفرضية يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الربع من أسئلة الدراسة حيث من خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.634) وهذا يعني أن تطبيق منصات المجتمع المدني بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحقيق التنمية الانسانية بمقدار (0.634) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، بينما بلغت نسبة التحديد المعدل (39.4%) والتي تفسر حجم التأثير لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ويعزو الباحث وجود مثل هذا الأثر لمنصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الانسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى بمنظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار عضوية شبكة المنظمات الاهلية الى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في ان التجمع في اطار منصات تخصصية في اطار اعمال منظمات المجتمع المدني يحقق تكاملا عضويا في الوظائف التخصصية المتنوعة التي تعمل في اطارها هذه المنظمات، وبالتالي فان تكامل الاعمال في اطار مستوى مرتفع من التشبيك يصب وبشكل مباشر في تركيز الاهتمام على جوانب تنموية محددة وفقا لاتجاهات التشبيك القائم بين تلك المنظمات، هذا التركيز يؤثر بجوهره على الابعاد المتنوعة للتنمية المستدامة التي ترتبط وبشكل مباشر بالمنصات المجتمع المدني، وعليه فان هذا التجمع في اطار العمل التنسيقي سيؤثر وبشكل مباشر في احداث التنمية الإنسانية وفقا لجوانب العمل المشترك القائم بين تلك المنظمات، ومن جانب اخر فان وجود مثل هذا التأثير لمنصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة يرتبط بالاطار الشمولي العام لقضايا التنمية الانسانية التي لا يمكن تحقيقها بشكل فردي من قبل تلك المنظمات، اذ ان التنمية المستدامة كاطار عام يتطلب تحقيقها تظاهر الجهود الجمعية من العمل المشترك وفقا لرؤية تنموية منظمة تنطلق من اطر تكامل الجهود في اطار عام موجهة للمنظمات العاملة بغية احداث تغييرات إيجابية حقيقية في مؤشرات التنمية الإنسانية وهو ما يسهم في توفيره عمل تلك المنظمات في اطار منصات المجتمع المدني، واخير فان اطار منصات المجتمع المدني يعتبر اطارها هاما يمكن من خلاله الضغط والتأثير في احداث تغييرات بنوية في اطر البنية القانونية والتشريعية والممارسات التنفيذية القائمة من قبل الحكومات التي تعتبر من العوامل الهامة لإحداث قفزات حقيقية في قضايا التنمية الانسانية، فجميع هذه الأسباب تفسر العلاقة الإيجابية بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الإنسانية في فلسطين.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (شلش، 2013) التي اشارت الى وجود دور ايجابي للتشبيك القائم بين المنظمات الاهلية كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني وتعزيز العمل المشترك ورفع كفاءته في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو سلطان، 2013) التي أشارت إلى وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني كأحد ابعاد منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي لأنشطة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود دور إيجابي وفاعل لمنظمات المجتمع المدني في غرس قيم المواطنة في فلسطين،

كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الاقرع، 2017) التي أشار الى وجود أثر ايجابي لتطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في محافظة قلقيلية بالضفة الغربية، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (الحجار، 2018) التي اشارت الى وجود أثر ايجابي للتشبيك على جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات ذوي الإعاقة في محافظات غزة، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (سلامة، 2013) التي اشارت الى وجود أثر إيجابي للتشبيك في تعزيز التنمية الشبابية بالضفة الغربية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البلي ووناسي، 2020) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي للتشبيك القائم بين منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة الرشيدة لحماية البيئية، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (ميتاني ورشيد، 2016) التي اشارت الى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الخيرية العاملة بمدينة اربد بالأردن، كما واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود أثر إيجابي معنوي للحكم الرشيد في تعزيز مستويات التنمية البشرية بالعراق، وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الغامدي، 2019) التي اشارت الى وجود دور إيجابي ومؤثر لأنشطة المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Raphael, 2020) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا على تقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Yesbol & Birzhankyzy, 2017) التي اشارت الى ان الشبكات الاجتماعية تلعب دورا هاما ومؤثرا في تطوير منظمات المجتمع المدني في جمهورية الصين الشعبية وكازاخستان، وأخيرا فقد توافت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (LEUNG & LEUNG & YUEN, 2016) التي اشارت الى وجود دور فاعل لمساهمة المنظمات غير الحكومية في تعزيز الحكم الرشيد في هونج كونج.

جدول 8.4: نتائج اثر منصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الانسانية.

المتغير التابع "التنمية الانسانية"						
المتغيرات المستقلة طريقة التقدير	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2) %	معنوية النموذج عند مستوى 0.05		
				F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
أثر ابعاد منصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد						
الحد الثابت (a)	1.204**	0.000	0.465 (%46.5)	36.067	0.000	معنوي
البعد الأول: تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية	0.001	0.989				
البعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار	0.215*	0.017				
البعد الثالث: الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة	0.477**	0.000				
اثر منصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية باستخدام الانحدار الخطي البسيط						
الحد الثابت (a)	1.427**	0.000	0.394 (%39.4)	79.777	0.000	معنوي
منصات المجتمع المدني	0.634**	0.000				

ملاحظة: **

** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01)، * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.05)، وبلغ متوسط معامل تضخم التباين (VIF) (2.08) وهذا النتائج تشير الى عدم وجود مشكلة ازدواج خطي (معيار عدم وجود مشكلة هي ألا تزيد المعامل عن (5) (صافي، 2015، ص 54). وبهذه النتيجة يمكننا الاعتماد على نتائج النموذج وذلك لعدم وجود مشكلة ازواج خطي بين المتغيرات، بينما بلغ متوسط دربن واتسون (1.987) والتي تشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وهي قيمة قريبة من (2)، إضافة الى التأكد من بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال (Histogram).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26.

الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار بلغت (0.989)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ويعزو الباحث عدم وجود مثل هذا التأثير لتوافر بعد تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية من وجهة نظر الموظفين للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في إطار شبكة المنظمات الأهلية بالمحافظات الجنوبية الى اختلاف أولويات منظمات المجتمع المدني وعدم وجود اطار الزامي لتلك المنظمات حول ماهية المشاريع التي يمكن قبولها وتنفيذها، اذ ان العديد من منظمات المجتمع المدني تسعى للحصول على التمويل أيا كان شكله بغية ضمان استدامة اعمالها، فهذه المنظمات لا تضع الاعتبارات التنموية كعامل حاسم في قبولها للتمويل، والعديد من تلك المنظمات تجند تمويلها بعيدا عن الخطط الوطنية او الأولويات المحددة في اطارها، فالطابع الغالب على تمويل تلك المنظمات يميل الى التمويل الاغاثي اكثر من ميله نحو الطابع التنموي المستدام، وعليه فان انضواء تلك المنظمات في اطار منصات المجتمع المدني لا يشكل اطارا دقيقا لعملها وفقا لرؤية تنموية متفق عليها، فاعتبارات التنمية بالنسبة لتلك المنظمات يحكمها مصلحة المنظمة في تجنيد التمويل حتى وان تضارب هذا الاتجاه مع الاجماع القائم في اطار التشبيك والرؤى التنموية القائمة في اطار المنصات، ومن جانب اخر فان اطار التشبيك القائم في اطار منصات المجتمع المدني الفلسطيني يبقى محدودا وفي اطاره العام الضيق الذي يوفر الفائدة لبعض تلك المنظمات من عضويتها في اطار المنصات المندرجة بشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية بغية تعزيز حضورها لدى المانحين باعتبارها منظمات قائمة على فكرة التشبيك والتعاون في اطار المنصات التي

تلقى قبولا دوليا كونها أحد اهم الاتجاهات السائدة حاليا في أوروبا وامريكا، وعليه فان فكرة التشبيك القائم حاليا بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني هو تشبيك ظاهري بغية تحقيق مكتسبات منظمية تدعم تسهيل اعمال تلك المنظمات في تنفيذ أنشطتها وتجنيد التمويل اكثر من كونه أداة للتكامل الحقيقي في تحقيق رؤية تنموية جمعية بينهم، فجميع هذه الأسباب تفسر عدم وجود اثر لتشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية وهو ما يفسر نتيجة اختبار هذه الفرضية.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (سلامة، 2013) التي اشارت الى وجود ضعف في التشبيك اللقائم بين المنظمات في تعزيز التنمية الشبابية في الضفة الغربية ، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحجار، 2018) التي أشارت إلى وجود حالة من الضعف في التشبيك القائم بين المؤسسات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع غزة ، كما واتفقت مع دراسة (أبو خريص ، 2021) التي أشارت الى حالة من هشاشة عملية التشبيك القائمة في اليمن كذلك لايمكن لاي تصور حول التشبيك في المنطقة العربية مهما كان متقدما ، أن يشكل وصفة جاهزة لبناء الشبكات ، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (شلش،2013) التي أشارت الى وجود دور إيجابي للتشبيك القائم بين المنظمات الأهلية في تعزيز العمل المشترك ورفع كفاءته في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية ،وأختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البلي ووناسي، 2020) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي للتشبيك القائم بين منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة الرشيدة لحماية البيئية، واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Raphael, 2020) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني في شمال تنزانيا على تقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة، وأخيرا فقد اختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Yesbol & Birzhankyzy, 2017) التي اشارت الى ان الشبكات الاجتماعية تلعب دورا هاما ومؤثرا في تطوير منظمات المجتمع المدني في جمهورية الصين الشعبية وكازاخستان.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.215) وهذا يعني

أن ممارسة الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحقيق التنمية الانسانية بمقدار (0.215) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى .0.05

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ويعزو الباحث وجود مثل هذا التأثير لتوافر بعد الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الى ان إقرار القوانين والتشريعات الناظمة لصيانة الحقوق والحريات وضمان اعمالها بشكل عادل يعتبر من اهم الجوانب الرئيسية لتحقيق التنمية الإنسانية، وعلى هذا الاعتبار فان مشاركة منظمات المجتمع المدني وضغطها باتجاه إقرار القوانين والتشريعات التي تضمن مصالح الأطراف ذات العلاقة بأعمالها يشكل رافعة حقيقية للتنمية الإنسانية بجوانبها الاختصاصية المرتبطة بأعمال تلك المنظمات، فتركيز تلك المنظمات على ضمان عدالة ومراعاة القوانين للفئات المستهدفة من قبلها يسهم تحقيق ابعاد التنمية الإنسانية المتنوعة سواء في جانبها الاقتصادي ام الاجتماعي والثقافي ام السياسي، ومن جانب أخر فان قيام منظمات المجتمع المدني بالضغط والمناصرة لسن القوانين والتشريعات والمشاركة في صنع القرارات يسهم في تعزيز الحياة الديموقراطية والحد من سطوة السلطة التنفيذية داخل الدولة ويشكل رادعا حقيقيا للتجاوزات التي يمكن ان تسهم في نشؤ الفساد الإداري المالي في أروقة الدولة والذي يعتبر احد اهم العوامل الهادمة لعمليات التنمية بأشكالها المتنوعة، ففي واقع بيئة العمل الفلسطينية فقد أسهمت عمليات الضغط والمناصرة الى إيجاد أرضية من العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية شكلت ضمان لمشاركة هذه المنظمات في مناقشة القوانين والتشريعات قبل اقراراها والاخذ بملاحظات تلك المنظمات بما يضمن عدالة تلك القوانين وسلامة انفاذها بما يكفل مراعاة قضايا التنمية الإنسانية بشكل عادل في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة على وجه التحديد، وأخيرا فان قضايا الضغط والمناصرة التي تتبناها منظمات المجتمع المدني تجاه الشأن العام قد شكلت عاملا تصحيحيا لمسار التنمية في جوانب متعددة، ففي الشأن الاقتصادي قد أسهم ذلك الاتجاه في إقرار القوانين الضامنة للحقوق العمالية والحد الأدنى للأجور، وفي الجانب الاجتماعي قد شكلت قضايا الضغط والمناصرة عاملا في حماية النساء من التعنيف

وضمان سلامة صون حقوقهم، كما في جانبها السياسي فقد شكلت منظمات المجتمع المدني احد اهم العوامل التي تحد من تغول السلطة التنفيذية على حقوق المواطن واطلاق الحريات وضمان النزاهة في الانتخابات والتمثيل من خلال المشاركة الفعلية في سن القوانين والتشريعات ومراقبة عمليات التنفيذ، فهذه العوامل تشكل أساسا للتنمية البشرية القائمة على تعزيز جوانب التمكين الاقتصادي والسياسي وتطوير الوقائع الاجتماعية المرتبطة بحياة السكان، لذا فقد شكلت جميع هذه الأسباب مبررا لنتيجة هذه الفرضية التي اشارت الى وجود اثر للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية بالمحافظات الجنوبية.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (عدوان، 2013) التي اشارت إلى وجود أثر إيجابي لأنشطة المناصرة الممارسة من قبل منظمات العمل الشبابية في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (كسبة، 2013) التي اشارت الى وجود دور مؤثر لأنشطة الضغط والمناصرة والتعبئة في تعزيز قيم المواطنة في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (صندوق تعليم المجتمع المدني، 2014) التي اشارت الى وجود أثر إيجابي لعمليات التحالف والمناصرة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني من خلال صندوق تعليم المجتمع المدني في تعزيز الممارسات الإيجابية لقضايا التعليم في كل من بوركينا فاسو والسنغال وغانا وكينيا وموزمبيق، وأخيرا فقد اتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Williamson & Rodd, 2016) التي اشارت الى وجود دور مؤثر لجهود المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تعزيز الخدمات المقدمة للمواطن في نيجيريا.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.477) وهذا يعني أن ممارسة للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحقيق التنمية الانسانية بمقدار (0.477) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية للموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (الاقرع، 2017) التي أشارت إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية بمحافظة قلقيلية، كما واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (ميتاني ورشيد، 2016) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الخيرية العاملة بمدينة اربد بالأردن، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (قادر، 2020) التي اشارت الى وجود أثر إيجابي معنوي للحكم الرشيد في تعزيز مستويات التنمية البشرية بالعراق، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (Dsouza & G Reddy, 2019) التي اشارت الى وجود اثر إيجابي للحوكمة الممارسة من قبل تلك المنظمات في تحسين المجتمعات المحلية في الهند، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Chimezi, 2016) التي اشارت الى وجود دور فاعل لتطبيق قواعد الحوكمة في تعزيز التنمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول المتنوعة.

معادلة خط الانحدار ← التنمية الانسانية= 1.204 (0.000) + تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية (0.001) (0.989) + الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار (0.215) (0.017) + الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة (0.477) (0.000)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمخرجات التحليل الانحدار الخطي المتعدد.

ويعزو الباحث وجود مثل هذا التأثير لتوافر بعد تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الى ما اشارت اليه الادبيات النظرية التي ربطت بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية بكافة اتجاهاتها ومجالاتها، اذ اشارت هذه الادبيات الى وجود اثر حقيقي وعميق لالتزام المنظمات بأشكالها المتنوعة بمبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية، حيث اكدت تلك الادبيات ان الالتزام بمبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة والمسؤولية وحماية حقوق اطراف المصلحة تشكل ضمانة حقيقية للوصول الى التنمية بأشكالها المتنوعة داخل الدول، اما في اطار بيئة العمل الفلسطيني فان التزام منظمات المجتمع المدني بتطبيق مبادئ الحوكمة قد اسهم في تطوير حركة الإصلاح داخل تلك المنظمات بجوانبها المتنوعة الإدارية ام المالية ام غيرها، هذا الإصلاح قد اسهم في تعزيز كفاءة مخرجات تلك المنظمات وتعزيز أدائها الإيجابي الذي يعتبر احد اهم العوامل في

تحقيق التنمية الإنسانية، ومن جانب اخر فان تطبيق مبادئ الحوكمة تعتبر عنصرا هاما من عناصر تعزيز الاستجابة والاستماع المباشر لآراء اطراف العلاقة، هذا الاتجاه يعتبر عاملا هاما من عوامل تحقيق التنمية وفقا للأولويات الناتجة عن دراسات الاحتياج والتغذية المرتدة التي تعود على تلك المنظمات كنتيجة لقربها المباشر من اطراف العلاقة، كما ان تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل منظمات المجتمع المدني يعتبر اطارا ناظما لمكافحة كافة اشكال الهدر والفساد التي يمكن ان تنشا كنتيجة مباشرة لضعف الرقابة والمساءلة، وبالتالي فان هذا التطبيق يعتبر عاملا مساعدا لضمان حسن استغلال الموارد المتاحة وتخفيض الهدر وتصحيح أوجه الانفاق والتي تعتبر من العوامل الداعمة لتحقيق التنمية الإنسانية بمجالاتها المتنوعة، لذا فقد شكلت كافة هذه الأسباب مبررا لوجود اثر لتطبيق هذه المبادئ في تحقيق التنمية الإنسانية بالمحافظات الجنوبية وهو ما يبرر نتيجة هذه الفرضية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: تنص الفرضية على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة، الهيكل الوظيفي).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة،) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، بينما تم استخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T Test) والتي تتكون من مجموعتين (اجابتين) (النوع الاجتماعي، الهيكل الوظيفي) وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والجدول (9.4) يوضح ذلك.

جدول 9.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للمتغيرات الديموغرافية.

المتغيرات الديموغرافية	" منصات المجتمع المدني "		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع الاجتماعي	**ت= 2.554**	**0.012**	**يوجد فروق**
الفئة العمرية	**ف= 0.978**	**0.405**	**لا يوجد فروق**
المستوى التعليمي	**ف= 1.103**	**0.335**	**لا يوجد فروق**
سنوات الخدمة	**ف= 0.708**	**0.549**	**لا يوجد فروق**
الهيكل الوظيفي	**ت= -0.455**	**0.650**	**لا يوجد فروق**

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01. * دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS V26.

يوضح الجدول (9.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للمتغيرات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للمتغيرات الديموغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للمتغيرات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق، ونتائج جدول (9.4) يوضح ما يلي:.

1. **بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.012 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والفروق بين الذكور والاناث لصالح الذكور.
2. **بالنسبة لمتغير الفئة العمرية:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.405 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزى لمتغير الفئة العمرية.
3. **بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.335 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
4. **بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.549 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزى لمتغير سنوات الخدمة.
5. بالنسبة لمتغير الهيكل التنظيمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.650 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزى لمتغير الهيكل التنظيمي.

ويرى الباحث ان توفر مثل هذه الفروقات التي تعزى للنوع الاجتماعي يرتبط وبشكل مباشر في استحواذ الذكور على النسبة الأكبر من العاملين في الإدارة العليا والمتوسطة في اطار منظمات المجتمع المدني النضوية في اطار عضوية منصات العمل بشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، اذ ان نسبة الذكور قد استحوذت على 61.5% في العينية المستهدفة، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة قد انعكس على طبيعة الاستجابات التي أصبحت تميل لصالح الذكور، ومن جانب اخر فان اندماج الذكور بشكل اكبر في اعمال منصات المجتمع المدني قد اكسبها اتجاها مغايرا عن راي العنصر النسوي وذلك ارتباطا باتساع الافاق الفكرية والعملية التي اتاحها ذلك العمل لهم، الامر الذي انعكس

على طبيعة استجاباتهم حول منصات المجتمع المدني واوجد فروقا بينهم وبين الاناث، ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى للعمر، فالفئات الشابة لم تختلف في توجهاتها عن الفئات العمرية الأخرى في تقدير أهمية منصات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه في تطوير كفاءة اعمالها، فعدم الاختلاف هنا نابع من ان طبيعة منصات المجتمع المدني تجمع رؤى المنضوين في اطارها في اطار تكاملي من الاليات والاهداف والفهم المشترك لإحداث نقلة نوعية في اعمالها على المستوى الشمولي، فهذا التأسيس التوافقي حول المفاهيم والاليات قد جعل هناك اتجاه موحد في استجابات كافة الفئات حول أهمية منصات المجتمع المدني الامر الذي نجم عنه عدم وجود فروق في استجاباتهم تعزى لمتغير العمر، كما لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروقات في الاستجابات تعزى لمتغير سنوات الخبرة والمؤهل العلمي والهيكل التنظيمي، ويعزو الباحث عدم وجود مثل هذه الفروقات الى ان طبيعة النظر إلى أهمية منصات المجتمع المدني في اطار بيئة العمل الراهنة التي تتسم حالة من التغير الشديد والتعقيد والتحديات الهائلة، وهو ما لا يختلف عليه أصحاب الخبرات الواسعة عن حديثي الخبرة فالجميع يدرك أهمية تلك التوجهات، لذا فلم تكن هناك فروقاً في استجاباتهم حول أهمية منصات المجتمع المدني تعزى لاختلاف سنوات الخبرة لديهم، كما لم تظهر النتائج فروقا تعزى للمؤهل العلمي، فعدم وجود مثل هذه الاختلافات مرده الى اذ ان المستجيبين أصحاب المؤهلات العلمية الدنيا او أصحاب المؤهلات الوسطى او العليا ينظرون بذات النظرة الى منصات المجتمع المدني ودورها الإيجابي في تعزيز دورها وكفاءتها في أداء أنشطتها المتنوعة، وهو ما جعل عدم وجود فروقات في الاستجابة بينهم ترتبط بطبيعة هذا المؤهل، كما واشارت النتائج الى عدم وجود مثل هذه الفروق تعزى للهيكل التنظيمي، فعدم وجود هذه الفروق مرده ان منصات المجتمع المدني باعتبارها احد اهم الاشكال الحديثة واسعة الانتشار في العالم يدرك أهميتها كافة العاملين بتلك المنظمات بغض النظر عن مواقعهم في الهياكل التنظيمية، فالمدراء ينظرون الى أهمية تلك المنصات بذات النظرة التي ينتظر بها العاملين في المواقع الأخرى، فالجميع متفق على الاطار العام لأهمية العمل في اطار تلك المنصات وبالتالي فلم تكن هناك اختلافات تعزى للهيكل التنظيمي. وباختبار هذه الفرضية يكون الباحث قد أجاب عن سؤال الدراسة الخامس .

الفرضية الرئيسية السادسة: تنص الفرضية على " وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الإنسانية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة، الهيكل الوظيفي).

وباختبار هذه الفرضية يكون الباحث قد أجاب عن سؤال الدراسة السادس، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي

تعزى للمتغيرات (الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة،) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، بينما تم استخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T Test) والتي تتكون من مجموعتين (اجابتين) (النوع الاجتماعي، الهيكل الوظيفي) وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية السادسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والجدول (10.4) يوضح ذلك.

جدول 10.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزي للمتغيرات الديموغرافية.

المتغيرات الديموغرافية	" التنمية الانسانية "		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع الاجتماعي	**ت= 2.077**	**0.040**	**يوجد فروق**
الفئة العمرية	**ف= 0.581**	**0.629**	**لا يوجد فروق**
المستوى التعليمي	**ف= 0.618**	**0.541**	**لا يوجد فروق**
سنوات الخدمة	**ف= 0.688**	**0.561**	**لا يوجد فروق**
الهيكل الوظيفي	**ت= -0.058**	**0.954**	**لا يوجد فروق**

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01. * دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS V26.

يوضح الجدول (10.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزي للمتغيرات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزي للمتغيرات الديموغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزي للمتغيرات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق، ونتائج جدول (10.4) يوضح ما يلي:.

1. **بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.40 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والفروق بين الذكور والاناث لصالح الذكور.
2. **بالنسبة لمتغير الفئة العمرية:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.629 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزى

لمتغير الفئة العمرية.

3. **بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.541 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
4. **بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.561 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.
5. **بالنسبة لمتغير الهيكل التنظيمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.954 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزى لمتغير الهيكل التنظيمي.

ويرى الباحث ان توفر مثل هذه الفروقات التي تعزى للنوع الاجتماعي يرتبط وبشكل مباشر الى اختلاف نظرة الذكور عن الاناث حول مفاهيم التنمية الإنسانية، فالإناث ينظرون الى قضايا التنمية الإنسانية من اطار تنموي يركز على قضايا المرأة، فيما ينظر الذكور الى قضايا التنمية الإنسانية من زاويتهم الخاصة، كما ان ارتفاع نسبة تمثيل الذكور في اطار عينة الدراسة المستهدفة قد انعكست على طبيعة تلك الفروقات التي غلب عليها الطابع الذكوري حيث مالت تلك الفروق لصالحهم، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة قد انعكس على طبيعة الاستجابات التي أصبحت تميل لصالح الذكور، ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى للعمر، فالفئات الشابة لم تختلف في توجهاتها عن الفئات العمرية الأخرى في تقدير أهمية التنمية الإنسانية كاطار عام يجب تحقيقه في اطار عمل منظماتهم، فعدم الاختلاف هنا نابع من ان التنمية الإنسانية هي اطار شمولي لا يختلف عليه الأشخاص باختلاف أعمارهم او مؤهلاتهم العلمية او حتى مواقعهم التنظيمية في اطار هياكل تلك المنظمات، وبالتالي فان عمومية المفهوم وارتباطه بجوانب إيجابية تصب في مصلحة المجتمع قد اوجد اتفاقا بين كافة المستجيبين حوله الامر الذي قضى على اية اختلافات مرتبطة بالعمر او المؤهل العلمي او الموقع على الهيكل التنظيمي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

تعتبر النتائج المستخلصة من واقع العمل البحثي بمثابة الهدف النهائي المتوخى والذي يمكن من خلاله رسم المعالم المستقبلية التي يتوجب السير بها في اطار بيئة العمل محل الدراسة، واستنادا الى ما افرزته الدراسة الراهنة من مؤشرات بحثية تم استخلاصها من واقع تحليل بيئة العمل المستهدفة، فقد قام الباحث بصياغة هذه النتائج في الجوانب التالية:

2.5 الاستنتاجات

1.2.5. الاستنتاجات المتعلقة بالمتغير المستقل منصات المجتمع المدني:

1. أظهرت النتائج وجود تقييم إيجابي مرتفع حول مستوى توافر ابعاد منصات المجتمع المدني من وجهة نظر الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقد تمثلت هذه الابعاد في (تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية، الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار، الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة)، حيث بلغ الوزن النسبي الإجمالي لمستوى تطبيق ابعاد منصات المجتمع المدني (75.3%).
2. أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين منصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية المدني من وجهة نظر الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات

المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.632).

2.2.5. الاستنتاجات المتعلقة بالمتغير التابع التنمية الانسانية:

1. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من التنمية الانسانية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي الخاص بهذا المستوى (76.3%).
2. لقد احتل بعد التنمية السياسية المرتبة الأولى من حيث مستوي تقييم العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى توافره (79.4%)، تلاه من حيث الترتيب بعد التنمية الادارية وبوزن نسبي بلغ (78.4%)، بينما احتل بعد التنمية الاجتماعية والثقافية المرتبة الثالثة وبوزن نسبي بلغ (75.1%)، بينما احتل بعد التنمية الاقتصادية المرتبة الأخير وبوزن نسبي بلغ (75.1%).

3.2.5. الاستنتاجات المتعلقة بفرضيات الدراسة :

1. لقد احتل بعد الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة المرتبة الأولى من حيث مستوي تقييم العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية لمدى توافره في إطار عملهم، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى توافره (75.9%)، تلاه من حيث الترتيب بعد تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية وبوزن نسبي بلغ (75.7%)، بينما احتل بعد الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي بلغ (74.4%).
2. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.215) وهذا يعني أن مضاعفة مستويات الممارسة للضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار عن الوضع الراهن سيسهم في حفز مستويات التنمية المستدامة بمقدار (0.215) درجة.
3. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ

معامل الانحدار (0.477) وهذا يعني أن مضاعفة مستويات الممارسة للرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة عن الوضع الراهن سيسهم في حفز مستويات التنمية الإنسانية بمقدار (0.477) درجة.

4. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطى في المنظمات المندرجة في شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا الاختبار (0.989)، وهي قيمة أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية في تحقيق التنمية الإنسانية في المحافظات الجنوبية.

3.5 التوصيات:

تعتبر التوصيات البحثية بمثابة توجهات يتم صياغتها استنادا الى النتائج المستخلصة من واقع العمل البحثي والنتائج التي افرزها، واستنادا الى نتائج الدراسة الحالية فقد قام الباحث باقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في تعزيز جوانب العمل المرتبط بتحقيق التنمية الإنسانية بشكل عام وتطوير عمل منظمات المجتمع المدني على وجه التحديد والتي يمكن ايرادها كما يلي:

1.3.5. التوصيات الخاصة بالمتغير المستقل منصات المجتمع المدني:

1. تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني بمفاهيم المنصات وطبيعة اعمالها واتجاهاتها مع التركيز على تغيير النظر لمفاهيم المنصات باقتصارها على مفاهيم التشبيك الضيق الممارس من قبل تلك المنظمات على ارض الواقع.
2. ضرورة قيام إدارة شبكة المنظمات الاهلية على قيادة العمل نحو انشاء منصات تخصصية لمنظمات المجتمع المدني بحيث تسهم في تعزيز التوجهات التنموية في اطر تخصصات هذه المنظمات المتنوعة.
3. قيام إدارة شبكة المنظمات الأهلية بإيجاد متطلبات التشبيك الالكترونى بين منظمات المجتمع المدنى الأهلية لتحقيق اهدافها التشبيكية والتنسيقية وتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات لأنه أصبح أحد أهم تعزيز القدرات لإيجاد تنمية إنسانية.
4. ضرورة ربط أنشطة تجنيد التمويل من قبل منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار اعمال تلك المنظمات برؤية تنموية واضحة ومتفق عليها يعمل الجميع على تحقيقها استنادا الى اهداف استراتيجية مخططة ومقرة مسبقا.

5. تعزيز تطبيقات الحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار منصات العمل واعتبار الوصول الى تطبيق قواعد الحوكمة بشكل مهني هدف استراتيجي تصحيحي وليس هدفا تكتيكيا لتحقيق رغبات المانحين بغية الحصول على التمويل المشروط بتطبيق تلك القواعد.
6. إنشاء الحوار الإستيراتيجي الديمقراطي للمنظمات، لإيجاد درجة من المهنية والخبرة، لرفع الوعي بأن بناء الشبكات لا يتم في لحظة أو يوم، بل ديمومة تعلم جماعي، والوعي بأن عملية التشبيك أكثر أهمية من الشبكة نفسها، أي أهم من البنيات والهياكل الرسمية للشبكات، إضافة إلى الوعي بأن التشبيك لا يعني فقدان هوية وثقافة الجمعيات الأعضاء، بل تعزيز لهذه الهوية وهذه الثقافة، وتدعيمها بأبعاد جديدة.
7. تشكيل جسم مختص من قبل منظمات المجتمع المدني المندرجة في اطار عضوية المنصات يهدف الى تنسيق الجهود وتعزيز الاتصال بين تلك المنظمات بهدف ضمان عدم التضارب في او التكرار في تنفيذ الأنشطة وتعزيز استفادة اكبر شريحة ممكنة من خلال ضمان عدم تكرار الاستفادة لنفس الاشخاص.
8. ضرورة أفقية التشبيك وأن لا يكون فقط باقتسام نفس المواقف وإنما باقتسام نفس المنافع والأهداف، وعلى رأسها توحيد الجهود لممارسة التأثير والضغط، وتبادل التجارب ونقل القدرات أو تقويتها.
9. توصي الدراسة بأنه وفي ظل التهديدات الحقيقية التي تواجه مساعي بناء الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، من قبل قوات الإحتلال ومن قبل الأطر السياسية المنقسمة في ما بينها، يمثل العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية، في إطار منصات مجتمع مدني، ضرورة حيوية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، خدمة لقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والديمقراطية.

2.3.5. توصيات خاصة بالمتغير التابع بالتنمية الانسانية:

1. تعزيز علاقات التشبيك والتكامل بين منظمات المجتمع المدني المندرجة في إطار عضوية المنصات بغية تعزيز مؤشرات التنمية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وذلك بالتركيز على أولويات تدخلاتها من اجل احداث تنمية حقيقية لأضعف مؤشرات التنمية الإنسانية واعتبارها هدفا ضمن خططها الاستراتيجية.
2. تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لخطة عمل مشتركة تعتمد على اعداد دراسة شاملة ومشتركة مع منظمات المجتمع المدني لتحديد أسباب تدني مؤشرات التنمية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وتحديد مسببات انخفاض مؤشراتها والخطط المتكاملة من اجل حفزها وتحقيق تطور نوعي في حيثياتها في الأراضي الفلسطينية.
3. تعزيز توجهات منظمات المجتمع المدني نحو تبني فكرة المشاريع التنمية وتغليبها على المشاريع

ذات الطابع الاغاثي باعتبار ان المشاريع التنموية ذات اثر بالغ طويل المدى في احداث التنمية الإنسانية وركيزة أساسية لتعزيز اقتصاديات الصمود في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

4. ضرورة تركيز منظمات المجتمع المدني على تعزيز توجهات بالتوسع في تجنيد التمويل لصالح المشاريع الصغير والمتوسطة، بحث تركز تلك المنظمات على قطاعات الإنتاج السلعي باعتبارها القطاعات الأهم لقيادة عملية التنمية في فلسطين.
5. توصي الدراسة أطراف الانقسام السياسي بضرورة العمل الفوري على تجاوز الخلافات القائمة وتشكل حكومة وحدة وطنية تقوم بتحشيد الطاقات الفلسطينية وتعزيز فكرة جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في الأراضي الفلسطينية باعتباره الركيزة الأهم لإحداث التنمية بمجالاتها المتنوعة.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

1. إبراهيم، س. (2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. سلسلة الأعمال الكاملة المجلد الثامن. دار قباء. القاهرة.
2. أبو بكر، أ. (2010). دور الرقابة الإدارية في تحسين الأداء لدى منظمات المجتمع المدني قي الضفة الغربية من وجهة نظر مدراءها، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
3. أبو سلطان، أ. (2013). واقع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين.
4. أبو سيف، ع. (2005). المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
5. أبو عدوان، س. (2013).: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
6. أبو عزام، المومني، يوسف (2021). الحوكمة الشاملة في عمل منظمات المجتمع المدني، منظمة محامون بلا حدود «مرصد الفضاء المدني وحقوق الانسان، عمان، الاردن.
7. أبو عمرو، ز. (1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، الطبعة الأولى.مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله.
8. أبو عودة، أ. (2017). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في فلسطين
9. أحمد، وسيم حسام الدين (2011). الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان.
10. الأقرع، ن. (2017). أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، جامعة القدس المفتوحة، قلقيلية، فلسطين.
11. ألنصار، ع. (2014). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية، دراسة ماجستير، جامعة واسط، العراق.
12. الأمم المتحدة، (2018). مكتب المفوض السامي، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
13. باومفرتن، هـ. (2006). تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1984-1988 ترجمة محمد أبو زيد، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله.

14. بدر، م. (2007). واقع التنمية الادارية في وزارة الشؤون الاجتماعية وأثرها على جودة الخدمات في محافظات وسط الضفة الغربية (القدس – رام الله – أريحا). جامعة القدس، فلسطين.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2018). أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها.
16. بشارة، ع. (1998). المجتمع المدني– دراسة نقدية: مع إشارة للمجتمع المدني العربي. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. الحجار، ع. (2016). واقع التشبيك وأثره على جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات ذوي الإعاقة بمحافظات قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.
18. الحلبي، م. (2021). الرقابة الحكزمية على تنفيذ اتفاقية سيداو ودورها في تحقيق التنمية الإنسانية في فلسطين (دراسة حالة: وزارة شؤن المرأة)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
19. الحنجوري، ح. (2015). تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
20. حنفي، س. طبر، ل. (2006). بروز النخبة الفلسطينية المعولمة – المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله.
21. الحوسني، خ. (2013). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع دراسة حالة جمعيات النفع العام، دراسة ماجستير، دولة الإمارات العربية المتحدة.
22. خليفة، إ. (2007). الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.
23. رضا، ش. (2016). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر ولاية سعيدة نموذجا، دراسة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.
24. زبداوي، إ. (2007). التنمية البشرية: دراسة في قياس التنمية البشرية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
25. السالم، غ. (2008). واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
26. السرحان، ح. (2010). التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، رسالة ماجستير، نشرت في مجلة جامعة أهل البيت، العراق.
27. السعدوني، الدريملي. (2020). مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منظمات العمل التنموي بقطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد1، فلسطين.
28. سعيد، ن. (مايو 2004). مسودة الدستور والنساء الفلسطينيات بين التراجع والتنمية. في: حوارات

عن الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية. برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، رام الله.
29. سلامة، ن. (2013). تأثير التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الشبابية على تنمية القطاع الشبابي، (دراسة حالة: محافظات الشمال)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
30. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND. (2018). التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني.
31. شتا، ا. (2003). مستقبل التنمية الإدارية في المجتمع العربي. المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر.
32. شلش، ن. (2013). دور التشبيك في تعزيز التكامل بين المؤسسات الفلسطينية الاهلية دراسة حالة "شبكة المنظمات الاهلية البيئية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
33. الصبيحي، أ. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي سلسلة أطروحات الدكتوراه، 37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
34. الصبيحي، أ. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. سلسلة اطروحات الدكتوراه 37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
35. الصرن، ر.ح. (2002). صناعة التنمية الادارية في القرن الحادي والعشرين.ط 1.دار الرضا للنشر. دمشق. سوريا.
36. عبد الهادي، ع. (2002). أهم التحولات في مؤسسات العمل الأهلي– أفكار غير مترابطة. في: تقرير التنمية البشرية 2002 – أوراق خلفية، برنامج دراسات التنمية_ جامعة بيرزيت. رام الله.
37. عبد الهادي، ع. (2004). رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية- ورقة مفاهيم. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
38. عبد الهادي، ع. (2003). دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في المرحلة الراهنة "رؤية أوسع لعملية الإصلاح. ورقة مقدمة لصالح مشروع" الإصلاح..وجه نظر فلسطينية بين الواقع والطموح" مؤسسة فريدريتش ناومان الألمانية ومؤسسة الملتقي المدني. القدس.فلسطين .
39. عزام، ج. (2001). مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين الرؤية وبناء ادوار جديدة لمؤسسات المجتمع المدني لتعزيز عملية البناء الديمقراطي في فلسطين. جامعة بيرزيت. بيرزيت. فلسطين.
40. عفانة، ر. (2008). المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامع القدس.
41. العيسوي، إ. (2001). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها.
42. الغامدي، ف. (2019). دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية، جامعة

الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
43. الغندور، س. (2010). التنمية البشرية في السنة النبوية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
44. غنيم، د. (2020). متطلبات التشبيك الإلكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.
45. فاكية، س. (2010). التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عباس فرحات سطيف، الجزائر.
46. الفتلاوي، س. (2009). موسوعة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن.
47. الفروخ، ع. (2010). واقع التنمية الإدارية ودورها في بناء مؤسسات المجتمع المدني بمحافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
48. قادر، أ. (2020). أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية، دراسة حالة العراق للمدة (2005–2018).
49. كسبه، ق. (2013). منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، دراسة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
50. محي الدين، ب. (2012). المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، المغرب.
51. مركز دراسات وتنمية المجتمع الفلسطيني – مدار (2000). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية – حقائق وأرقام، رام الله.
52. مروش، م. (2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة لحاج لخضر، باتنة– الجزائر.
53. معمري، ع. (2015). تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي خويلد بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، الجزائر.
54. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2008). دليل للمجتمع المدني.
55. ملحم، م. (2017). دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة.
56. ميتاني، الجمال، الشكري.(2016). اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية، دراسة ميدانية اربد، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.
57. نصار، ر. (2016). الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

58. يحياوي، م. (2019). دور المجتمع المدني في عملية التنمية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Alkire, S., (2010). Human Development Definitions, Critiques, and Related Concepts, Human Development Research Paper, United Nations Development Programme.
2. Bernauer, T., & Gampfer, R. (2013a). Effects of civil society involvement on popular legitimacy of global environmental governance.
3. Chimezie,C.(2000): THE ROLE OF GOOD GOVERNANCE AND DEVELOPMENT ADMINISTRATION IN NATIONAL DEVELOPMENT, Akwa-Ibom State,Nigeria.
4. Doherty, I. (2001): Democracy out of balance – civil society can't replace political parties, national - democratic Institute for International affairs. Washington.
5. Dsouza, Reddy. (2019): Role of Governance in Accountability of NGOs (Non-Governmental Organizations). International Journal of Advanced Scientific Research and Management, Volume 4 Issue, India.
6. Hammami, R. (October- December 1995): The professionalization of politics, Race and class. Vol.37, No.2.
7. Jerusalem Media & communication Center JMCC (June, 1997): Foreign Aid and Development in Palestine, 1 report. Jerusalem.
8. LEUNG , YUEN.(2016): The Contribution of Advocacy NGOs in Governance through Cultivating of a Participatory Culture: Case Studies in Hong Kong.
9. Mishra, P., (2018) Women and Sustainable Development Goals, University of Delhi, Research Gate.
10. Raphael,L.(2020): Networking of Civil Society Organizations in Northern Tanzania: Healthy Competition or A Struggle for Supremacy Tanzanian Journal of Population Studies and Development,Vol. 27 No. 2,
11. Sinokrot،.N.(2005): Assessment of the Palestinian NGOs Efficiency and Decision Making Aspects- Ramallah Area. Birzeit University. Palestine.
12. Sullivan, D. (1995): Non-governmental organization & freedom of association, ASIA. Jerusalem.
13. United Nation Development Programme, (2013).Human Development Report 2003, Millennium Development Goals: A compact Among Nations to End Human Poverty, Report of UNDP.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. موقع القانون من أجل فلسطين

https://law4palestine.org/ar

2. المجتمع المدني ومنهاج الحقوق الأساسية (كجزء من الفضاء المدني)

Civil society and the Fundamental Rights Platform (as a part of civic society)

https://fra.europa.eu/en/cooperation/civil-society

3. المركز الأوروبي للمشاركة المدنية European Hub for Civic Engagement

https://www.europeanhub.org/

4. المنصة الاجتماعية Social Platform

https://www.socialplatform.org/

5. نموذج اوروبا المدني EUROPE Civic Form(ECF)

https://civic-forum.eu/

6. منتدى المجتمع المدني Civil Society Forum

https://eap-csf.eu/

7. تمكين المجتمع المدني الأوروبي

We are Europe – Empowering European Civil Society (WAE)

https://ecas.org/projects/we-are-europe/

8. منظمات المجتمع المدني في حكم أروبا كجماعة ضاغطة مثل الاخرون.

Civil society in EU governance: lobby groups like any other?

https://www.researchgate.net/publication/46458117_Civil_society_in_EU_governance_lobby_groups_like_any_other

9. مراقبة الفضاء المدني الأوربي European Civic Space Watch

https://civicspacewatch.eu/

10. المجتمع المدني الأوربي Civil Society Europe (CSE)

https://civilsocietyeurope.eu/

meeting of the EU-Moldova Civil Society Platform

https://www.eesc.europa.eu/en/agenda/our-events/events/6th-meeting-eu-moldova-civil-society-platform

The EU-Georgia Civil Society Platform

https://www.eesc.europa.eu/en/sections-other-bodies/other/eu-georgia-civil-society-platform

Swedish Platform Civil Society Against Human Trafficking

https://ec.europa.eu/esf/transnationality/civil-society-platform-186

The Civil Society Platform for Peacebuilding and Statebuilding (CSPPS)

https://www.cspps.org/who-we-are

الملاحق

ملحق 1: أسماء منصات مجتمع مدني عالمية.

معيار القياس (Benchmark) منصات المجتمع المدني الاتحاد الأوربي المجتمع المدني ومنهاج الحقوق الأساسية (كجزء من الفضاء المدني)، المركز الأوروبي للمشاركة المدنية، نموذج اوروبا المدني، تمكين المجتمع المدني الأوروبي والتي تم سردها كنماذج في متن الدراسة بالإضافة الى دول عالمية مثل جورجيا، مولدافيا، السويد وهذه عناوين منصات المجنمع المدني بها.

منصات المجتمع المدي في جورجيا

The EU-Georgia Civil Society Platform (https://www.eesc.europa.eu/en/sections-other-bodies/other/eu-georgia-civil-society-platform , 2016)

منصات المجتمع المدني في أوكرانيا

The EU-Ukraine Civil Society Platform (https://www.eesc.europa.eu/en/sections-other-bodies/other/eu-ukraine-civil-society-platform , 2014)

منصات المجتمع المدني في موزمبيق

Mozambique // the Palma Civil Society Platform (https://mzlng.totalenergies.co.mz/en/sustainability/stakeholder-engagement/engaging-palma-civil-society-platform-adding-valuable-local , 2020)

منصات المجتمع المدني في مولدافيا

The EU-Moldova Civil Society Platform (https://www.eesc.europa.eu/en/sections-other-bodies/other/eu-moldova-civil-society-platform , 2016)

منصات المجتمع المدني في روندا.

Rwanda Civil Society Platform (http://www.rcsprwanda.org/ ,2021)

ملحق 2: الاستبانة في صورتها النهائية.

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

السادة في منظمات المجتمع المدني ضمن شبكة المنظمات الأهلية.

الأخ/ ت الموظف/ ة..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/تعبئة استبانة لدراسة ماجستير

تحية طيبة وبعد،،،

يشرفني ان اضع بين ايديكم استبانة لاستقصاء آرائكم حول:

"واقع منصات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية الإنسانية"

(دراسة تطبيقة للمنظمات المندرجة تحت إطار عضوية شبكة المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية)

وذلك في اطار استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة وبناء المؤسسات بجامعة القدس– أبو ديس، مساهمتكم المهنية اثراء للبحث العلمي ودفع لعجلة التنمية في فلسطين، علما بان توجهاتكم محل احترام وتقدير وتعامل باحترام للخصوصية والسرية التامة المستخدمة في اطار البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام

الباحث:
محمد عمر القهوجي
جوال:0599691974

البيانات الديموغرافية:

يرجى التكرم بوضع اشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

1. النوع الاجتماعي:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. الفئة العمرية:

☐ 25 سنة فاقل ☐ 26 سنة إلى أقل من 35 سنة

☐ 35 سنة إلى أقل من45 سنة ☐ 45 سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي:

☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4. **سنوات الخدمة:**

☐ 5 سنوات فاقل ☐ 6-10 سنوات

☐ 11-15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر

5. **الهيكل الوظيفي:**

☐ إدارة عليا ☐ إدارة وسطى ☐ أخرى (حدد.....)

6. اسم المنظمة الأهلية .....

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: المتغير المستقل (منصات المجتمع المدني)

هي احد أطر التشبيك لمنظمات المجتمع المدني المتعارف عليها مثل (الاتحادات، المظلات، والشبكات، والمنتديات، اللقاءات) ويمكن القول احد الأطر التنسيقية التي اخذت بالانتشار مؤخراً، وخاصة في البلدان الأوروبية، والتي تضم معظم المنظمات الأهلية على المستوى الوطني. **دراسة الحالة المنظمات المندرجة تحت إطار عضوية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.**

المحور الأول: منصات المجتمع المدني

البعد الأول: تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية						
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يوجد لدى المنظمة إستراتيجية تشبيك وفق رؤية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.					
2	يوجد لدى المنظمة إستراتيجية تشبيك وفق أهداف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.					
3	تتبع المنظمة أليات للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات تبعا لرسالة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.					
4	تتمتع المنظمة بالقدر الكافي من الحريات لممارسة حرية التشبيك مع مثيلاتها في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية					
5	تشارك المنظمة كجزء من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطية في الفعاليات المهنية التي تعزز دورها في البناء الديمقراطي بصفة منتظمة.					
6	يساعد تواجد المنظمة في شبكة المنظمات الأهلية على حماية استقلالية العمل الأهلي وتمكينه.					
7	يعزز تشبيك المنظمات المندرجة تحت إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دورها في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنة.					
8	تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على توفير قواعد بيانات تشبيكية مشتركة وتنسيقة حديثة ورقمية فيما بين المنظمات المندرجة تحت عضويتها يمكن الوصول إليها بسهولة.					
9	تشكل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لجانا لمتابعة فاعلية الإتفاقيات التشبيكية بين منظمات الشبكة.					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	تعتمد المنظمة في رؤيتها التنموية على سياسات فعالة للتشبيك عن طريق المشاركة الفاعلة في الوسائل الحديثة الرقمية كشبكات التواصل الأجتماعي والمنتديات مع المنظمات المندرجة تحت عضوية شبكة المنظمات الأهلية.					
البعد الثاني: الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار						
1	يدرك العاملون في المنظمة رؤية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الوصول إلى مجتمع مدني ديمقراطي يستند إلى العدالة الإجتماعية وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.					
2	يدرك العاملون في المنظمة أهمية الضغط والمناصرة في التأثير في السياسات وفي سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار.					
3	تمتلك المنظمة خطة استراتيجية لتمثل شرائحها المجتمعية في سن القوانين والتشريعات والتأثير في صناعة القرار.					
4	تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تحفيز ورعاية الأدوات الديمقراطية للمشاركة في صناعة القرار للمنظمات المندرجة تحت عضويتها.					
5	تمتلك شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية خطط تلتزم بها المنظمات المندرجة تحت عضويتها لأجل للمشاركة في صناعة القرار والتشريعات.					
6	تنظم المنظمة لقاءات مجتمعية لحشد الجهود وتعبئة طاقات القطاع الأهلي كأدة ضغط للتأثير في الرأي العام والخطط الوطنية.					
7	تعمل المنظمة على التأثير في التشريعات والسياسات بما يعزز صمود الشعب الفلسطيني ويخدم مصالح وحقوق شعبنا وفئاته الفقيرة والمهمشة.					
8	تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار السياسي.(حقوق الإنسان الأساسية، وحفظ كرامته)					
9	تمتلك المنظمة أدوات وقدرة ضغط مؤثرة وفاعلة في صناعة القرار التنموي (التعليم، الصحة، المستوى المعيشي وتحقيق جودة الحياة)					
10	تهتم المنظمة برعاية مجموعة واسعة من الفعاليات الاعلامية لتعزيز قوة تأثيرها في الأوساط المجتمعية.					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	تسعى المنظمة لتحقيق أهداف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الشرعية الدولية من خلال انشطة الضغظ والمناصرة.					
البعد الثالث:الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادىء الحوكمة						
1	يتوفر لدى المنظمة نظام قانوني فعال لمقارنة مستوى الأداء الفعلي للقوانين والتشريعات بمستوى الأداء المتوقع من الحكومات.					
2	تعمل المنظمة على تعزيز الشفافية والنزاهة وأليات المحاسبة ومحاربة الفساد في المجتمع.					
3	يعزز وجود المنظمة كجزء من المنظمات المندرجة تحت عضوية شبكة المنظمات الأهلية تطبيق أساليب رقابية على السياسات العامة تواكب المعايير الدولية.					
4	يتم وضع ادوات الرقابة للمنظمة بشكل مهني يتسق مع رؤية وأهداف شبكة المنظمات الأهلية وفقا لمبدأ الكفاءة والفعالية ورضى المواطن.					
5	يوجد مرونة في معايير الرقابة بشكل يتوافق مع المستجدات التي قد تحدث في بيئة عمل المنظمة الداخلية والخارجية.					
6	يؤدي تطبيق مبادىء الحوكمة الفعالة في المنظمة دورا فعالا في تغيير السياسات والقوانين وصناعة القرار بشكل فعال.					
7	يوجد لدى المنظمات القدرة والمصادر (البشرية، المالية، اللوجستية) للتأثير على إنفاذ السياسات والقوانين.					
8	يؤدي تطبيق مبادىء الحوكمة الفعالة دورا فعالا في ضبط أداء تشريع وتنفيذ المسؤلين في المنظمة وفقا لنظام إداري محكم.					

المحور الثاني: (المتغير التابع) التنمية الإنسانية

يقوم مفهوم التنمية الإنسانية الذى يتبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هى "عملية توسيع خيارات البشر". و"الخيارات" تعبير عن مفهوم أرقى، هو "الاستحقاقات". ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه "الخيارات". ومن حيث المبدأ، فإن استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة، وتتغير مع الزمن. ولكن عند أيٍ من مستويات التنمية، فإن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان".

المحور الثاني: التنمية الإنسانية

البعد الأول: التنمية السياسية						
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق**
1	تساهم المنظمة في إعمال حقوق الفلسطيني الأساسية وصون كرامته من خلال توجدها في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.					
2	تطورشبكةالمنظمات الأهلية الفلسطينية الأدوات الديمقراطية في المنظمات المندرجة تحت عضويتها للنهوض بالحريات في المجتمع المدني.					
3	تسعى المنظمة لتوجيه الرأي العام داخل المجتمع، والتركيز على الأهداف التي يجب تحقيقها وأولويات المجتمع وكيفية تحقيقها.					
4	لدى المنظمة أنشطة فاعلة للمطالب المجتمعية المتمثلة بالعدالة وسيادة القانون وحماية الإنسان وكرامته.					
5	تنفذ المنظمة أنشطة دفاعية عن حقوق الإنسان هدفها مجتمع مدني حر وديمقراطي.					
6	تعمل المنظمة لتحقيق المحاسبة وكأداة فاعلة لمكافحة الفساد.					
7	تخصص المنظمة موازنات مالية مرنة للأنشطة الحقوقية ومتطلبات العمل والتغيرات المستجدة كافة لإيجاد عمل اهلي قوي وفعال.					
8	يوجد لدى المنظمة خطط إستراتيجية نحو برامج وانشطة حقوقية مجتمعية.					
9	تؤثر المنظمة بشكل فعال في إحقاق الحقوق الأساسية المجتمعية وصون كرامة المواطن الفلسطيني وحماية الفئات المستضعفة والمهمشة.					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
التنمية الإجتماعية والثقافية						
1	تتبنى المنظمة رؤية حق الإنسان في الخدمات الصحية الجيدة وتناهض كافة اشكال التقصير من الجهات المسؤولة عن فاعلية الأداء الصحي.					
2	تعمل المنظمة على توفير برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية.					
3	تقدم المنظمة برامج خاصة بالصحة الإنجابية.					
4	توفر المنظمة برامج ومشاريع صحية للجميع دون تمييز.					
5	تساهم المنظمة خدمات الدعم النفسي للمجتمع وتحسين الحياة الصحية للجميع.					
6	تعمل المنظمة على المساهمة في برامج رفع الوعي الصحي وتغيير السلوك نحو حياة صحية آمنة لدى المواطن.					
7	تتبنى المنظمة رؤية حق الإنسان في التعليم الجيد وتناهض كافة أشكال التقصير فيه.					
8	توفر المنظمة برامج خاصة لدعم تعليم الفئات الهشة كالمرأة والمجتمعات المهمشة.					
9	توفر المنظمة برامج خاصة بدعم التعليم الجامعي للفئات الهشة.					
10	تمكن برامج المنظمة من الوصول لخدمات التعليم بسهولة ويسر.					
التنمية الإقتصادية						
1	تقدم المنظمة برامج خاصة ببناء القدرات الإقتصادية والتمكين الإقتصادي.					
2	تعزز المنظمة صمود مواطنين من خلال برامج طارئة وإغاثية للحد من الفقر.					
3	تعزز المنظمة صمود المواطنين من خلال برامج إقتصادية مستدامة.					
4	تساهم برامج المنظمة في تحسين الدخل وتحقيق الرفاه الإقتصادي للمواطن.					
5	تساهم برامج المنظمة في الوصول إلى الموارد بشكل أفضل وزيادة الإنتاج المجتمعي بشكل مستدام.					
6	تدعم المنظمة المشاريع والإبتكارات الناجحة التي تساهم في تحقيق جودة الحياة الإنسانية.					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
	التنمية الإدارية					
1	تقوم المنظمة بتنمية قدرات العاملين من خلال تدريبات متخصصة لإكسابهم المهارات والكفاءة كهدف أساسي لتنمية المورد البشري.					
2	توجد لدى المنظمة خطط واستيراتيجيات لبناء قدرات الكادر البشري تتناسب مع تسارع التنمية.					
3	تقوم المنظمة بتطوير أدائها باستمرار لتمكن الأجيال القادمة من الحصول على بيئة مستقبلية فاعلة.					
4	تعتمد المنظمة على سياسات عامة للنهوض بحقوق الكادر البشري في تنمية المهارات.					
5	تساهم برامج وإجراءات شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من الوصول إلى مستوى متقدم من بناء قدرات الكادر البشري					
6	تخصص المنظمة القدر الكافي من التمويل لتنمية القدرات على المستوى الداخلي والخارجي.					
7	تستفيد المنظمة من التشبيك مع منظمات شبكة المنظمات الأهلية في تنمية قدرات العاملون لديها وتبادل الخبرات.					

تقبلوا فائق الاحترام

ملحق 3: قائمة بأسماء المحكمين.

الرقم	الاسم	مكان العمل
.1	د. تهاني جفال	مدير برنامج التنمية المستدامة – جامعة القدس
.2	د. نادر أبو شرخ	مساعد رئيس جامعة فلسطين للدراسات العليا
.3	د. نبيل أبو شمالة	محاضر برنامج التنمية المستدامة –جامعة القدس
.4	د. بدر حمدان	محاضر برنامج التنمية المستدامة –جامعة القدس
.5	د. خالد عيسى	عميد كلية إدارة المال والأعمال –جامعة فلسطين
.6	د. ياسر أبو مصطفى	محاضر إدارة أعمال – جامعة فلسطين
.7	د. أيمن الديرواي	دكتور التخطيط الإستيراتيجي وريادة الأعمال في جامعة الأقصى
.8	د. سامي أبو الروس	دكتور إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية –غزة

ملحق 4: نتائج اختبار ت لعينة واحد عند القيمة المتوسطة 3 التي تعبر عن الحيادية بالإجابة.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
M1_B1_Q1	23.754	121	.000	1.221	1.12	1.32
M1_B1_Q2	14.514	121	.000	.910	.79	1.03
M1_B1_Q3	7.763	121	.000	.639	.48	.80
M1_B1_Q4	12.262	121	.000	.852	.71	.99
M1_B1_Q5	20.409	121	.000	1.230	1.11	1.35
M1_B1_Q6	18.381	121	.000	1.131	1.01	1.25
M1_B1_Q7	9.248	121	.000	.697	.55	.85
M1_B1_Q8	.877	121	.382	.074	-.09-	.24
M1_B1_Q9	7.564	121	.000	.500	.37	.63
M1_B1_Q10	9.572	121	.000	.615	.49	.74
M1_B2_Q1	10.639	121	.000	.828	.67	.98
M1_B2_Q2	22.692	121	.000	1.172	1.07	1.27
M1_B2_Q3	18.897	121	.000	1.041	.93	1.15
M1_B2_Q4	4.469	121	.000	.361	.20	.52
M1_B2_Q5	5.666	121	.000	.467	.30	.63
M1_B2_Q6	16.010	121	.000	.902	.79	1.01
M1_B2_Q7	14.712	121	.000	.943	.82	1.07
M1_B2_Q8	1.555	121	.123	.115	-.03-	.26
M1_B2_Q9	2.115	121	.037	.164	.01	.32
M1_B2_Q10	15.267	121	.000	.926	.81	1.05
M1_B2_Q11	19.710	121	.000	1.000	.90	1.10
M1_B3_Q1	8.197	121	.000	.689	.52	.85
M1_B3_Q2	25.152	121	.000	1.205	1.11	1.30
M1_B3_Q3	8.063	121	.000	.418	.32	.52
M1_B3_Q4	16.788	121	.000	1.033	.91	1.15
M1_B3_Q5	17.409	121	.000	.959	.85	1.07
M1_B3_Q6	18.081	121	.000	1.049	.93	1.16
M1_B3_Q7	4.587	121	.000	.336	.19	.48
M1_B3_Q8	9.554	121	.000	.656	.52	.79
M2_B1_Q1	18.945	121	.000	1.033	.92	1.14
M2_B1_Q2	19.869	121	.000	1.123	1.01	1.23
M2_B1_Q3	15.824	121	.000	.934	.82	1.05
M2_B1_Q4	20.678	121	.000	1.057	.96	1.16
M2_B1_Q5	19.138	121	.000	1.082	.97	1.19
M2_B1_Q6	18.045	121	.000	1.066	.95	1.18
M2_B1_Q7	10.174	121	.000	.738	.59	.88
M2_B1_Q8	11.752	121	.000	.762	.63	.89
M2_B1_Q9	14.712	121	.000	.943	.82	1.07
M2_B2_Q1	18.618	120	.000	1.231	1.10	1.36
M2_B2_Q2	14.128	120	.000	.926	.80	1.06
M2_B2_Q3	3.309	120	.001	.256	.10	.41

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
M2_B2_Q4	4.383	120	.000	.397	.22	.58
M2_B2_Q5	6.665	120	.000	.603	.42	.78
M2_B2_Q6	13.621	120	.000	1.074	.92	1.23
M2_B2_Q7	10.609	120	.000	.810	.66	.96
M2_B2_Q8	18.795	120	.000	1.033	.92	1.14
M2_B2_Q9	9.541	120	.000	.810	.64	.98
M2_B2_Q10	4.085	120	.000	.397	.20	.59
M2_B3_Q1	11.421	121	.000	.820	.68	.96
M2_B3_Q2	11.783	121	.000	.910	.76	1.06
M2_B3_Q3	4.755	121	.000	.385	.22	.55
M2_B3_Q4	2.983	121	.003	.254	.09	.42
M2_B3_Q5	4.133	121	.000	.328	.17	.48
M2_B3_Q6	7.385	121	.000	.557	.41	.71
M2_B4_Q1	7.275	121	.000	.574	.42	.73
M2_B4_Q2	19.945	121	.000	1.205	1.09	1.32
M2_B4_Q3	19.869	121	.000	1.123	1.01	1.23
M2_B4_Q4	18.800	121	.000	1.172	1.05	1.30
M2_B4_Q5	12.633	121	.000	.877	.74	1.01
M2_B4_Q6	9.839	121	.000	.664	.53	.80
M2_B4_Q7	12.261	121	.000	.811	.68	.94
m1	18.794	121	.000	.78689	.7040	.8698
m2	16.998	121	.000	.71982	.6360	.8037
m3	21.252	121	.000	.79303	.7192	.8669
m1_3	21.427	121	.000	.76314	.6926	.8337
d1	25.751	121	.000	.97086	.8962	1.0455
d2	15.037	120	.000	.75372	.6545	.8530
d3	9.814	121	.000	.54235	.4329	.6518
d4	20.393	121	.000	.91803	.8289	1.0072
d1_4	22.768	121	.000	.81394	.7432	.8847

فهرس الملاحق

ملحق 1: أسماء منصات مجتمع مدني عالمية.....124

ملحق 2: الاستبانة في صورتها النهائية.....125

ملحق 3: قائمة بأسماء المحكمين.....133

ملحق 4: نتائج اختبار ت لعينة واحد عند القيمة المتوسطة 3 التي تعبر عن الحيادية بالإجابة.....134

فهرس الجداول

جدول 1.3: المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة). 68
جدول 2.3: نتائج الصدق والثبات لفقرات منصات المجتمع المدني والتنمية الانسانية. 70
جدول 3.3: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة. 72

جدول 1.4: الوصف الاحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين= 122)... 75
جدول 2.4: نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة..... 76
جدول 3.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية". 80
جدول 4.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار"..... 84
جدول 5.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة"... 88
جدول 6.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية الإنسانية". 91
جدول 7.4: نتائج اختبار العلاقة بين منصات المجتمع المدني وتحقيق التنمية الانسانية باستخدام معامل ارتباط بيرسون..... 96
جدول 8.4: نتائج اثر منصات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الانسانية..... 101
جدول 9.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول منصات المجتمع المدني تعزي للمتغيرات الديموغرافية. 107
جدول 10.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الانسانية تعزي للمتغيرات الديموغرافية. 110

فهرس المحتويات

إقرار .....أ

شكرٌ وعرفانٌ..... ب

مصطلحات الدراسة:.....ج

الملخص:.....هـ

Abstract..... و

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 مقدمة الدراسة..... 1

2.1 مشكلة الدراسة..... 2

3.1 أهمية الدراسة..... 4

1.3.1. الأهمية العلمية:..... 4

2.3.1. الأهمية العملية:..... 5

4.1 أهداف الدراسة..... 5

5.1 أسئلة الدراسة..... 6

6.1 فرضيات الدراسة 7

7.1 حدود الدراسة..... **Error! Bookmark not defined.**

8.1 مجتمع الدراسة ..... **Error! Bookmark not defined.**

9.1 عينة الدراسة ..... **Error! Bookmark not defined.**

10.1 محددات الدراسة ومعوقاتها..... 8

11.1 طريقة الدراسة وإجراءاتها..... Error! Bookmark not defined.

1.11.1. أداة الدراسة:..... Error! Bookmark not defined.

2.11.1. صدق الأداة:..... Error! Bookmark not defined.

3.11.1. ثبات لأداة:..... Error! Bookmark not defined.

12.1 متغيرات الدراسة 9

13.1 هيكلية الدراسة..... **Error! Bookmark not defined.**

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 11

1.2 المبحث الأول: ماهية منصات المجتمع المدني..... 11
1.1.2. مقدمة:..... 13
2.1.2. منصات المجتمع المدني كأطار تشبيكي:..... 13
3.1.2. أطر التشبيك:..... 14
1.3.1.2. المنصات:..... 14
2.3.1.2. الإتحادات: 15
3.3.1.2. المظلة:..... 15
4.3.1.2. الشبكات:..... 15
5.3.1.2. المنتدى:..... 15
6.3.1.2. اللقاء:..... 16
4.1.2. أهمية منصات المجتمع المدني:..... 17
5.1.2. أهداف منصات المجتمع المدني:..... 18
6.1.2. نماذج لمنصات المجتمع المدني:..... 20
1.6.1.2. النموذج الاول: نموذج أوربا المدني (EUROPE Civic Form (ECF:.. 21
2.6.1.2. النموذج الثاني: المنصة الاجتماعية Social Platform:..... 24
3.6.1.2. النموذج الثالث: المجتمع المدني ومنهاج الحقوق الأساسية (كجزء من المجتمع المدني)
European Union Agency For Fundamental Rights..... 25
4.6.1.2 النموذج الرابع: المركز الأوروبي للمشاركة المدنية
European Hub for Civic Engagement..... 26
7.1.2. التحديات التي تواجهها منصات المجتمع المدني لتنمية إنسانية مستدامة:..... 28
1.7.1.2. التحديات العامة:..... 28
2.7.1.2. التحديات الذاتية والخاصة:..... 29
8.1.2. التحديات والمعيقات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني:..... 29
2.2 المبحث الثاني: التنمية الإنسانية 33
1.2.2. مقدمة:..... 33
2.2.2. ماهية التنمية الإنسانية:..... 34
1.2.2.2. التنمية السياسية:..... 35
2.2.2.2. التنمية الاقتصادية:..... 36
3.2.2.2. الاجتماعية: 36
4.2.2.2. التنمية الإدارية:..... 36

3.2.2. أهمية التنمية الإنسانية: 37
4.2.2. أهداف التنمية الإنسانية: 38
5.2.2. القيود التي تعد حاسمة في سبيل تحقيق التنمية الإنسانية بشكل مستدام: 39
6.2.2. يمكن إجمال إسهام منصات المجتمع المدني في التنمية الإنسانية 40
7.2.2. أبعاد التنمية الإنسانية: 41
1.7.2.2. الحياة المديدة والصحية: 41
2.7.2.2. بعد التعليم (المعرفة): 42
3.7.2.2. بعد تحسين المستوى المعيشي: 43
3.2 المبحث الثالث: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) 45
1.3.2. مقدمة: 45
2.3.2. رؤية الشبكة: 45
3.3.2. رسالة الشبكة: 46
4.3.2. أهداف الشبكة: 46
4.2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة والتعقيب عليها 49
1.4.2. مقدمة: 49
2.4.2. الدراسات المحلية: 49
1.2.4.2. الدراسات المحلية: 49
2.2.4.2. الدراسات العربية: 53
3.2.4.2. الدراسات الأجنبية: 58
3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة: 61
4.4.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: 62
5.4.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة: 62
6.4.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: 63
7.4.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 63
8.4.2. الفجوة البحثية: 64

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة 66

1.3 مقدمة 66
2.3 منهج الدراسة 66

3.3 مجتمع الدراسة 67
1.3.3. عينة الدراسة الفعلية:..... 67
2.3.3. العينة التجريبية (الاستطلاعية):..... 67
4.3 محتوى أداة الدراسة..... 67
1.4.3. المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة):..... 68
5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)..... 68
1.5.3. الصدق المحتوى (الصدق المحكمين):..... 68
2.5.3. صدق الاتساق الداخلي: 69
3.5.3. الصدق البنائي: 69
4.5.3. ثبات الدراسة: 69
6.3 تحقيق معايير الصدق والثبات..... 72
7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة..... 72
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة..... 72

الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج 74

1.4 مقدمة..... 74
2.4 الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاُ البيانات الديموغرافية 75
3.4 نتائج تحليل متغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام..... 75
4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "منصات المجتمع المدني"..... 80
1.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "تشبيك المنظمات لتكوين منصات تستند إلى رؤية تنموية":... 80
2.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثاني "الضغط والمناصرة للمشاركة في سن القوانين والتشريعات وصناعة القرار":..... 83
3.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الرقابة الفاعلة لتطبيق مبادئ الحوكمة": 87
5.4 نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التنمية الإنسانية":..... 90
6.4 اختبار فرضيات الدراسة..... 95

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات..... 112

1.5 مقدمة..... 112
2.5 النتائج..... **Error! Bookmark not defined.**

1.2.5. النتائج المتعلقة بمنصات المجتمع المدني:..... 112
2.2.5. النتائج المتعلقة بمحور التنمية الانسانية:..... 113
3.2.5. النتائج المتعلقة بأبعاد منصات المجتمع المدني: 113
3.5 التوصيات:..... 114
1.3.5. التوصيات الخاصة بمنصات المجتمع المدني:..... 114
2.3.5. توصيات خاصة بالتنمية الانسانية:..... 115
المصادر والمراجع..... 117
الملاحق 124
فهرس الملاحق..... 136
فهرس الجداول 137
فهرس المحتويات..... 138